تلخيص شرح

النهج المبتكر شرح نخبة الفكر

للشيخ حازم الشربيني

شرح

أ/ حسين عبد الرازق

تلخيص

أ/ عاصم فتح الله



شيخ / حسن عبد الرازق ٢٠٢٠م

- المحاضرة الأولى -

٤٨ ص

① - بسم الله الرحمن الرحيم -

شرح (النهج المبتكر شرح نخبة الفكر) - للشيخ حازم الشربيني.

المحور الأول من الدرس: معوقة من معوقات الشروع في طلب العلم:

تصوير الشيطان لطالب العلم أن طلبه للعلم مع كونه مقصراً في حق الله هذا لا يجوز
أي كيف أطلب العلم وأنا مقصر في حق الله وفي واجبات الله: أفعل ذنوباً ومعاصي وربما
لا أستطيع أن أتخلص منها، وهذا بالضبط هو ما يريده الشيطان منك، الشيطان
يريد منك أن تجعل سيئاتك مقرونة بسلسلة سيئات وذنوب، لا يريد منك أن
تستعظم الذنب، ولا يريد منك أن تستغفر منه ولا يريد منك أن تتوب، ولا أن
تعوض ذلك بالحسنات الماحية.

قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لو لم تذنبوا لذهب الله بكم وأتى بقوم آخرين يذنبون
ويغفر الله لهم" = هذا الحديث عظيم جداً لا يجرئ الإنسان على معصية الله
وإنما يبين له أن هذا أمر مقدر عليه، ليس معنى ذلك أن يسلم لهذا القدر
وإنما معناه أنه يحاول أن لا يتفق مع هذا الأمر وأن يحاول أن يتخلص منه، ليس
الفرق بين المؤمن والفاجر: أن الفاجر يعصي، والمؤمن لا يعصي، وإنما الفرق
المؤثر في أربعة أمور:

الأول: أن المؤمن يأخذ بالأسباب التي تمنعه من الوقوع في المعاصي، ثم إنه
إذا وقع في المعصية فهو خائف من الله تبارك وتعالى، تتقطع عليه بلحظات هذا
الأمر، والأمر الثالث: أن يتوب ويستغفر ويبادر بذلك، والأمر الرابع: أن

أن يعوض ذلك بالحسنات الماحية.

قبل رجل من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم امرأة لا تحل له وبكى واستعظم ذلك وحكى ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أصليت العصر قال نعم قال "إن الحسنات يذهبن السيئات".

ابن مسعود رضي الله عنه يصف هذا المشهد فيقول: "إن العبد المؤمن يرى ذنبه كأنه تحت جبل يوشك أن يقع عليه، أما الإنسان الفاجر فيرى ذنبه كذبابة وقفت على أنفه فقال به هكذا". أي يستهين بالذنب.

والله سبحانه وتعالى وصف المؤمنين الكبار بأنهم يمكن أن يقع الواحد منهم في فاحشة لكنه لا يصر على ذلك "والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون" ومعنى الإصرار هنا ليس معناه تكرار الذنب، وإنما معناه أن المؤمن لا يرضى أن يبقى مذنبا بغير توبة، لا يرضى أن يبقى وقتاً طويلاً وهو متلبس بذنب إلا ويعمل على إزالة هذا الذنب، بالاستغفار وإرادة التوبة والحسنات الماحية.

فبالتالي، نحن هنا لا نريد أن نهون من هذا الأمر، وإنما نريد أن نتعامل مع هذا الأمر بالعلاج وليس بأن نكثر من الداء،

الآيات الكثيرة التي تتحدث عن سعة مغفرة الله وأن رحمة الله سبقت غضبه ليس المراد منها أن يكثر الإنسان الذنوب وإنما المراد من كيف نتعامل مع الذنوب والله سبحانه وتعالى ذكر لنا توبة الأنبياء واستغفارهم كما يقول

- الحسد لا لمعرهم ولكنه لسبيه لنا كيف نتوب، كيف نستغفر، وكيف نستثمر هذا الذنب بالتقرب الى الله. ربما يكون الإنسان يحتاج هذا الانكسار حتى لا يغتر بنفسه، ربما نفعه هذا الذنب نفعاً غير مباشر، فليس المراد هنا أن نهون من هذا الأمر، إنما المراد أن لا يضحك عليك الشيطان فيشغلك عن عمل صالح ويصور لك ذلك بأنه تعظيم للذنب.

- فمن الشكاوى المهمة الأولى الذي يعيشه بعض الشباب هو أنه يرى كأنه ممقوتاً من الله لفعل بعض الذنوب فكيف يطلب العلم ويتعلم تفسير القرآن وكيف يرى كل حلقة للعلم. وهذا من مكر الشيطان به فلا تستجب للشيطان.

الحافظ ابن حجر رحمه الله: هو من الأئمة الأكابر الذين يمكننا أن نتعرف بالمصطلح العصري تخصصوا في علوم الحديث كافة، علم مصطلح الحديث، علم الرجال، علم علل الحديث، تخريج الحديث، وكذلك فقه الحديث. وله شرح مهم جداً، هو أحد أهم المراجع في شرح الإمام البخاري رحمه الله، هو كتاب "فتح الباري" فهذا الإمام مكوناته قوية جداً جعل كتابه نموذجاً للكتاب المدرس الذي يمكنه أن يبدأ به الطالب في تعلم هذا العلوم. فلذلك هذا الكتاب فيه عصمة جداً للطالب ويسهل للطالب أن يمر عليه، وصار هذا الكتاب محوراً للدروس العلمية وصار مرجعاً مهماً لمن يريد أن يعرف مختصر الأقوال.

- وهذا الكتاب موضوعاته هي كل علوم الحديث كافة لكنه اعتنى بمصطلح الحديث

- مصطلح الحديث المراد منه المصطلحات المستعملة في علوم الحديث ، ودلالات هذه المصطلحات ، فضلاً عن بعض المسائل التي تبحث في هذا العلم .

فائدة = المصنف يريد من هذا الكتاب أن يكون مختصراً ، وأن يكون بداية ، فلا يشرح هنا أن نكثر من الاستطرادات ، ولذا لن نذكر جزئيات لم يتعرض لها إلا لحاجة ، ولا نذكر إشكالات ، ولا نذكر خلافات إلا بقدر الحاجة .

- واجب على الإنسان أن يحفظ لسانه في لزوم كتب العلماء ، وأن يحفظه عن المدح . ذكر المؤلف هنا صفات عليه أن يكون تركها أولى مثل هنا وصفه بأنه شارب الدين وشارب المسألة ، وعليه أن يعتقد أن الله سبحانه وتعالى نصر به الإسلام أنه كان على ثغر من ثغور العلم ، ونحوها المبالغة بالكثرة ليست مقبولة في هذه المواضع .

- الحافظ ابن حجر رحمه الله من العلماء الذين شرحوا كتباً في هذه الكتب أحاديث عقدية في أبواب الإيمان وأبواب الصفات وأبواب القدر والسمعيات واليوم الآخر ، فالحافظ ابن حجر رحمه الله في تعرضه لهذه المسائل ربما يقع في شرحه ما يخالف أهل السنة كما في بعض مسائل القدر ، وفي بعض أحاديث الصفات ، وهو مما يجمل عليه أن ينسب إلى أهل السنة بشكل عام ، لكن عليه بعض المؤاخذات التي ربما لم تكن مبنية على أصل من أصول هؤلاء الذين وافقهم

موجودة عند الأشاعرة من بعض مسائل العقيدة ونفي أحاديث الصفات. ثم إن
هذه المخالفات كانت موجودة في هذه الطبقة المتأخرة، كذلك النووي رحمه الله
كان عنده شيء من ذلك، وبعض المتأخرين كانوا عندهم شيء من ذلك، إلا أنهم
أثبتوا الله سبحانه وتعالى لم يزل عليماً قديراً، وهذا إنما يدل على إثبات الكمال
لله تبارك وتعالى. رحم الله الحافظ ابن حجر ورفع درجته وغفر لنا وله.

ثم بين هنا أنه لما صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الآل والصحب أنه
بذلك هذه عقيدة أهل السنة أنهم يثنون على الآل والأصحاب.

قال الحافظ رحمه الله: "أما بعد: فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت
وبسطت واختصرت، فسألني بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك، فأجبته إلى
سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك"

مصنفات علوم الحديث: كل عالم من أهل العلم أراد أن يخدم حديث النبي صلى
الله عليه وسلم وسنته بطريقته، وتنوعوا في هذه الطرق، وهذا من فضل الله سبحانه
وتعالى؛ فمنهم من أراد أن يجمع الحديث الصحيح في كل أبواب الدين حتى يكون مرجعاً لمن أراد
أن يتبع سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فذكروا كتب الجوامع، ومنهم من أراد أن يخص بأحاديث
الأحكام فذكروا السنن، ومنهم من جمع على أسماء الصحابة فذكروا المسانيد، هكذا
منهم من أخذ شكلاً آخر فأراد أن يصنف في أحوال الرواة حتى يدل الباحث على

ثقة الراوي أو ضعفه أو الحكم العام أو الخاص على الراوي، ومنهم من صنف في جمع
الأحاديث الموضوعة لتحذيرنا، ومنهم من صنف في التفسير وجمع الأسانيد فيه،
ومنهم من صنف في الأجزاء الحديثية "جزء حديثي في قيام الليل، جزء حديثي في الأذكار
والصفات، جزء حديثي في الصحابة. ومنهم من صنف في التاريخ، ومنهم من كتب فوائد
في الجرح والتعديل، ومنهم من كتب فوائد في نقد الرواية، ومنهم من صنف في الأحاديث المعلة
التي تكلم فيها بالضعف، ومنهم من صنف التصحيف والتحريف، ومنهم من صنف في أسماء
الرواة المتشابهة.

فيقول إن العلماء الكرام سلكت أحد أنواع التصنيف وكل منهم أراد
خدمة النبي صلى الله عليه وسلم بطريقة يراها صحيحة. فلا تقل فضلاً من جمع الأحاديث
الموضوعة لتحذيرنا عمن جمع الأحاديث الصحيحة لتعليم الناس بها، فهذه التصانيف
مختلفة ومتنوعة لكن الحديث هنا عن التصانيف في علم مصطلح الحديث وهو الذي
يخص مسائل الحديث ويخص المصطلحات المستعملة في علوم الحديث.

لذا ينبغي على أن يكون العالم أو الداعية (أو طالب العلم) معتنياً ومستعداً للأمور، والله سبحانه
وتعالى في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، والنبي صلى الله عليه وسلم قال
من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل، وخير ما تنفع به أخاك أن تنفعه في
دينه. فلذلك ينبغي أنه من كان عنده شيء من العلم أن لا يضيع نفعه وأن

23 ‎/‏ 29 رجب

(٧)

يبذل هذا العلم للناس فإنه يبقى بعده أجراً ماضياً إن شاء الله تبارك وتعالى.

قال الحافظ رحمه الله: "الخبر إما: أن يكون له طرق بلا عدد معين، أو مع حصر بما فوق الاثنين، أو بهما، أو بواحد"

تقسيم الحديث من حيث الطرق: تقسيم الحديث أو تقسيم المرويات يكون باعتبارات من الاعتبارات تقسيمها بناء على الصحة والضعف من المقبول والمردود، ومنها تقسيم بحسب من ينسب إليه القول أو الفعل أو التقرير فمنه القدسي ثم المرفوع ثم الموقوف ثم المقطوع الذي يسمى الأثر، ومنه تقسيم آخر بحسب عدد الطرق وهذا هو الذي درج عليه المتأخرون وهو تقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد، فجعلوا المتواتر هذا جنساً وحده أو نوعاً وجعلوا الآحاد نوعاً أو جنساً وتحته أفراد وأنواع.

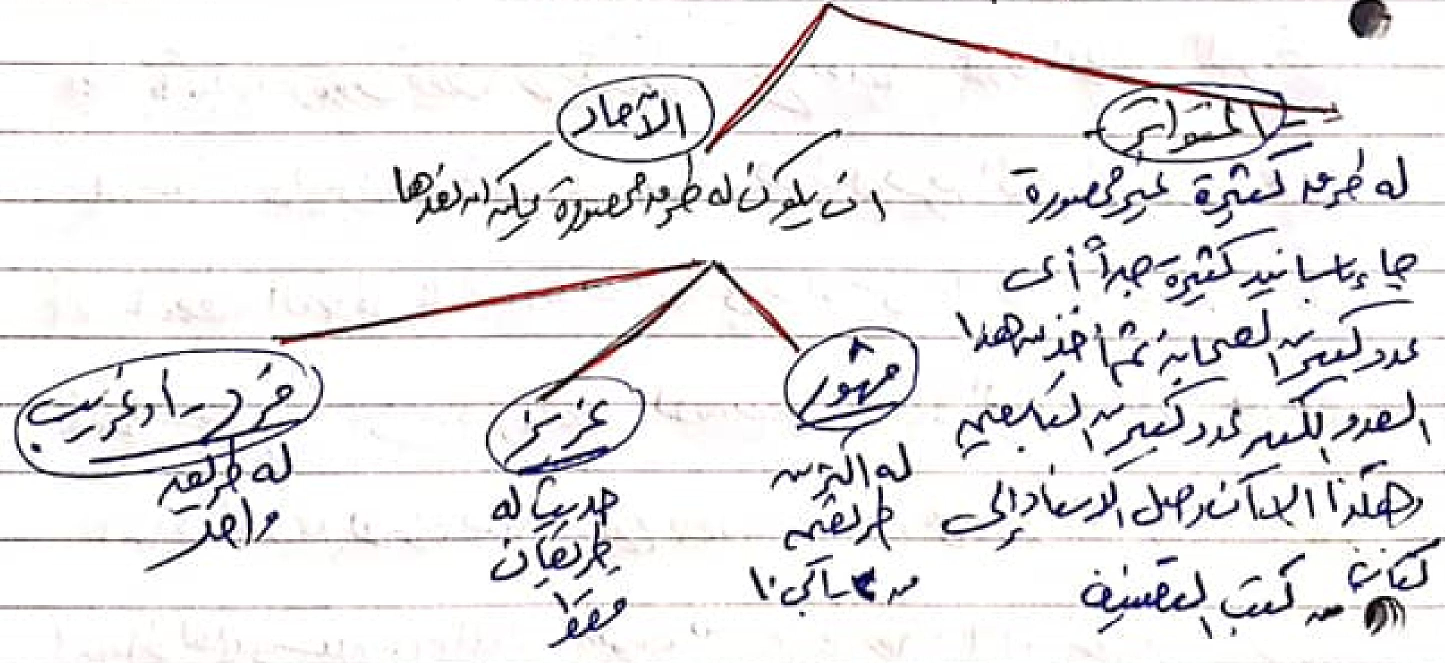
(فائدة): هذا المتن كتبت بلسان المنطق، أي أن الحافظ رحمه الله جعله بطريقة أو بشكل عام هي متأثرة بعلم المنطق، فهذا الكتاب كتب بلسان المنطق من حدوده ومن تعاريفه ومن تقاسيمه ومن اختصاره وهذا ربما يكون أمراً ربما بحاجة أخرى ودرس آخر. ولكن هنا أشير به هذه الطريقة على الطالب أن ما صورت له أن المصطلح الواحد من علوم الحديث له دلالة واحدة وهذا مخالف لما كان عليه الأئمة الكبار. أن كل عالم منهم يعبر به المعنى من نفسه بلفظ يراه كافياً فعندهم اللفظ الواحد يمكن أن يدل على أكثر من دلالة ويمكنه أن يستعمل من الدلالة عندها

فهذه الكتب المختصرة سهلة على طلاب العلم نعم لكنها أخرتهم بمراحل للاختصار
المبالغ فيه، أو الاختصار الذي نظن معه أن هذا هو قول واحد في المسألة
وجعل المتقدمين الذين خالفوا هذا هم الذين خالفوا الاصطلاح، بينما حقيقة المتأخرون
الذين حصروا الألفاظ في دلالة واحدة هم الذين خالفوا وليس المتقدمون، لأن
المتقدمين حقيقة هم أهل الاصطلاح فينبغي أن نأخذ كلامهم ثم نبني عليه.
لكن المتأخرين أرادوا أن يختصروا فجاءت كتبهم تتسم بالإلغاز. ولا بد أن تكون مقاصد
المباحث أو الكتاب أو العلم هي الإفهام وليس الإلغاز، فبالتالي ترى المتأخر يريد أن
يعرف الحديث الصحيح في سطر واحد يلتزم بالحد الأرسطي، ويريد أن يكون جامعًا مانعًا
أما الشافعي مثلًا فكان يريد أن يفهم المستمع مقصده من الحديث الصحيح أكثر من عشرين
سطرًا يعرفه ويكثر من الأمثلة والتقسيمات ويتوسع فيها لأن غرضه الإفهام وإذا
كان غرض المعلم الإفهام فسيتنازل عن كثير من القيود التي تقيده، سيضرب الأمثلة
ويتفنن في الفهم ويطيل ويراجع لأنه يريد أن يفهم المتلقي، أما إذا كان مقصده أن
يخرج كتابه بشكل يرضي طائفة معينة، أو يكون على اصطلاح معين فإنه سيضن على المتلقي
بالأمثلة. لذلك تجد كثيرًا من هذه المتون كثير من الناس يستعيذ منها لأن بها كثيرًا
من الإلغاز. لذلك المبتدئ أخذ هذه المتون التي تأثرت بالعلم الأرسطي وبالطريقة

المتخصص في كتابة هذه الكتب هو إذا صنّف شكّل صورة للطالب أن هذا هو القول الذي صدر في المسألة بحيث أن الطالب إذا لم يتفطن لهذا الخطأ فهم أن كلام أحمد وابن معين والدارقطني، وابن أبي حاتم، ومسلم في هذه المصطلحات التي يستعملونها لها دلالة فهم أنه مخالف للاصطلاح وهذا بالفعل موجود في كثير من كتب كتابات المصطلح أو بعضهم تجد مثلاً قال إن الدارقطني مثلاً مخالف للاصطلاح.

تقسيم الخبر بحسب عدد طرقه حتى القول الذي تريد أن تنسبه فتأخذه للناس لابد أن تحسن تصويره وقبل ذلك أن تحسن تصوره أنت لنفسك. ولا عليك أن تكرر قولك دون أن تحسن معرفة هذا القول بحجة ثم ترد هذا القول لهذا نحن سنبدأ بشرح هذا الكلام وبيانه ثم نتبعه تعليقاً مختصراً على هذه القسمة.

الخبر بحسب عدد طرقه ووصوله إلينا



الخبر: هو ما ينقل ويتحدث به سواء بإسناد أو بغير إسناد لكن المحدثين يعنون فقط
بالأخبار المروية بالإسناد

حصر ابن حجر رحمه الله الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما
جاء عن غيره وهذا ليس منضبطاً عند العلماء المتقدمين، وعلماء الجرح والتعديل
والنقاد ليس عندهم مشكلة فإن يطلق على حديث شوقي أنه أثر أو خبر أو حديث
أو يطلق على رواية جابر بن عبد الله أثراً أو حديثاً أو خبراً هذا أمر فيه سعة.

الإسناد: هو حكاية طريق المتن، وبعض المشايخ المعاصرين كالشيخ طارق عوض الله حفظه الله
هي أدق من كلمة سلسلة الرواة الموصلة للمتن، يريد أن يقول أن الإسناد لا يكون
فقط على الرواة وإنما به الرواة وبه أدوات التحمل. أي كيف وصل إلينا هذا المتن.

فائدة: المحدثون أو العلماء عامة اهتمامهم بالدلالة اللغوية اهتماماً
مطابقاً وإنما يريدون فقط أن يلتقطوا معنى معيناً من هذه الدلالة اللغوية.
فمثلاً مثلاً أن يعبر عن ثقة الراوي ويقول هو كصاحب البريد يقصد بذلك
أنه يلتقطه التقاطاً كما وصفوا بذلك إسماعيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وكذلك
أن يصفه بأنه مجنون من كثرة حفظه لأنه يفعل ما لا يفعله البشر كما قال ابن معين
كانوا يعدون للأعمش جنوناً من حفظه وقدرته على حفظ الروايات - فبالتالي
استعمال العلماء بشكل عام بالدلالة اللغوية ليس مطابقاً، وهل المصطلح له دلالة
لغوية ودلالة اصطلاحية ربما يكون هناك بعض الأمور ليس دائماً. والكثير أنها

تعريفهم له فيه دلالة اصطلاحية، وهو موجود في لسان العرب ومستعمل.

ملاحظة = الإسناد أو السند أو الطريق كل هذه ألفاظ يعبر بها عن الرواة من موضع الأداء من المصنف إلى صاحب الرواية.

المتن = هو الكلام أو اللفظ الذي انتهى إليه السند

ميزة هذه الأمة بالإسناد، وتحدث عنه الأصلي ليس في الأخبار فقط وإنما الأخبار التي تروى بالإسناد، قال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء". والإسناد من خصائص هذه الأمة

فالأول : المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه.

في علم الحديث لابد أن نعرف اللفظ ونعرف دلالات الألفاظ، والألفاظ في علوم الحديث هي أهم علم تختلف عن علم الآخر، وعليه أن تختلف في العلم الواحد وعليه أن العلم الواحد يعبر باللفظ عن أكثر من معنى ويعبر عن المعنى بأكثر من لفظ فلفظ العلة قد يأتي بمعنى الجرح، وقد يأتي بمعنى جرح العلة، وقد يأتي بمعنى خبيث في الرواية أو خطأ في الرواية، كذلك في العلم الواحد عليه أن يكون عندنا لفظ له أكثر من دلالة، لفظ ثقة عند المحدثين قد يراد به المستقيم حتى لو لم يكن ضابطا فيسمى ثقة، مستقيم أو صالح، وقد يطلق ويراد به الذي جمع صفتين الحفظ والأمانة والعدالة وقد يراد فقط على أنه من معنى الدارس فهو لفظ واحد له أكثر من دلالة.

المتواتر عند المتقدمين: الحديث الذي رواه جماعة كثيرة واشتهر حتى يستعمل هذا اللفظ البخاري ومسلم وغيرهما

أما المتأخرون: بدأ هذا التقسيم عند المتكلمين ثم نقله إلى علوم الحديث الخطيب البغدادي رحمه الله في كتاب "الكفاية في أصول علم الرواية" ثم تلقاه المتأخرون عنه، لذلك ابن الصلاح لم يدخل هذه القسمة في كتابه وأعرض عنها وبين أن هذه القسمة إنما تذكر في كتب الأصوليين وإنما أدخلها الخطيب البغدادي في علوم الحديث.

المتواتر عند المتأخرين: هو رواية جمع عن جمع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر يمتنع اتفاقهم على الكذب أو الخطأ

فائدة: مشكلة كبيرة جداً أدرج عليها المدرسين الذين تأثروا بعلم الكلام أنهم أخرجوا من البحث عن مسائل ليست هي الأولى وكل من تعب في غير الطريق الصحيح لابد أن يقصر في الطريق الصحيح مثل من يريد إثبات وجود الله وأن الإنسان حدث.

تصورهم للمتواتر هو أن ينقل إليه خبر يقطع بثبوته ويجزم بثبوته أي يعتقد أن هذا الخبر ثبت يقيناً، وشروط المتواتر عندهم أربعة شروط

الأول: أن يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم العدد الكثير الذي يستحيل تواطؤهم على الكذب

الثاني: أن يرووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء

الثالث: أن يستندوا إلى أمر محسوس

الرابع: بانضمام إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه.

وهذه الشروط لا تنطبق على أي حديث من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم

وهذا ناتج من أمرين: أن مسألة قسمة الخبر إلى متواتر وآحاد بهذه الشروط

• كانت نتيجة ثم بحثوا لها عن أدلة، والنتيجة عندهم مسبقة، وهي اختراع شروط

تصعب الاحتجاج بالحديث النبوي في أبواب معينة - أبواب العقيدة - التي تخالف

ما وصلوا إليه من نتائج. أي هي اختراع شروط تعجيزية فلم يكن هذا ناتجًا عن

استقراء توصلوا به إلى نتيجة فهم أوجدوا النتيجة ثم بحثوا لها عن أدلة ولم يجدوا.

• بحثوا لها عن أمثلة ولم يجدوا

• تنبيه: لفظ المتواتر مستعمل عند الأئمة الكبار ولكنه ليس بهذه الدلالة

وليس بهذه الشروط وإنما معناه الحديث الصحيح الذي روي من طرق كثيرة واشتهر

صحته وميل القلب إلى صدقه.

والشافعي رحمه الله أرجع الأمر ليس إلى العدد وإنما إلى جودة الراوي، فربما كان

راوٍ واحد لكنه ثقة ثبت حافظ متقن فهذا يكون أفضل من مائة إنسان كذاب أو واهم

فالعبرة ليست بكثرة عدد الرواة وإنما بصفة الراوي وضبط الراوي.

• ومن الشروط لشافعي أن يكون الرواة من بداية الإسناد إلى المصنف أكثر

من عشرة من كل راوٍ منهم عشرة على الأقل وهذا شرط متعذر.

تنبيه: قول الحافظ "المتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث"

وهذا متناقض فكيف يمكنه أن أهل الحديث يعتبرون الخبر متواتراً الذي يُعمل به قطعاً وشائعاً مشهوراً قطعاً دون الاستدلال، وهذا ليس دقيقاً لا بد في الأخبار التي تصل إلينا متواترة يجب أن يسبق ذلك بحث الطرق وجمع الطرق والبحث في عدد الرواة وتطبيق معايير الثبوت والرد على الرواية.

يبين الشيخ حازم أن هذا البحث ليس من مباحث علم الإسناد كما أشار الحافظ بل هو من أصول الفقه الصحيح، من بعد الإمام الشافعي رحمه الله، أما الإمام الشافعي رحمه الله لم يذكر هذه المسألة إلا بالعقد في كتاب جماع العلم

أقسام المتواتر عند المتأخرين المتكلمين الذين وضعوا هذه القسمة مجموعة في قسمين:

أ- المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه، مثل حديث "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" حيث رواه الصحابة بسبعين صحابياً

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء. أي هذا المعنى أخذته من الكثير من الأحاديث متواتر عند الله هذا المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه الكريمة في الدعاء، إذا رفع اليدين في الدعاء متواتر تواتراً معنوياً أي هذا فهم واستنباط الترتيب والفهم.

تنبيه: القاسم المشترك بين المتواتر من الحديث أنه ما في أحاديث الحديث
يمكنها أن تكون متواترة بروايات أخرى ويمكنه أن لا تكون متواترة

خلاصة الفكرة: المتكلمون قسموا الأخبار من حيث الطرق إلى متواتر وآحاد
واشترطوا في المتواتر شروطاً كانت من عندهم وهذا راجع إلى ضعف علمهم واشتغالهم
بالروايات، وأكثر ما وقع منهم بالروايات ضعيف جداً، والمعتزلة لم يكن لهم اشتغال
بالحديث مطلقاً فبالتالي كيف يستطيعون أن يعقدوا قواعد وأسساً منهجية في الدراسة
الحديثية. والذين قالوا أن الخبر إذا أردنا أن نحكم عليه بالتواتر فلا بد أن تتوفر فيه
شروط أن يرويه العدد الكثير من مبتدأ الإسناد إلى منتهاه، وأن يستندوا إلى أمر محسوس
(حدثنا، سمعت، أخبرنا)، وإحالة العادة تواطؤهم، وأن نقطع بثبوت هذا
أي يفيد خبرهم العلم الضروري أي أن يقطع الإنسان بثبوته.

شرح الشيخ حسين عبد الرازق — شرح نخبة الفكر : حازم الشربيني

(١)

الدرس الثاني = (3) — ص ٥٨

تكلم الحافظ ابن حجر عن تقسيم الحديث من حيث الطرق

. الحديث له تقسيمات

- التقسيم باعتبار ما أضيف إليه الإسناد
  - قدسياً
  - مرفوعاً
  - موقوفاً
  - مقطوعاً
  - الإسرائيليات: ما جاء عن بني إسرائيل
- التقسيم من حيث القبول والرد
  - المقبول
    - صحيح
    - حسن
  - المردود
    - الضعيف
    - شديد الضعف
- تقسيم الحديث باعتبار عدد الطرق، وهذا التقسيم الأصولي وهو ما اختاره الحافظ هنا
  - متواتر: وضعوا له شروطاً كانت بواكير التقسيم للشافعي رحمه الله وناظر العلماء هؤلاء مثل بشر المريسي وبعض الفرق وأبان أنه ليس دين ذلك في كتاب جماع العلم وذكر أيضاً منه في كتاب الرسالة
  - آحاد
    - مشهور
    - عزيز
    - غريب

ص ٥٨

②

والثاني: المشهور، ويسمى المستفيض على رأي.

معنى العبارة: الخبر الذي له طرق أكثر من اثنين مع حصر، ويسمى المشهور، وقيل يسمى:

المستفيض، على رأي بعض أهل العلم.

سبب تسمية الحديث المشهور بالمشهور لانتشاره وذيوعه بين الناس وهذا هو المعنى اللغوي

• أي دلالة هذا المصطلح في لسان العرب وهو الذيوع والانتشار.

اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة أو أكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر كما ذكر الحافظ

وطرفه تقي الدين الشمني في العالي الرتبة: هو الذي تزيد رواته في كل طبقة على

اثنين.

الطبقة عند العلماء: هي عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ.

فالصحابة كلهم طبقة ليس من حيث العمر ولكن بالاشتراك من الأخذ من النبي صلى

• الله عليه وسلم، كأبي هريرة، أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، عبد الله بن عمر، عبد الله

بن عباس، عبد الله بن مسعود، عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو موسى الأشعري، جابر بن

عبد الله، أبو سعيد الخدري، وأنس رضي الله عنهم أجمعين، وهؤلاء الصحابة الكرام

تفرقوا في الأمصار، تلقى عن هؤلاء طبقة كريمة من التابعين، هؤلاء التابعين

طبقة ولكن تختلف، منهم من لقي كبار الصحابة ومنهم من يلتقي الكبار ولقي صغار

• الصحابة، الأواسط الذين تأخرت وفاتهم. ومن هذه الطبقة: الحسن البصري

وابن سيرين والشعبي، ثم بعد ذلك طبقة منهم الزهري، عمرو بن دينار، وأبو حكيم السبيعي

١٢

والأعمش ويحيى بن أبي كثير وهشام بن عروة وثابت البناني عنده الثقة بعض دارت عليهم الأحاديث والسنة، ثم بعد ذلك الطبقة التي بعدهم مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري ومالك ومعمر وهكذا.

بعض الحفاظ أن بعض العلماء يطلق على هذا المعنى = المستفيض أي على المشهور.

المشهور قسمان مهمين

مشهور اصطلاحي

وهو المقصود بكلام المصنف هنا ومثاله حديث قنوت النبي صلى الله عليه وسلم على رعل وذكوان

مشهور غير اصطلاحي

هو الذي اشتهر على الألسنة مثل ما له إسناد واحد أو ما له أكثر وإن لم يكن صحيحاً، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً.

١- ومن الأمثلة على ذلك "طلب العلم فريضة على كل مسلم" وضعفه كثير من أهل العلم.

٢- وأيضاً حديث "إذا حضر العشاء والعشاء فابدأوا بالعشاء" بعض الحفاظ قال: هذا لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ ومعنى هذا الحديث ثابت في الصحيح مثل "لا صلاة بحضرة الطعام" وهذا اللفظ كثيراً له شيء.

٤

المشهور الاصطلاحي: الذي زادت روايته عن الاثنين ثلاثة فصاعداً إلى أن يبلغ حد التواتر، مع ثقة الرواة وخلو الحديث من النكارة والعلة، ولذا إذا كان حديثاً صحيحاً ومشهوراً وهو مقدم كما صنع الإمام مسلم في مقدمة صحيحه أنه يبدأ بأصح وأجود الروايات عنده فلان أحياناً يبدأ بالحديث الذي كله من الثقات شيخ في كل ان بعد ذلك في الإسناد راو متكلم فيه = أي تكلم فيه بجرح فقد يكون نقداً عاماً أو يكون نقداً خاصاً أنه

- ضعيف في بعض الشيوخ أو ضعيف في بعض الأوقات أو في بعض البلدان الذي حدث فيها أو ضعيف في بعض الموضوعات التي تحدث فيها كحفص بن سليمان ضعيف في الرواية لكنه إمام في القراءة. فالإمام مسلم قد يخرج رواية لرجل متكلم فيه إذا كانت عنده الكثير من شيخ مع ذلك لتبعه بما يؤيده لأن قلة الوسائط بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم متحققة في حديث ومع ذلك يأتي بإسناد آخر يؤيد بصحة الرواية.

- ومثال ذلك حديث "إنما الماء من الماء" فنستفيد منه أنه إذا كان الحديث صحيحاً مشهوراً يكون أفضل من الحديث الذي يكون صحيحاً وليس مشهوراً.

كتب السنة = الكتب التي جمعت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في أبواب الفقه

العلم الاضطراري = هو علم لا يحتاج فيه الإنسان استدلالاً نظرياً، وهو أمر اضطراري

العلم النظري = هو الذي يأتي اليقين فيه بعد نظر واستدلال. أي يبحث ويستدل

- ثم يصل إلى يقين

المصنفات فيه

١- "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة" أو التذكرة في الأحاديث المشهورة "لبدر الدين الزركشي

٢- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة "لابن حجر

٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة "للسخاوي
وهو أجل كتاب في هذا الباب ولا يستغني عنه طالب علم.

٤- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة "للسيوطي.

٥- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث "لابن الديبع الشيباني لخص فيه المقاصد الحسنة للسخاوي.

٦- "الشذرة في الأحاديث المشتهرة" لابن طولون الحنفي

٧- كشف الخفا ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس "للعجلوني.

والثالث: العزيز، وليس شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه.

معنى العبارة: الخبر الذي له طريقان يسمى العزيز، ومجيء الخبر من طريقين ليس شرطاً للصحيح، لأن هناك من زعم ذلك.

فائدة: الدعاة وطلاب العلم والوعاظ الذين يتولون نصح الناس أو دعوتهم يحسن بهم دائماً لا أن يبينوا للناس ضعف الأحاديث فقط وإنما يبينوا لهم كذلك البدائل الصحيحة التي تطابقه لا في المعنى أو التي فيها قريب من المعنى. ومثال ذلك لو أنه ضعفت للناس حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" لا ينبغي لك أن تبين ذلك وتسكت لكن تبين فضل العلم وتبين مكانة طالب العلم

عند الله ورتبه الأجر الذي يكسبه طالب العلم بطلبه للعلم إذا هو قصد وجه الله .
ببين الشيخ أنه يمكن أن يكون الخبر من أكثر من طريقين وهو ضعيف ، ويمكن أن يكون أقل
من طريقين ويكون صحيحاً ويكون فرداً .

العزيز لغة : هو الشيء الذي لا يكاد يوجد أو قوي واشتد ومنه قوله تعالى " فعززنا
بثالث " .

اصطلاحاً : مقتضى كلام الحافظ أنه : ما رواه اثنان ولو في بعض طبقات السند
وأكثر الأئمة على العموم في تعريف العزيز . قالوا ما رواه اثنان أو ثلاثة .

سبب تسميته بذلك : إما أن يكون معنى العزيز أنه نادر جداً إذا اعتبرنا معنى عزيز
أو بمعنى العزيز القوي أنه جاء من أكثر من طريق فصار قوياً .

فائدة : أغلب الرواة الذين وصفوا بأنهم عزيز الحديث فهو نادر الرواية وليس
بالمعنى الاصطلاحي الذي ذكر . فإما أن يكون مجهولاً أو يكون ضعيفاً .
ومثال ذلك قول ابن عدي في كتابه الكامل في ترجمة شديد بن يزيد البصري
وعبد الله بن بكر هو عند الله المزني عزيز الحديث جداً . وقول عبد الله بن الإمام
أحمد كما في العلل : كريب عابر : عزيز الحديث وحكم عليه الحافظ في " التقريب "
بـ : مقبول .

ومثاله حديث : " لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس
أجمعين " فهذا رواه البخاري ومسلم من حديث أنس والبخاري من حديث أبي هريرة

ورواه عن أنس: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد

ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كلٍّ جماعة.

صحة = منه الصحيح، الحسن، الضعيف.

بيّن الشيخ حاتم أن مقصد الحافظ من اشتراط العدد في الحديث الصحيح لا يعرف إلا عند المعتزلة، وهم أشد الناس عداوة لأهل الحديث، ومقالاتهم معروفة، وتعصباتهم من علوم الحديث وتفسيراتهم فيه كلام طويل نظرًا لأنهم أصلًا لم يكونوا أهلًا لهذا وكانوا ينازعون الأمر أهله. ليس الإشكال فقط أنهم صار لهم مقولة في المسألة، ولا الإشكال فقط منحصر في أن قولهم صار مقدمًا على قول الأئمة، وإنما الإشكال الأكبر أن قولهم أصبح المعتمد في المسألة، وهجرت مقالات الأئمة الذين سبقوهم وهم أولى أن تصبح بجمع كلامهم لأنهم أهل الحديث.

ذكر الحافظ أن المعتزلة اشترطوا في كل طبقة من الطبقات على الأقل حتى يصح الحديث أن يرويه اثنان، وهذا الكلام محل نقد لأن العلماء يقبلون الرواية التي رواها واحد ما دام ثقة حافظًا، وروايته صحيحة. فالشيخ يقول لو ابن حجر تقصد بأن أهل من قال ذلك المعتزلة فهذا صحيح، أما لو قصد أن المعتزلة فقط هم الذين قالوا بذلك فهذا تعقب، وتعقبه الصاوي في الجواهر والدرر أنه وافقهم على ذلك من المحدثين ابن الأثير "مجد الدين".

فائدة = أبناء الأثير ثلاثة منهم = عز الدين ومجد الدين وضياء الدين وكل واحد منهم له اهتمام بأحد الأبواب في الفقه أو الحديث أو الأصول) عز الدين في التاريخ والأنساب وله كتاب أسد الغابة، ومجد الدين صاحبنا هنا له كتاب النهاية في غريب الحديث وجامع الأصول، وضياء الدين وله كتاب المثل السائر وهو تكلم عن اللغة واسمه الشعر هكذا.

ووافقهم على ذلك ابن الأثير والميانشي وبعض الفقهاء: البيضاوي، وبعض الحديثية

كما نص ذلك النووي وابن دقيق العيد.

فائدة = الحاكم رحمه الله اشترط أن يكون راويين. فهل هو يقصد أن الراوي حتى يكون ثقة فلابد أن يروي عنه عموماً على الأقل راويان أو أنه يقصد أن الحديث الصحيح لا يصح إلا بأن يكون به راويان في كل طبقة من الطبقات على الأقل فهذا خلاف؟

لكنه عموماً كما ذكر المنذري هنا أن الحاكم رحمه الله رجع عن هذا الشرط فلما تكلم عن الصحابي المعروف الذي يشهد له بالصحبة أن الراوي صحابياً كان أو غيره لو روى عنه واحد ثقة فنحن متأكدا أن هذا الراوي موجود معروف ثم ننظر بعد ذلك في حاله وفي ضبطه.

فلو ليثبت هنا الصحبة حتى لو روى عنه تابعي واحد.

ملاحظة = هناك صفات ثانوية، وهي كثرة العدد أو تنوع مصادر الحديث أو تنوع البلدان ولكن عندنا صفات أساسية وهي ثقة الرواة واتصال الإسناد وخلو الحديث من الشذوذ أو العلة أو عدم وقوع الخطأ فيه وهذا هو مناط القبول فإذا زاد مع ذلك أنه كان مشهوراً أو رواه أكثر من راو أو صار متواتراً فهو زيادة خير. أما أن يكون المناط فقط هو كثرة العدد أو صفات بلدان الرواة أو تسلسل الرواية كل هذه صفات ثانوية

لكن العالم الأصلي صوان الراوي ما هل نريد منه أن يكون ضابطاً للنقل سواء أن كان واحداً أو كانوا عشرة.

الرابع: الغريب وهو الثالث من أقسام الآحاد

معنى العبارة = الخبر الذي له طريق واحد يسمى الغريب.

تعريفه لغة = مأخوذ من الغرابة، تقول: غرب الشخص من وطنه أي ابتعد.

اصطلاحاً = معنى كلام الحافظ رحمه الله «أنه ما رواه واحد منفرداً بروايته» أي في موضع من السند. أو أن يكون الراوي انفرد إما بالإسناد أو بالمتن. كما عرفه صاحب المعاني الرشيد وهذا أصح. وقد يكون بأصل المتن أو بعض المتن وقد يكون من أصل الإسناد أو بزيادة من الإسناد.

فائدة = الحديث الغريب قد يكون مشهوراً عند بعض الناس وقد يكون مشهوراً عند غيره، فبعض الناس لا يبلغه الحديث إلا من طريق واحد فيكون غريباً، وبعض غيره من الكتب قد يبلغه من طريقين فيكون عزيزاً، وهذه أمور نسبية مثل كون الشخص محبوباً أو مكروهاً، شخص واحد بعينه أن يكون محبوباً جداً عند أناس، ويكون مبغوضاً عند أناس آخرين، فهذه صفات ليست ذاتية وإنما هي صفات نسبية إضافية.

مثال النبي صلى الله عليه وسلم عندنا هو أحب خلق الله تبارك وتعالى ولكنه عند غيرنا أبغض خلق الله إليهم. فهذه صفات نسبية إضافية وليست ذاتية.

مصطلح سوى الأول آحاد أي المشهور والعزيز والغريب آحاد إلا الأول فإنه متواتر.

تعريف الآحاد :

لغة : جمع أحد بمعنى الواحد كأحل وآحال.

اصطلاحاً : ما اختل فيه شرط من شروط المتواتر أو ما لا يجمع شروط المتواتر أو ما لم يتواتر. وهو مقتضى كلام الحافظ رحمه الله في النزهة. = أي كل ما ليس بمتواتر فهو آحاد.

فائدة : هذه الدلالات هي بمعنى أخرى ، المتقدمون لم يكن عندهم هذه التفاصيل ، لأن اهتمامهم الأصلي كان بضابط القبول ، وضابط القبول هو ثقة الراوي وضبطه وصحة ما روى.

وفيها المقبول والمردود ، لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها دون الأول ،،

أي أن خبر المتواتر كله مقبول ، وأما أخبار الآحاد فيها ما يقبل لكونه صحيحاً أو حسناً ، وفيها ما يرد لضعف إسناده.

وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار :

أي قد يقع من أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري أي يمكنها أن يفيد القطع والتيقن من ثبوت الرواية بالنظر والاستدلال على الراجح. أي أن أحاديث الآحاد إذا احتفت بها قرائنه تقوى وترتقي إلى درجة أنني أقطع بثبوته وأتيقن بثبوته. أي العلم أو اليقين ، وبعض الناس قال مهما بلغت فهي تفيد فقط الظن أي أن يكون فيها شيء من الشك.

القرائن التي تجعل خبر الآحاد تفيد العلم النظري:

١- إخراج الشيخين في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر.

٢- الشهرة الاصطلاحية أي: إذا كان له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل.

٣- رواية الأئمة الحفاظ المتقنين له.

فائدة: تقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد واشتراط شروط للتواتر لا يكون الخبر معلوماً أو مقطوعاً إلا بها. هذا أمر جديد للمتكلمين المعتزلة ثم تبعهم الأشاعرة. وهذا تجده موجوداً في كتب المتكلمين وكذلك في كتب المتكلمين في أصول الفقه ككتاب "العهد" لعبد القاضي عبد الجبار و"المعتمد" لأبي الحسين البصري و"البرهان" للجويني و"الإحكام" للآمدي و"المحصول" للرازي و"المستصفى" للغزالي حينما يبدأون الحديث لم يتحدث السنة يتكلمون عن تقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد. كان يكفيه للأصوليين أن يقولوا أن الخبر لابد أن يكون صحيحاً حتى يحتج به، لكنه ليس لهم أبداً أن يكرروا مناط الصحة ولا مناط القبول ولا شروط القبول، لينبغي أن يرجعوا فيه إلى المحدثين. ثم إن الأئمة ما جنوا في تلك المسائل وهم ليسوا أهلاً لها، ثم قالوا قولاً لم يقله الأئمة المتقدمون ثم جعلوا هذا القول هو الأساس، ثم جاء من بعدهم فنقل هذا الكلام إلى كتب علوم الحديث وصار ليس فقط ملازماً بل صار القول الوحيد لا يذكر ما كان قبله. لذلك الخطيب البغدادي رحمه الله مع حرصه على إسناد كل كلمة حديثية أو مادة حديثية أو فكرة حديثية إلى الأئمة الحديثية

١٢

لكنه من هذه المسألة لم ينسبوا إلى المحدثين حتى أنهم أكدوا أن هذه المسألة أجنبية تماماً عند العلم.

هذه الشروط اشترطها عدد كبير من المتكلمين لتكون حجة لهم في ترك العمل بالحديث لكن المأخذ على هذه القسمة الثنائية من أمور: أولاً أنهم ليسوا محدثين وليس لهم خبرة بالحديث، ثانياً: أن هذه الشروط باطلة ومخالفة لما كان عليه المحدثون،

- ثالثاً: وهو الأهم ما بنى عليها وأنهم قالوا أن خبر الواحد لا يعمل به في العقائد فبالتالي لو احتججت عليهم بأي حجة في الصفات أو في القدر أو في الغيبيات أو في كثير سيقولون لك هذه القاعدة، والمشكلة أن عدداً كبيراً من أهل السنة تلقوا منهم هذه المقالة في أصول الفقه والحديث ثم خالفوهم بعد ذلك في العقيدة وهذا خطأ لأنهم صاروا هم المتعاقدين وبالتالي لابد أن نعرف الأصول التي يمشي عليها

- هذه المقالات.

وهنالك أمور أربعة مهمة جداً ينبغي لطالب العلم أن يفقهها.

١- مصادر المعرفة العقل والنقل.

٢- تقسيم الدين إلى أصول وفروع

٣- تقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد.

٤- تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز.

- بين الشيخ أن أهل الحديث المتقدمين المعتبرين ذكروا لفظ المتواتر لكنه ليس بنفس الدلالة وبنفس الشروط.

١- قول الإمام البخاري في كتابه "خير الكلام في القراءة خلف الإمام": "وتواتر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا صلاة إلا بقراءة أم الكتاب"".

٢- قول الإمام البخاري في "خلق أفعال العباد": "..... وكذلك تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن كلام الله".

٣- قول الإمام مسلم في التمييز: "قد تواترت الروايات كلها أن النبي صلى الله عليه صلى الله عليه وسلم جهر بآمين".

فائدة: أول من قسم الأخبار إلى متواتر وآحاد هم أهل البدع وهم شيوخ المعتزلة. ثم تناوله من بعده بشر بن غياث المريسي كما نص على ذلك الإمام الناقد عثمان بن سعيد الدارمي وهو من تلامذة الإمام يحيى بن معين وله عنه سؤالات.

عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: شيخ عظيم من شيوخ علوم الحديث وهو صاحب سنن الدارمي حدث ثقة إمام غير عثمان بن سعيد الدارمي"

يريد أن يقول أن المعتزلة الذين أنشأوا هذه القسمة بناء الشروط وضعوا عليها ما وضعوا كان غرضهم الأساسي هو أن يكون لهم حجة في رد الأخبار التي تخالف ما وصلوا إليه من نتائج، هم وصلوا إلى نتائج من نظرهم في علم الكلام ومن نظرهم إلى فلسفة اليونان، هذه النتائج التي وصلوا إليها من باب إثبات وجود الله أو الصفات أو القدر أو النبوات وغير ذلك

من المذموم، فهذه الثنائيات تغل الوحي كثيراً، هذا الوحي هو كتاب الله وبيانه سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وردوا هذه الحجة بحجة الدلالة، من هنا جاء تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، أما السنة فالأمر أوسع فقسموا الأخبار إلى متواتر وآحاد واشترطوا في المتواتر شروطاً قوية وقالوا لا يبلغ أكثر العلم أم التقسيم الإسلامية تتوفر فيه شروط التواتر ثم أنشأوا المقالة أن خبر الواحد لا يعمل به في العقائد ولا يحتج به في العقائد فبالتالي إذا أردت أن تذكر حديثاً في صفة نزول الله تبارك وتعالى أو في صفة الكلام أو في صفة مجيء الله تبارك وتعالى في الفصل بين العباد يوم القيامة، لو ذكرت حديثاً فسيذكرون لك هذه القاعدة أن هذا الحديث لم يبلغ حد التواتر وأنه لا بد أن يكون متواتراً حتى نعمل به في العقائد هذه هي القصة المعروفة. من هنا أنشأوا قصة تقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد وتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز.

وقد قال ابن حبان في صحيحه: "فأما الأخبار فكلها آحاد" على قولهم -

شرح شيخنا / حسين عبد الرازق — المنهج المتيسر من شرح نخبة الفكر للشيخ حازم الشربيني

①

- الدرس الثالث -

ص ٧٦

قال الحافظ: "ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند أولا، فالأول الفرد المطلق والثاني الفرد النسبي، ويقل إطلاق الفردية عليه".

معنى العبارة = إن للغرابة قسمين: أحدهما أن تكون الغرابة في أصل السند ويسمى الفرد المطلق، ثانيهما: أن تكون الغرابة في أثناء السند، ويسمى الفرد النسبي.

والغرابة معناها التفرد = أي يتفرد الراوي بشئ كلفظ، أو رواية بدون إسناد أو حكماً فيمكن أن يتفرد الراوي بشئ في الإسناد ويمكن أن يتفرد بشئ في المتن.

فما هي الصفات التي نطلع عليها معنى الغرابة؟

بداية هذه الغرابة لا تقتضي أن هذا الحديث ضعيف أو أن هذا الحديث صحيح وإنما هي وصفاً فقط لشكل الرواية، أو لعدد الرواة فيمكن أن يكون هذا الراوي ثقة ثبتاً حافظاً فيقبل العلماء حديثه كحديث "إنما الأعمال بالنيات" فهو حديث فرد، ويمكن أن يكون الحديث جاء من أكثر من طريق ولكن كلها ضعيفة فبالتالي لا يقبله العلماء.

الغرابة في تعريف الشيخ تشمل كل أنواع التفرد من أول الإسناد إلى آخره سواء كان المتفرد صحابياً أو كان تابعياً أو غير ذلك.

وقد عبر الحافظ بثم إشارة إلى تراخي رتبة الغريب عن المشهور والعزيز.

(2)

كلمة (أصل السند) = يمكن أن يراد بها الصحابي الذي أخذ الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويمكن أن يراد بها الراوي الذي تدور عليه الأسانيد الذي هو مدار الرواية، ويمكن أن يطلق على أي طبقة من طبقات الإسناد كما وضح ذلك ابن قطلوبغا في حاشيته على "النزهة". والمراد به في هذا المقام التابعي الذي يروي عن الصحابي حيث بينه الحافظ في "النزهة"

ينقسم أي التفرد نوعان

تفرد مطلق

يكون في الصحابي أو التابعي الذي يروي عنه

- الصحابة كلهم عدول وثقات وأغلب التابعين الذين انفردوا لم يذكر العلماء عليهم تفردهم والإشكال يأتي من بعد التابعين أي من طبقة صغار التابعين وفي هذا الوقت انتشرت الرواية بشكل قوي جداً فيصعب أن يتصور أن واحد من طلبة الأئمة الذين دارت عليهم الأسانيد تفرد عنه راوٍ واحد

تفرد نسبي

* يبدأ التفرد فيه من بعد التابعي، وهذا التفرد الذي يهتم به العلماء أي ليس من الصحابي ولا من التابعي، إنما التفرد الذي يهتم به العلماء هو الذي يحصل فيه التفرد بعد التابعي

* ويمكن أن يكون هذا الراوي ليس أهلاً للتفرد فهم لم يتفردوا به، التفرد النسبي أي بالنسبة للراوي

ومثال تفرد علي بن مسعدة عن قتادة في حديث "كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون"، هذا الحديث أنكره الإمام أحمد وغيره من العلماء وابن عدي في ترجمة علي بن مسعدة ليستدلوا به على نكارة هذا الحديث وتفرده [illegible].

فائدة: النظر إلى الراوي المتفرد فإذا كان أهلاً للتفرد قبلنا حديثه [illegible]

لم يكن أهلاً رددنا روايته ولا نقبلها إلا أنه يروي منكراً أو يتفرد بما لا يحتمل.

التفرد: المقصود به أن يقع تفرد من المتفرد من أي شيء عن الرواية، فيمكن أن

يقع تفرد في ألفاظ من المتن أي يكون المتن كله ثابت صحيح ثم يأتي بعض الرواة ويزيد

لفظة، ويمكن أن يقع التفرد بذكر راوٍ في أثناء الإسناد لم يذكره بقية الرواة

ويمكن أن يقع التفرد بأن يكون كل الرواة رووا الحديث موقوفاً على صحابي ويتفرد

بعض الرواة فيجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهكذا، أي نوع من التفرد

يسمى تفرداً.

فائدة: # لما يأتي ناقد مثل الدارقطني أو الطبراني أو البزار أو يتكلم البخاري

أو أحمد أو ابن معين أو مسلم، أي واحد من هؤلاء فتعلم أن راوياً معيناً انفرد

بالرواية فإنه يقصد أن الراوي انفرد ولم تصح متابعته، إما لأن الراوي الذي

تابعه ضعيف لا تنفع متابعته، أو لأن الراوي الذي ذكر أنه تابعه ثقة لكن الإسناد

لا يصح إليه.

لما يأتي ناقد يقول هذا الحديث انفرد به فلان وأنت أردت أن تستدرك على

هذا العالم لابد من شرطين: الأول أن يكون هناك متابع من الرواة من حيث

المعنى، والشرط الثاني: أن تصح المتابعة إلى هذا المتابع وأن يكون أهلاً

للمتابعة أي أن يكون قوياً بحيث يرفع من شأن الرواية.

تنبيه: بعض النقاد يقول هذا الحديث تفرد به أهل بلد كأن يقول انفرد به البصريون / انفرد به الكوفيون / انفرد به أهل الشام، حتى لو كان انفرد به راوياً واحداً.

العلاقة بين التفرد والغرابة: لفظا التفرد والغرابة كثيراً ما يطلقان ويراد بأحدهما الآخر أي يترادفان نفس المعنى. وهما في اللغة واحداً وأهل الاصطلاح من المتأخرين غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي. ومن حيث بعضهم لم الفعل المشتق كانوا يقولوا: تفرد أو أغرب أو تفرد أو لا تحتج بالمفاريد أو لا تحتج بالغرائب فلا يفرقون من المطلق والنسبي ونحو هذا المعنى في المنقطع والمرسل = أي لفظ الانقطاع والعربية عند كل انقطاع في الرواية من أولها إلى آخرها كذلك يطلقان كونه مرسلاً فلفظ المنقطع والمرسل كثيراً ما يطلق أحدهما ويراد به الآخر وكذلك الغريب والفرد.

ويرى ابن الصلاح أن الغريب نوع من أنواع الفرد فكأنه جعل الغريب بمعنى أزيد من مجرد أنه انفرد به الراوي. فكل غريب فرد وليس كل فرد غريباً كأن الفرد يشير أن راوياً انفرد بشيء من الرواية إنما الغريب كأنه تفيد أنه انفرد وأخطأ. كأن الغريب هنا فيه معنى أزيد أي أنه تفرد وتفرده غير مقبول أما مطلق التفرد فيمكن أن يكون مقبولاً. ويبين أن الشيخ حاتم أشار في شرحه للموقظة لهذا المعنى قال: "وتصرفات العلماء تدل على أن تقسيم ابن الصلاح هو الأصح من ..."

٥

خلاصة = الفرد والغريب يعبر بهما عن التفرد الذي وقع في الرواية، ويمكن أن يضيف السياق لها معنى آخر.

ليس معنى التفرد أن ينفرد الراوي بحديث من أوله إلى آخره فقط، هذا نوع منه. لكن يمكن أن يكون التفرد كذلك بأن ينفرد بلفظ في الحديث أو بلفظ في الإسناد كأن يروي كل الرواة بكلمة عنه وهو الوحيد الذي يذكر حدثنا فهذا تفرد، كذلك يمكن أن يروي الرواة الرواية كاملة بصورة معينة ويزيد هو شيئاً.

مثال = حديث رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عنه عدد كبير جداً من ضمن هؤلاء الذين رووه عنه عجلان ورواه عنه ابنه محمد "إن الله كتب كتاباً عنده أن رحمتي سبقت غضبي" كل الرواة رووا هذا الحديث بهذا اللفظ لكن زاد محمد بن عجلان عن أبيه "إن الله كتب كتاباً بيده" فكلمة بيده هنا انفرد بها محمد بن عجلان عن أبي هريرة، نعم وقعت لبعض الصحابة لكن لا يكفي ولا ترفع من شأن الرواية، لذلك حكم عليه الترمذي أنه غريب أي أنه فيه زيادة فيمكن أن يكون التفرد في أصل الرواية أو شيء من الإسناد أو بلفظ من جهة أو كلمة من جهة، وهكذا.

فائدة = فرق بين عدم العلم والعلم بالعدم = أي لو قلت هذا الحديث انفرد به شعبة عن قتادة، غير أن أقول لا أعلم أن هذا الحديث رواه من مكانة الإشكالية.

الحافظ ابن حجر يقول هنا: إذا أردت أن تقدر كلام هؤلاء العلماء أنهم أطلقوا التفرد على رواية فينبغي أن تفهم أولاً مقصدهم من لفظ التفرد، هل يقصدون أن الراوي انفرد بكل الحديث أم بلفظ من الحديث أم أن هذا هو الراوي الثقة الوحيد الذي روى الحديث أم أنه الذي صحت إليه الرواية. لذا بعض الناس ربما يتعقب على العلماء فيقول أن الدارقطني حكم بأن الرواية الفلانية تفرد بها راوي بينما أنا أثبت متابعة بإسناد. وتكون هذه المتابعة إما لا يصح الإسناد إلى المتابع أو أن المتابع هذا ليس ثقة أو أن المقصود التفرد بلفظ معين ولم يأت من الرواية المتابعة.

فائدة: فرق بين أن يقول الراوي لا أعلم هذا الحديث يرويه عن الزهري إلا فلان وبين أن يقول لم يروه عن الزهري إلا فلان، فإن البزار حيث يحكم على حديث بالتفرد إنما ينفي علمه ولا ينفي غيره بقوله: لم يروه عن فلان إلا فلان.

مظان الغرائب: أين نبحث عن حديث معين أنه غريب؟

نبحث عنه في "مسند البزار" و"المعجم الأوسط" للطبراني و"جامع الترمذي" و"كتاب الأفراد" للدارقطني. وهذه الأربعة كتب هي مظان الأحاديث الغريبة التي وقع فيها تفرد في الرواية.

حكم الغرائب: منه ما هو صحيح ومنه ما هو ضعيف لأن الراوي المتفرد إذا كان أهلاً وثقة قبلنا روايته أو كان ضعيفاً وليس أهلاً للتفرد ردينا روايته كما قال الذهبي في الموقظة "الغريب صادق على ما صح وعلى ما لم يصح"

فائدة = الحد ما صدق أي ما يصدق عليه هذا الحد وهو من الألفاظ المنطقية وكلما كثرت الصفات في الحد قل ما يصدق عليه الوصف.

أي يمكن أن يكون الحديث اسمه غريب وهو ضعيف، ويمكن أن يكون اسمه غريب وهو صحيحاً.. فهذه جهة تتعلق في الحكم.

أغلب الغرائب عندما نقول تختص بالرواية أنها لا تصح وهذا سبب ترك العلماء للروايات الغرائب. وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ويذمون الغريب فهي في الجملة

أي هذا حكم عام.

ومن هذه الأقوال قول الإمام أحمد " لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء". ومناكير معناها هنا أن هذا الراوي انفرد بهذه الرواية، وهذا الراوي لا يحتمل تفرده لذلك أنكرها العلماء فلم يعرفوها؟ فالمنكر هنا معناه الغير معروف.

هنالك أربعة أمور يمكن أن ينظر منها إلى الراوي

١- هل الراوي في كل الشيوخ الذين حدث عنهم كان ثقة أم كان ثقة في بعضهم ضعيفاً في بعضهم

٢- الراوي في الأوقات التي تحمل فيها الحديث وأدى فيها هل بقي في كل عمره ضابطاً متقناً أم أنه طرأ على حفظه تغير. "أي لا خلل له"

٣- البلدان التي تحمل فيها الراوي وأدى؟ هل كان ثقة في كل هذه البلدان أم كان ضعيفاً في بعضها وثقة في بعض

٤- كذلك الموضوعات: فالراوي قد يكون ثقة في الفقه أو في القراءات أو كذلك في العقيدة والأحكام وفي السير والمغازي، هل كان هذا الراوي في كل هذه الموضوعات التي حدث فيها ثقة ثبتاً أم أنه جزء المليء نوع من الضعف.

ومثال ذلك معمر بن راشد رحمه الله أحد الرواة المكثرين جداً جمع مشايخ لم يجمعهم غيره فروى عن عمرو بن دينار وعن أيوب السختياني وعن قتادة وعن أبي إسحاق السبيعي وعن الأعمش وعن الزهري وعن ابن طاووس وعن يحيى بن أبي كثير، روى عن كبار وروى عنهم الروايات لكنه ليس ثقة في كل هؤلاء، هو ثقة في روايته عن الزهري ويحيى بن أبي كثير، لكنه يخطئ كثيراً عن قتادة وأيوب وعمرو بن دينار وهكذا.

حماد بن سلمة = أوثق الناس في روايته عن ثابت البناني وهو ضعيف في غيره.

حفص بن سليمان = ثقة في القراءات إمام يروي عن عاصم لكنه في الحديث متروك أو ضعيف

محمد بن إسحاق بن يسار = كما قال عنه الإمام أحمد إذا جاءت السير والمغازي فهو ثقة وإذا جاء بالحلال والحرام اجتنبناه قال هكذا وأشار بيده "أعياناً"

نريد أن نقول هنا إذا انفرد عندنا راو ننظر في حال هذا الراوي المتفرد، فلو انفرد راوي عن شيخ مكثر فلابد أن ننظر هل هذا الراوي الذي انفرد عن الشيخ المكثر كان أهلاً للتفرد أو لا.

بعض العلماء جعل مجرد تفرد الراوي المتوسط أو حتى تفرد الراوي الثقة جعله سبباً لرد الرواية، والحكم عليها بالنكارة وعدم العمل بها حتى يأتي ما يشهد لها

لكن القول الذي عليه تصرفات العلماء أنهم يقبلونه إذا كان من أهل التفرد. ومثال ذلك حديث "إنما الأعمال بالنيات" الذي تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري بإسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وحديث "نعم الإدام الخل"

تفرد الثقة من الأصحاب الملازمين للأئمة الذين يدور عليهم الحديث: أي يكثر رواتهم والطلاب، عندهم تلاميذ كثيرون من هؤلاء مثلاً: ابن سيرين، الحسن البصري، قتادة، الزهري، ابن إسحاق السبيعي، الأعمش، مكحول، عمرو بن دينار، ثابت البناني، أيوب السختياني، سفيان الثوري، شعبة. عدد من الرواة يلتقي عندهم الأسانيد لهم طلاب حرصوا على جمع حديثهم يصعب جداً أن يتفرد عنهم

تفرد حماد بن سلمة عن ثابت البناني بحديث لا يرويه عن ثابت الا حماد وقد يعرف من غير ثابت، فهذا صحيح محتج به لأنه حماد أوثق الرواة عن ثابت فلا يتفرد عنه هذا شيء مقبول.

تفرد الثقة عن رجل ممن يدور عليهم الحديث، وليس ذلك الثقة من أصحاب ذلك الرجل أي ثقة ليس معروفاً بالضبط عن ذلك الشيخ بعينه ومثال ذلك تفرد معمر بن راشد عن قتادة ابن دعامة السدوسي بما لا يعرف عند أصحاب قتادة المعروفين كشعبة بن الحجاج وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي. فهذا محل للتعليل كما ذكر الإمام مسلم. أنه يروي عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون.

وتفرد الصدوق الذي لم يبلغ في الإتقان مبلغ الثقات، كمحمد بن عمرو بن علقمة، وعمرو بن شعيب، وأسامة بن زيد الليثي، بما لم يروه غيره مطلقاً؛ أي إنسان صدوق انفرد بروايته وهو من جملة المقبولين ولكنه مقبول متوسط؛ إنه يبقى محتملاً أن نضعف الرواية ويبقى محتملاً أن يأتي لنا ما يقويها فتصبح الجملة مقبولة أي من جملة ما يستشهد به.

فائدة: الحديث الصحيح: الحديث الصحيح درجات: يمكن أن يكون حديثاً صحيحاً في أعلى الدرجات توفرت فيه الشروط على أحسن ما يكون، ويمكن أن يكون بلغ من الشروط أدناها.

تفرد الصدوق عن شيخه، عرف بالإكثار عن شيخه والضبط له، كتفرد عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل شقيق بن سلمة أو زر بن حبيش؛ إلا أن يأتي ما يدل على أنه خالف أو أخطأ

الدرس الرابع :

خلاصة : التفرد : التفرد في نفسه ليس سيئا ترد به الرواية دائما

التفرد هو وصف لعدد الرواة في الرواية وأن التفرد يقع في بداية الإسناد

كأنه أن يرويه صحابي واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويمكن أن يرويه تابعي

واحد عن الصحابي، ويمكن أن يقع التفرد في أي طبقة من طبقات الإسناد وأن هذا

التفرد ينظر فيه إلى حال المتفرد فإن كان أهلا للتفرد قبلنا تفرده وإن لم يكن

أهلا للتفرد رددنا تفرده وكان هذا الحديث منكرا.

٦- تفرد الصدوق عن مشهور من الثقات مما لا يوجد عند ثقات أصحاب ذلك المشهور

ومثال ذلك تفرد محمد بن عمرو عن الزهري لم يرو عن الزهري أحد من ثقات أصحابه

وهو حديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض ... الحديث.

ومع أهمية هذا الحديث وكون هذا الحديث أصلا في باب الحيض، فكيف

لمتفرد به راو ليس من جملة الثقات عن الزهري هذا محل نقد ولهذا

قال أبو حاتم الرازي : لم يتابع محمد بن عمرو على هذه الرواية، وهو منكر.

٧- تفرد المجروح، سواء كان تفردا مطلقا أو نسبيا، فهو منكر، وليس من باب أعلال

الحديث المفرد، لكن لأنه مجروح راويه.

لأن علل الحديث هي التي تطلع علينا لعدد كتب ونقروا ... الصالح أو الكذاب (الراوي)

أو ... هذا الاحتجاج إلى كتب ونظر فبالتالي حديثه يكون ضعيفا.

وهناك تقسيمات أخرى للحديث الغريب وجميعها ترجع إلى أن ننظر لهذا

الشخص المتفرد هل هو أهل للتفرد أم لا.

وصف التفرد = وصف التفرد في الرواية يمكن أن يسمى عند بعض علماء الحديث فائدة أو نادرة لكنه قليل جداً.

فائدة = القواعد الحديثية أغلبية أي هي ليست مسائل رياضية (مسلّماً بها مسلّمة) تقعيدية أو نا ميل فقد تخرج بعض الأمثلة من ذلك التقعيد. بل هناك بعض الأمور ليس لها قواعد كلية أصلاً، كالتفرد، والمتابعات، والشواهد، وزيادة الثقة.

فائدة = هناك فرق بين الحديث الغريب وغريب الحديث، وغريب الحديث هو الكلمات قليلة الاستعمال مثل القطقطاء.

فائدة = قد يجتمع في الإسناد غرابة ونكرة وشهرة، وكل طبقة من طبقات الإسناد لها طرقها ومنه قول ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" عن حديث "إنما الأعمال بالنيات، وهو غريب في أوله مشهور في آخره".

فوائد معرفة مظان الغريب: صعوبة الوقوف على هذا الوصف من خلال البحث خاصة في هذه الأعصار. ويبين النووي في شرح مسلم أنك تحتاج هنا حتى لو وصفت عالماً ناقداً بقوله: إن فلان تفرد بالرواية تأنَّ ما أن تخطئه أو أن تستدرك عليه جداً، وإذا أردنا أن تخطئه في هذه المسألة ابحث ولكن ما مراده من ذلك التفرد هل تفرد به كله، أو تفرد بلفظ منه، أو تفرد ولم يتابعه ثقة، أو لم يصح الإسناد إلى من تابعه.

- وبين أن النقاد الكبار إذا حكموا على الرواية بأنها فرد فيصعب جداً أن يستدرك عليهم.

مصطلح الآحاد بنقل عدل تام الضبط ومتصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته.

قسم الحفاظ الحديث تقسيماً من حيث القبول والرد

الحديث = هو رواية ونقل النبي صلى الله عليه وسلم قال قولاً أو فعل فعلاً أو حكى

خبر النبي صلى الله عليه وسلم قال قولاً أو فعل فعلاً ؟ تحمل راوٍ أو سمعه فتحمل

ما أدى وتحمل من النبي صلى الله عليه وسلم أو من غيره وأدى إلى تلميذه أو من يتلقى

عنه ثم هذا المتلقي تحمل وأدى إلى أن وصل ذلك إلى المصنفين وصحيح مسلم

والبخاري والترمذي وموطأ مالك وأبو داود وابن ماجه والدارقطني والطبراني والبيهقي

والبزار الذين دونوا سنة النبي صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة والتابعين

ومن يريد من هذا الخبر أن يكون الناقل حافظاً وصادقاً لأنه يتحمل ويؤدي فنريد

منه فقط أن يؤدي كما تحمل. فإذا كان كل راوٍ من رواة الإسناد أدى الرواية كما تحملها

كان الحديث صحيحاً سواء انتهى إلى الله تبارك وتعالى فلا بد يكون قدسياً أو انتهى

إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعاً أو انتهى إلى الصحابة فيكون أثراً أو موقوفاً

إلى من بعدهم فيكون مقطوعاً أو أثراً أو حتى حينما نقل عدد من بني إسرائيل فيكون الإسناد

صحيحاً إلى من تكلم بما كانوا عليه بنو إسرائيل...

فهذه ببساطة هي شروط الحديث الصحيح أن يكون كل راوٍ من رواة الإسناد تحمل

الرواية من شيخه وأدى الرواية كما تحملها فبالتالي لم يقع في روايته وهم ولا خطأ

ولا علة. وهذا النوع من الأحاديث المقبولة درجات.

مثلاً حديث صحيح لذاته : أي لا يحتاج إلى ما يجبره (الإسناد) أو لما يأتي أخره هكذا حافظ ، ولم يقع في الرواية علة فالحاكم على هذا الحديث وجوده صحيح

ومثال الحديث الآخر صحيح لغيره : أي كان متوسطاً والرواة ليسوا من الدرجة العالية من الثقة لكنه هذا الحديث له روايات كثيرة فمجموع الروايات صار صحيحاً أما الصحيح لذاته ليس من إسناد واحد وإنما من عدة أسانيد فالحاكم على هذا أنه صحيح لغيره .

• ومثله أن يكون الحديث حسناً : أي له إسناد واحد وفيه راو متوسط والحكم العام أنه حسن لذاته
حديث متوسط فإذا تعددت الطرق ووقع هذا الراوي على روايته صار

أما إن كان الحديث فيه ضعف أي فيه راو متكلم في حفظه فهو حديث ضعيف لكنه ليس متروكاً فإذا جاءت روايات تشهد لصدق وضبط هذا الراوي الضعيف فإنه يكون حسناً لغيره - لذلك يقول الإمام أحمد رحمه الله ما كان ذهبت :

• " الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت والمنكر أبداً منكر " أي إذا وجدت في الحديث راوياً ضعيفاً لا تستعجل في رده ولا تقبله فإذا وجدت له متابعاً فترتقى أو تستشهد به أو حتى للاحتجاج وإذا تحققت من وجود الخطأ فيه فاتركه .

تنبيه : خبر الآحاد = كالجنس يدخل فيه كل أنواع خبر الآحاد المقبول والمردود والمشهور والعزيز والغريب وبعد ذلك كلما تأتي صفة هذه الصفة تدخله تخرج فكلما كثرت الصفات أو القيود في الحد كلما قل من الصدق عليه هذا الحد .

• فائدة = الجنس والفصل = من مصطلحات المناطقة
- الجنس : لفظ كلي يطلق على مجموعة من الأنواع تشترك في صفات عامة .
- الفصل : هو الصفة الجوهرية التي تفصل الشيء من غيره كما تقسم للجنس .

الحديث الصحيح: هو الحديث الذي يرويه العدل الضابط ويتصل إسناده من غير شذوذ ولا علة.

شروط الحديث الصحيح لذاته:

١ عدالة الرواة: المراد بالعدل أن يكون صادقاً وهذا أهم شيء للعدالة ويجب أن يكون أميناً مسلماً ورعاً تقياً ذا مروءة وتقدر هذه بالإسلام وبلوغ العاقل وهي تحفظ الصدق، ويغلب عليه بحال أن يكون عدلاً.

ملاحظة: من الناحية التطبيقية يحكم على أنه من خوارم المروءة وأنه يقدح في عدالة الراوي ولم يعتبرها العلماء لأنه لا يبيان خطأ من أخطائه وهو محل نقد لأنهم تعودوا على أنفسهم قواعد كثيرة من الاستفادة من هذه الشكاوى ولم يخرجهم ما كانوا عليه من خطأ أو سوء خطأ أو أحاديث أخطأوا فيها أو هي بدعة لأن الراوي هنا ناقل فلا نأخذ رأيه أو فعله بل إننا نأخذ روايته.

المروءة: الاحتراز عما يذم عرفاً كالبول في الطريق، والأكل في السوق لغير الحاجة.

فكرة المروءة أنه يدخلها شيء من الاختلاف، فقد يكون الفعل عند شخص ما من خوارم المروءة بينما يكون عند شخص آخر أمراً عادياً لا يعد من خوارم المروءة.

لكننا نعرف أنهم قد استغلوا هذه الفكرة كثيراً دون المتقدمين، ورتبوا عليها أحكاماً وأسقطوا أشخاصاً، وهذه الأمور مبالغ فيها كثيراً جداً وأنا لست مع المصنف في مسائل المروءة ومسائل الأخلاق يرجع إلى الوحي وإلى هدي النبي صلى الله عليه وسلم فيجعله ميزاناً ومعياراً أما هذه الأمور التي تذكر في كتب السلوك وكتب الأخلاق وتزكية النفس فليس منها كما أنه يحكم بها

- لم يرو النبي صلى الله عليه وسلم عن بعض الصحابة شيئاً ولم يعد تشويشاً على الناس في أمر دينهم بشبهة ولم يقطعوا الأمر بعدالة الشرعي.
- وإن نقل رواية بأن فيها راوي عنده خوارم مروءة هذا نادر جداً بل عليه أن يكون كل النقد وكثير صعوبة في تعليل الرواية.

فائدة = لابد للإنسان أن يحسن الظن ويستفيد من الكفاءات من حوله، أن يأخذ منهم خير ما عندهم ويترك منهم ما لا يراه حسناً، أما أنه إذا أحب الشخص فأخذ كل ما عنده وإذا بغض شيئاً منه فترك ما عنده من خير فهذا أمر أن خطأ جداً.

كيفية معرفة العدالة عند المحدثين: تعرف بعدة أمور

١- الشهرة والاستفاضة، مثل أئمة السنة كأصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم، وذلك من خلال سيرته المنقولة إلينا بالطرق المعتبرة.

٢- التنصيص من معمول قوله في الجرح والتعديل.

٣- التعديل الضمني كالتصحيح والتسمية للراوي، أو رواية من لا يروي إلا عن مقبول من الأئمة النقاد، كالشعبي والإمام مالك لا يروون إلا عن الثقات عندهم، فلو روى رواية في كتاب له وصححها فهو تعديل ضمني منه لكل رواة الإسناد.

٤- والمعظم ما لاحظنا العدالة هو الصدق والعفة ودقة الأمور هي خير وبركة للكل للعيش في المجالس.

- لا يقدح في العدالة شيء مما يلي:

١- فعل المباحات مجردة عن مخالفة في أمر آخر - وإن جرى العرف على العيب بها.

٢- موافقة الصغيرة مجردة، من أجل انتفاء العصمة عنا.

٣- موافقة المعاصي بالتأويل، لاعتقاد الموافق كونها مباحة.

٤- البدعة غير الفاحشة يكفر صاحبها البعض، كالقول بخلق القرآن المحدث.

الضبط لغةً : هو أن تؤدى الرواية كما تحملها لفظاً ومعنى.

اقسام الضبط

ضبط صدر
هو أن يثبت ما سمعه بحيث
يتمكن من استحضاره متى شاء

ضبط كتاب
هو صيانته لديه منذ سمع فيه
وصححه إلى أن يؤدى منه

الخلاصة هنا أن تؤدى الرواية كما تحملها
سواء كان من حفظه أو من كتاب.

تعريف الراوى الضابط : هو اليقظ الحفظ غير المغفل ولا الشاك ولا ساهى
في حالتي التحمل والأداء) أى من كان ثقة في ضابطاً لما سمعه من شيخه لفظاً أو معنى.

طرق معرفة ضبط الراوى :

فائدة : الحكم على الراوى مستمد من الحكم على رواياته (والعالم حتى يحكم على
الراوى يحتاج أن يعرف رواياته) والحكم على الشىء فرع عن تصوره لذلك علم الرجال
وعلم العلل هو واحد. أى أنني حكمت على الراوى بأنه ثقة لأنني خبرت رواياته
فوجدته ضابطاً فيها.
والحكم على الراوى ننظر فيه إلى جهات منها قدر مرويات الراوى (هل هو مكثر أو
مقل) ونسبة الخطأ إلى الصواب) ونوع الخطأ ؛ أى هل يخطئ في أخطاء كبيرة
جداً تضر بالرواية أم أخطاء محتملة من بعض رواة الإسناد أو تغيير بعض الألفاظ
أم أنه ينفرد بالمنكرات أو الأحاديث الموضوعة وكذلك)

ثم بعد ذلك أن نصف الراوي؛ الراوي غير شيوخه، هل موثقه من كل شيوخه أم لا؟ الراوي من كل البلدان التي تلقى منها التي أدى منها؟ هل كان ثقة منها؟ الراوي من كل الأوقات التي حدث فيها في شبابه وفي شيخوخته هل احتفظ بقوة ذاكرته أم ضعف حفظه؟ الراوي من كل الموضوعات التي حدث بها من العقائد والأحكام والقراءات والسير والمغازي والوعظ هل كان ثقة في كل هذا أم كان متقنا بأحدها ويخطئ في الآخر وهكذا.

طرق معرفة ضبط الراوي

١- عرض رواياته على روايات غيره لمعرفة مدى موافقته أو مخالفته أو تفرده.
٢- عرض ما يحدث به الراوي حفظاً على ما في كتبه.
٣- اختبار حفظ الراوي بقلب الأحاديث عليه أو تركيبها له. وهذا نادر جداً.
٤- مجيء قرينة في سياق الرواية تكشف سوء حفظ الراوي.

فائدة = كل حديث له تقدماته: يمكن أن يكون الراوي ضعيفاً ويكون ضابطاً في شيخ معين ويمكنه أن يكون ثقة ويخطئ في شيخ معين، ويمكنه أن يكون ثقة في كل شيوخه ويخطئ في رواية معينة.

فائدة: الثقات درجات وبالتالي الأحاديث الصحيحة درجات.

فائدة = المتأخرون الذين ألفوا حواشي، وتعليقات على المتون تشوه جداً شكل الكلام الذي سيقرأ للكلام وإفادته للمتلقي والبيان. أي شكل الكلام وهل هو موافق للحد المرسوم للقواعد المنطقية ولا ينظر في أفهام المتلقي. وبالتالي هم مشغولون أن يكون الكلام مختصراً موافقاً للحد المرسوم.

ـ كم المنطق والقواعد المنطقية هي مسائل أجنبية ؟

لفظ الثقة : يحتمل أن يراد به العدالة والضبط ويحتمل به العدالة فقط ويحتمل أن يراد به أن الطالب حضر أو سمع الدرس .

ولا يصح أن نقول أن فلان لما عرف جرحه وتعديله فالأصل أنه ثقة فلابد أن نعرف أهليته للرواية .

فالتفصيل أفضل من أن نضع كلمة محتملة كأن أقول عدل ضابط بدل كلمة ثقة لأن كلمة محتملة . ومقام الدعوة والتعليم والعقد يحتاج إلى التفصيل الألفاظ المجملة لأن كثير من الإشكالات تأتي من الألفاظ المجملة التي تحتمل أكثر من معنى وتشتبه فيها الدلالات .

٢ـ اتصال الإسناد : أي ما سلم من سقوط فيه بحيث يكون كل راوٍ من الرواة تحمل الحديث ممن فوقه مباشرة ، وذلك بصيغة من صيغ التحمل الصريحة بالسماع

طرق التحمل : كيف أخذ الطالب الرواية عن شيخه مثل : السماع من الشيخ ، القراءة على الشيخ ، ويقرأ الكتاب على الشيخ وأنا اسمع ، أو أجد كتاب للشيخ وأحدث منه

أو الوجادة أو الإجازة .

صيغ الأداء : التعبير عن الرواية عن الشيخ كأن أقول : حدثنا ، أخبرنا ، سمعت ، أنبأنا ، قال لي ، قال ، أخبرني عنه وهكذا

الخلاصة : نريد أن يكون الراوي قد تلقى الرواية عن شيخه الذي روى عنه بصورة مباشرة عن شيخه .

٤- انتفاء العلة: • حديث معلول أي به عيب أو خطأ.

واصطلاحاً: أي ما فيه علة خفية قادحة، العلماء يطلقون العلة على كل عيب في الرواية سواء انقطاع علمه العلماء بعد خبرة واستدلال أو كان راوي ذي بدعة راوٍ متروك أو كذاب. كل هذا يشمله اسم المعلول، ذلك الانتقاد أنه مختص بأخطاء الثقات، أو مختص بالتفرد بالحديث أو مختص بالمخالفات التي تقع في الرواية.

• فيكون أن تجد حديث ضعيف أو كذاب أو متروك يدخلوه في كتب العلل مع أن هذا العيب ظاهر وقد تجد حديثاً مشهوراً يدخلوه في كتب العلل لأنه لا يصح به مع أنه صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لكنه لا يصح به.

٥- انتفاء الشذوذ: الشذوذ إما تفرد من لا يحتمل تفرده أو مخالفة الراوي لمن هم أوثق منه. وهذا شيء أغلبي، لكن بعض العلماء كان يطلق الشذوذ فقط لمعنى التفرد فيقول هذا حديث صحيح شاذ أي أنه فرد لكنه صحيح فالشذوذ هنا ليس وصفاً للصحة والضعف وإنما حال الرواية فبالتالي يمكن أن يكون الحديث عنده صحيح شاذ مثل الخليلي في الإرشاد يطلق لفظ شاذ بمعنى التفرد، ويمكن أن يراد بالشذوذ تفرد الراوي بما لا يحتمل أو أنه خالف من هم أوثق منه.

انتفاء الشذوذ يستلزم انتفاء المنكر بالشاذ أو بالأولى: إذا كنا نريد أن ينتفي خطأ الراوي الثقة إما أن لا يتفرد الراوي الثقة بما لا يحتمله أو لأنه لا نقبل مخالفة الراوي الضعيف ولا نقبل تفرده.

فيقول الحافظ يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة، كأنه يقول كلمة
لا يكون شاذاً هي سابقاً تغنيني عن كلمة ولا يكون منكراً، وكلمة العلة تغني
عن التثنية.

خلاصة هذه الشروط: أن يكون كل راوٍ من رواة الإسناد جمع صفتي الحفظ
والصدق = العدالة والضبط، وزد عليه أن يؤدي الرواية كما تحملها وأن
لا يكون في الرواية انقطاع أي أن يكون الراوي تحمل الرواية عمن روى عنه
بطريقة معتبرة، وأن لا يقع وهم في الرواية، فإذا كانت الرواية بهذه الصورة
فهو حديث صحيح مقبول. والأحاديث الصحيحة هي درجات، والرواة الثقات
درجات، فالراوي ممكن أن يصيب في الرواية ويخطئ، فإن أكثر من الصواب منه
شيء ويخطئ في آخر، وقد يكون ثقة في مواضع ويخطئ في آخر وهكذا.

النهج المبتكر من شرح نخبة الفكر / شرح الشيخ حسن إبراهيم
الشيخ / حازم الحويني

٢٧/٨/٢٠٢١

(1)

ص ١٠١

الدرس الخامس مقطع (٨)

تتمات في شروط الحديث الصحيح.

الأئمة الذين دونوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ينبغي أن يكون بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم إسناد (وهذا الإسناد يسوق الحديث) لكن نريد أن تتوفر مجموعة من الشروط في الإسناد والمتن؛ نريد أن يكون الراوي ثقة أي حافظ (عادل) (كامل الضبط)؛ نريد أن يكون كل راوٍ تلقى الحديث ممن روى عنه بطريقة معتبرة عند المحدثين = اتصال الإسناد؛ ونريد أن تنتفي الخطأ عن الرواية = أي انتفاء الشذوذ أو العلة.

١- يرى الشيخ أن الفقهاء الذين ليسوا محدثين لا يعتنون بمسألة عدم الشذوذ وعدم العلة من اشتراط الصحة وهذا لا يصح من اشتراطها لأن العبرة بكل فن أهله وأهل الحديث اشترطوا أن لا تكون الرواية معلولة حتى لا يثبت غير خطأ. العلماء نبهوا على خطأ الفقهاء في هذا الأمر.

٢- الصحة عند المحدثين: قد تكون صحة مطلقة، وقد تكون صحة نسبية، الصحة عند العلماء قسمان صحة مطلقة معناها أن الرواية تثبت به الصفة التي عند انتهى إليه الإسناد، سواء كان حديثاً قدسياً أو مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو موقوفاً على صحابياً أو مقطوعاً على تابعي أو روي عن بني إسرائيل؛ المهم أن هذا الإسناد صحيح إلى منتهاه، الصحة توفرت من أوله إلى آخره.

لكن هناك صحة نسبية؟ أي أن هذا الحديث مثلاً ثبت إلى الزهري

②

بعد ذلك علمنا أن يكون مرسلاً، ويمكن أن يكون الزهري لم يسمع من شيخه أو ممن روى عنه، أو أن هذا الحديث ثبت مثلاً إلى ابن جريج ثم بعد ذلك صار مرسلاً، وهذه تسمى صحة نسبية. كما ينقل عن البخاري قولهم أن الله ثالث ثلاثة "، فعلى هذا صحيح إلى قولهم لكن بعد ذلك هو باطل وكفر.

فإذا صح الإسناد إلى واحد من الرواة فهو صحيح إليه، بعد هذا الراوي قد يكون صحيحاً، وقد يكون غير صحيح، قد يكون منقطعاً، وقد يكون من بعده يكون ضعيفاً، فلا تثبت روايته.

وأحياناً يقولون: صحيح المرسل، ولا يقصدون أن المرسل صحيح، وإنما يقصدون الصحة النسبية، وأن الوجه الذي صح عن الراوي وحدث به هو المرسل.

٣- الحديث المقبول درجات: وكله يسمى عند المحدثين ثابتاً، حجة، صالحاً، حتى العلماء الذين اشترطوا الصحة خرجوا أحاديث متوسطة في القبول، يعني علمنا أن تسميه حسنة، وبعضهم خرج أحاديث ما يمكن أن تسمى بالمصطلح المعاصر حسناً لغيره أو حسناً بمجموع الطرق.

٤- قول الأئمة (صحيح الإسناد - جيد الإسناد - صحيح الحديث) «لا يُدخل من وصفها أنه ثقة ولكن قد يكون وصفها غير الثقة أي أنه عدل أو أنه صحيح السماع من شيخه

قال ابن حجر: وتتفاوت رتبه بتفاوت الأوصاف:

فلا شك أن ما يكون لهذا شرط وضابط للحكم كلما كثر هذا الشرط كان الشرط محققاً فيه الحكم بأعلى درجة، فالحديث الذي يكون رواته من أهل الجبال.

حديث ٩

٢

• أجزء ثقات حفاظ متقنين ويكون كل منهم من شيوخ الحديث ليس به علة فهذا أفضل الحديث الذي يكون رواته متوسطين في الحفظ أو الضبط، أو يكونوا تحملوا بطريقة من طرق التحمل الأقل في القوة مثل المناولة أو الوجادة أو الإجازة ونحو ذلك.

المرتبة العليا: أصح الأسانيد كإسناد أهل المدينة "الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه"

وكإسناد أهل الكوفة: "إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود."

• ودونها في المرتبة: كرواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس - وهي لا تقل عن الأولى كثيراً.

ودونها في الرتبة: كرواية سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

أصح الأسانيد بالنسبة للراوي وليس مطلقاً.

قال ابن حجر: ومن ثم قدم صحيح البخاري ثم مسلم ثم شرطهما.

أي بناءً على أن الصحيح تتفاوت درجة صحته بناءً على تفاوت تحقق صفات

• القبول في الأسانيد المتوفرة بناءً على ذلك قدم صحيح البخاري في الجملة على صحيح الإمام مسلم ثم ما كان على شرطهما.

أسباب ترجيح وتقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم على قسمين:

أسباب إجمالية:

١- البخاري أعلم بالفنه من مسلم.

٢- مسلم كان تلميذ من البخاري وشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره

• (فائدة): من قال أن الإمام مسلم لولا البخاري ما راح ولا جاء، هذا الكلام ليس دقيقاً، الإمام مسلم له جهده وله إبداعاته وعليه أن يكون ما هو منكر البخاري

أحياناً وله تصنيفات في مصطلح الحديث قوية جداً ونقداً مثل قطف ... مقدمة

الصحيح، وكتاب التمييز.

ثانياً أسباب تفضيلية: وهي أن شروطها للصحة أقوى وأتم في صحيح البخاري

من صحيح مسلم. والدليل على ذلك من أوجه:

١- اتصال الإسناد: اشتهر في كثير من الكتب المتأخرة أن الإمام البخاري يشترط

أن يكون الراوي الذي ذكر كلمة عن بينه وبين شيخه أي صيغة قد تحتمل

السماع مثل كلمة "قال" "أخبرنا" و"أن فلاناً قال" هذه قد تفيد السماع وقد

تفيد عدم السماع. فهل نحكم لهذه الرواية بالاتصال أم نحكم بالانقطاع

نقل في أن الإمام البخاري رحمه الله وعلي بن المديني: أنهما يشترطان أن يكون

الراوي الذي ذكر الصيغة ليس مدلساً وأن يكون عاصر الشيخ وأن يكون

اللقاء ثبت بينهما ولو مرة، أي أن تأتي إسناد واحد على الأقل يصرح فيه الراوي

بالسماع من شيخه لقول حدثنا، أخبرنا، سمعت. لكن الإمام مسلم كما هو ثابت

في مقدمة صحيحه لا يشترط ذلك، يشترط أن يكون الراوي ليس مدلساً

وأن يكون معاصر شيخه واللقاء بينهما ممكن، أي لم تأتي قرينة تمنع اللقاء

فالقول الصحيح أن الإمام البخاري نفى قبول شرط الإمام مسلم تماماً، وأما هذا

القول مشهور عن البخاري لكنه ليس صحيحاً، والمسألة فيها خلاف والتفصيل

لبعض العلماء كتباً في هذه الفكرة منه كتاب للدكتور/ حاتم العوني

"إجماع المحدثين على صحة شرط مسلم" وأن هذه المسألة إجماعية ...

ما نقل عن الإمام البخاري ليس ثابتاً عنه، وإنما هو خطأ.

وواقع الرواية أن الإمام البخاري نفس شرط الإمام مسلم: أي أن الراوي إذا لم يكن مدلساً وعاصر شيخه واللقاء بينهم ممكن وليس هناك قرينة تمنع من ذلك فإنه يحكم للحديث بالاتصال ولا يشترط أن يثبت اللقاء بينهما مرة، ولا يشترط أن يثبت التصريح بالسماع بينهما مرة.

- من هذه الحيثية بناءً على قول أن الإمام البخاري تشدد في شرط الصحة اتصال الإسناد قالوا إن الإمام البخاري شرطه أصح من جهة اتصال الإسناد.

٢. عدالة الرواة وضبطهم: هناك عدة أسباب جعلت هذا الشرط أقوى وأتم في البخاري من مسلم منها.

أ- البخاري يختار الرواة الذين توفر فيهم الحفظ والضبط والإتقان والملازمة للشيخ الذي يروي عنه، ولا يخرج من يلي هذه الطبقة إلا للمتابعات أو استشهاداً، أي أنه لم يخرج رواية لراوٍ تُكلم فيه من شيخه فإنه يأتي بعدها برواية تثبت ضبط هذا الراوي لهذا الحديث بعينه، واستشهاداً أن يكون الراوي تُكلم في حفظه عن شيخه لكنه في هذه الرواية بعينها ضبط. ، ومسلم يخرج لهذه الطبقة أصولاً كما يخرج للتي قبلها. أي لو رأيت متوسطاً في روايته عن شيخه أو ضعيفاً فإن الإمام مسلم ربما يخرج له في أصول الروايات...

ب. الرجال الذين تُكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تُكلم فيهم من رجال البخاري...

ج. لم يكثر البخاري من حديث من تكلم فيه.

ع- هنا المحاور تنظر فيها إلى الرواة المتكلم فيهم الموجودين في صحيح مسلم أو البخاري

المحور الأول: عدد هؤلاء الرواة

المحور الثاني: هل أكثر منهم البخاري ومسلم أم لم يكثرا منهما

المحور الثالث: هل هم من شيوخ البخاري ومسلم أم هم من الطبقات البعيدة عنهم.

وفائدة هذا المحور أن الإنسان أعلم بشيوخه، فالرواة الذين تكلم في حفظهم هم من شيوخ البخاري بالنسبة للذين تكلم في حفظهم لمسلم من شيوخه أكثر لأنه أعلم بشيوخه من غيرهم من حالة الضبط وعدم الضبط، أما الإمام مسلم فأكثر الرواة الضعفاء الذين خرج لهم هم ليسوا من شيوخه فبالتالي هذا المحور يجعل صحيح الإمام البخاري في مرحلة أقوى من صحيح الإمام مسلم.

فائدة: بعض الجهلة الذين انتقدوا البخاري ومسلم نقداً لما أخرجا من الروايات عن إنما هم أناس لا يفقهون الصنعة التي فالعلماء يقولون هؤلاء خارجون عن فكرة مصطلح الحديث، أما هم أي فكرتهم أن البخاري ومسلم لما أخرجوا للرواة المتكلم في حفظهم أدركوا النهي بالتالي فشرطهم ليس صحيحاً فلا يصح أن يحتج بمروياتهم، وهؤلاء في واقع الأمر جهلة لأنهم لم يعرفوا كيفية إخراج الإمام البخاري ومسلم لهؤلاء الرواة، الراوي الضعيف ليس مكتوباً عليه أن يكون ضعيفاً، فالأئمة الذين اشترطوا الصحة ثم يكون حديث الراوي الصحة إنما تحقق عندهم ضبطه فيه، فكانوا يقبلون رواية الراوي الضعيف إذا تحقق عندهم أنه ضبطه، فهنا لا نحكم عليه بالحكم العام للكذا.

٧- السلامة من الشذوذ والعلة : الأحاديث التي انتقدت على الصحيحين

تخص البخاري منها بـ (٧٨)، وتخص مسلم بـ (٩٥)، واتفقا على (٣٢).

علماً بأن أئمة انتقدوا البخاري ومسلم في بعض الروايات أما أحدهما ومنها من أشهر
هؤلاء الإمام الدارقطني رحمه الله وله كتاب اسمه جمع فيه ما انتقد على كل حديث أسماه
"التتبع" وكتاب الإلزامات يلزم فيه البخاري ومسلم بأن يخرجا أحاديث
يرى أنه تحقق فيها شرطهما فإنهم لم يخرجا بدليل عنهم أي كان أصول في أبواب
وليس موجوداً في البخاري ومسلم ما يغني عنه. أما التتبع فهو الأسانيد التي هو أن
ينتقد رواية إما أن ينتقد أصل الرواية أي أن الحديث ضعيف أو ينتقد الطريق
الذي أخرجه البخاري ومسلم ويكون أصل الحديث صحيح.

والأحاديث التي انتقدت لا يلزم أن يكون المنتقد مصيباً فيها بل الغالب أن يكون
الصواب فيه مع البخاري ومسلم.

هنا أغلب العلماء أن صحيح البخاري في الجملة أصح من صحيح مسلم، وبعض
من قدّم صحيح مسلم على البخاري لصنعة فقط أن الإمام مسلم عنده حسن الترتيب للأحاديث
وجمع الأحاديث كلاً في مكانه واحد فالثاني من حيث الترتيب وجودة الصنع أفضل
من الحفظ. ومن حيث الصحة فالبخاري أصح. وجه التفضيل بين البخاري ومسلم من حيثية
حسن الترتيب لسياق قصة الأول البخاري الإمام مقصده من الكتاب غير
مقصد الإمام مسلم رحمه الله، الإمام البخاري وضع كتاباً فقهياً يستنبط فيه
الأحكام فجعله أن يخرج الحديث الواحد في أكثر من عشر مواضع لأنه حديث فيه

أن يتوقف من كل هذه الأبواب ، فالإمام مسلم غرضه ان يجمع كل الروايات مما كان واحداً حتى يسهل على الباحث أن يتصور الألفاظ والروايات ، وكلا فالبخاري لكن تعتبر لصناعة ، فالإمام البخاري أحسن منه أنه أتى بالحديث الواحد من كل ما يمكن أن يستنبط منه مفرقه على الأبواب وكرره وإن كان لا يكرره إلا لفائدة ، والإمام مسلم ميزته أنه جمع له كل طرق الحديث وكل الألفاظ والروايات في موضع واحد فيسهل عليك أن تقارن بينها ، ولا فكلا هما بينهما فرق ، فكلا في شيء.

فائدة = ما رواه ابن أبي حاتم والبيهقي كلاهما في مناقب الشافعي " أنه قال ما على ظهر الأرض كتاب في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك " فهذا قبل وجود " الصحيحين " كما نبه على ذلك ابن الصلاح في علوم الحديث ونقل السخاوي في "فتح المغيث" والدرر أن الإجماع الآن على ترجيح البخاري .

٢ ـ معنى ما كان على شرطهما :

قال الحافظ في النزهة : المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح ، أي نفس الكيفية الإسنادية ، أي نفس الرواة بنفس الكيفية ويمكن أن يكون الحديث رواته من رواة الصحيحين لكنه أن الكيفية به تختلف أي أن البخاري ومسلم لم يخرجا لهذا الشيخ أحاديث الراوي الضعيف أن يكون أخرجا أحاديث الراوي الثقة أو عن شيخ نحو ذلك ، أي بل يقال أنه أخرج للراوي في أن كل أحاديث هذا الراوي صحيحة عندهم .

قال ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم" : من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في " صحيحه " بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ بل ذلك متوقف على النظر في أنه كيف روى عنه ؟ وعلى أي وجه روى عنه ؟ ...

ليس مجرد ذكر الراوي في الصحيحين أو في أحدهما كافيا للحكم عليه أو على ما رواه بأنه على شرط الصحيحين أو أحدهما.

وحتى نحكم على الحديث أنه على شرط البخاري لابد من توفر شروط:

١- أن يكون الإسناد على نسق كامل في صورة الإجماع - من أول السند إلى آخره في "الصحيحين" أي نفس الرواة ونفس الكيفية. الراوي عن شيخه وكذلك شرط

أن يكون الراوي ضبط تلك الرواية ولم يثبت فيها خطأ

٢- أن تكون الكيفية المخرج لهم بها احتجاجاً في الأصول، لا استشهاداً، ولا على سبيل الانتقاء. أي عندنا هنا صورتان: أن يكون الراوي المختلف فيه ثقة وقد خرج، وأن يكون الراوي المختلف فيه الضعف وقد يصيب فهو مخرج له استشهاداً أو انتقاءاً. فإن كان ثقة ضعف في بعض الأحوال في بعض الأوقات في بعض شيوخه، في بعض البلدان، في بعض الموضوعات التي حدث فيها، فإن الشيخين يحرصان على تخريج حديثه من هذا الصنف الذي ضبطه ولو خرجا حديثاً له من الصنف الآخر لدل ضبطه لابد أن يكون انتقاءاً وتأكدوا أنه ضبط تلك الرواية، فيصير متميزا أن موقفهما بأنه خرجا له متابعات تشهد بضبطه لهذه الرواية وانه كان فيها متابع.

٣- أن تتوفر في الشرط الشهرة وعدم المخالفة للأصول، أي أنه لا يكون المتن منكراً أو باطلاً أو مخالفاً للأصول الثابتة أي المجمع عليه.

٤- أن يكون سالماً من العلة والشذوذ، سواء في الإسناد أو في المتن.

تتمات :

١- تمكينا أن يكون الحديث صحيح موجود عند البخاري ومسلم ورواية الإمام مسلم أقوى.

٢- قول الهيثمي: "رجاله رجال الصحيح" لا يفهم منه أن معناه أنه شرطه يساوي شرط البخاري ومسلم، بل يفيد أن الرواة المذكورين وقع ذكرهم في أحد الصحيحين"

٣- مصطلح على شرطهما لم يكن معروفاً إلا بعد عصرهما بفترة، وأول من استخدمه الإمام الدارقطني رحمه الله.

٤- بعض الناس يقول مجرد وجود الراوي في البخاري ومسلم يجعل الحديث على شرطهما وهذا خطأ، والكلام الثاني أن يقول أن الراوي ثقة وحديثه صحيح يدخل في شرطهما.

فائدة - الذهبي له تلخيص على مستدرك الحاكم ووقع فيه لبس هنا لأن بعض المعاصرين يقول "صححه الحاكم ووافقه الذهبي" والحق أن الذهبي نقل نفس العبارة فيظن الباحث أن الذهبي يوافق الحاكم فيقول صححه الحاكم على شرطهما ووافقه الذهبي وهذا خطأ لأن الذهبي يلخص الكتاب فلا يصح أن ينسب له قول إلا إذا قال "قلت" فإذا لم يقل "قلت" فهو ناقل. ومن هنا يجب لكتاب - ابالك والاغترار بما نسب للذهبي من موافقة وإقرار"

٥- أصح الكتب في الإسناد البخاري ومسلم ثم بعد ذلك صحيح ابن خزيمة ثم صحيح ابن حبان، وابن عوانه كذا المصطلح في جامع الترمذي، وأبي داود...

وكذلك المنتقى لابن الجارود، والمختارة للضياء المقدسي.

الدرس السادس ١

ص ١١٢

الحسن لذاته

قال الحافظ رحمه الله: "فإن خف الضبط فالحسن لذاته".

الراوي المقبول درجات منهم رواة في أعلى درجات القبول وهم الرواة الثقات الحفاظ المتقنون الذين نسند حفظهم فهؤلاء ثقات حفاظ، وهناك رواة في حيز القبول لكنهم لم يستووا في الدرجة العليا من الحفظ إما لأنهم ضعفوا في بعض الأوقات أو ضعفوا في بعض الشيوخ أو الموضوعات التي يروونها أو في بعض البلدان التي سكنوا فيها أو أدوا الحديث فيها، فهؤلاء الرواة الذين ضعفوا في شيء من الأشياء أو في مرحلة من المراحل إذا انفرد واحد منهم بحديث فإنه يمكن أن ينفرد بشيء هو متقن فيه فيكون حديثه صحيحاً ويمكن أن ينفرد بشيء يشك فيه أنه لم يضبطه فإذا كان الغالب إحكاماً فإنه ضبطه يكون هذا الحديث حسناً، أي متوسط، والأخبار إما كذب أو صدق أي إما أن يثبت أو لم يثبت، ومصطلح العالم بأن الحديث إما حسن أو صحيح أو حسن صحيح أو ضعيف أو موضوع معناه أنه حكم غلبة بذلك لأن الخبر في الأصل إما صدق أو كذب. لكن إذا غلب على ظن الناقد أنه حديث صحيح بل وصل إلى درجة القطع فهو يكون عنده صحيح وإن غلب على ظنه ولم يصل إلى درجة القطع أو تردد فيه فيمكنه أن يسميه حسن وإن غلب على ظنه أنه لم يثبت يمكنه أن يسميه ضعيف وإن قطع بأنه لم يثبت يمكنه أن يسميه كذب أو منكر أو باطل أو موضوع.

فهذه الفكرة وهذه المصطلحات هي للدلالة على حكم الناقد وليست على الحديث في نفس الأمر، فالحديث في نفسه إما صدق أو كذب.

(٢)

فالحديث الحسن هو الذي في أحد رواته راوٍ ليس من الدرجة العليا من الضبط والحفظ وإنما هو متوسط. هذا الراوي المتوسط لو انفرد بروايته ولم يثبت خطؤه فإن هذا الحديث سماه المتأخرون حديث حسن وجعلوا له مسمى خاصاً،

والحسن لذاته: أي أن الحسن جاء من نفس الإسناد وليس بتعدد الأسانيد.
وهناك حديث آخر هو حديث في الأصل ضعيف لكن لم يثبت نكارته أو خطأه. عندنا الحديث الضعيف لو جاء ما يقويه فيكون هذا حسن لغيره لأن الحسن جاء من مجموع الأسانيد وليس منه إسناد واحد. نحو حديث المستور إذا تعددت طرقه.

ويبين الشيخ أن هذا القسم الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به، أي يحتج به ويستنبط منه أحكام ويستدل به لكنه أقل من الحديث الذي هو صحيح.

الحسن في دلالة اللغة = يدل على أنه ضد القبيح.
واصطلاحاً = ما اتصل سنده بنقل عدل خفّ ضبطه غير معلل ولا شاذ = أي كل الشروط كما هي ولكن الراوي الذي انفرد بالرواية خفيف الضبط وهذا الاصطلاح عند المتأخرين.

تنبيه = الحديث إما أن يكون له إسناد واحد أو له أكثر من إسناد، وصورة المسألة هنا أن يكون الحديث له إسناد واحد وفي هذا الإسناد راوٍ أو أكثر خفيف الضبط أي ليس من الثقات الحفاظ الكبار، فهذا الراوي إذا انفرد نسمي هذه الرواية حسنة أي متوسطة القبول، فإذا جاءت روايات أخرى تؤيد ضبط هذا الراوي في هذه الرواية صار الحديث صحيحاً لغيره، لأننا كنا نتهم ضبط الراوي وربما تأتي روايات تدل على خطأ الراوي فيكون الحديث منكراً.

(٢)

فالحديث الواحد هو مقدمة؟ ينبغي للعالم أن يعرف هل الحديث هذا النبي له إسناد واحد؟ هل الراوي انفرد أم تابعه غيره؟ فإذا تابعه غيره فأحد أمرين إما أن يتابعه غيره متوافقة ويرفع من شأنه، وإما أن يخالفه فيدل على خطأه ونكارته وهذا أمر مهم.

قول الإمام أحمد "الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر".

قال الشيخ طارق: إن صفة الضبط لا تطلع في الإصطلاح على من ضعفه واهي، وإن كان يتقوى بالأخبار، بل معناها أن الرجل عنده أصل الضبط لكن فيه خفة، وهذا الإشكال في الضعيف وقليل من الضعيف جداً.

فائدة: المراد من التعريفات هو البيان، فبأي شكل وصورة تم البيان فهو تعريف صحيح، وإذا كان المعرفون مراعياً للحد الأرسطي بأن يكون جامعاً مانعاً مختصراً ولم يكن فيه الإبهام والبيان فهو حد ناقص.

وهناك تعريفاً لمعنى الحديث المسمى في "الهادي المرتبة" لعله علم وأخص من تعريف ابن حجر

هو: "خبر متصل قل ضبط راويه العدل، وارتفع عنه حال من يعد ما ينفرد به منكراً، وليس بشاذ ولا معلل".

حجية الحديث الحسن: الحديث الحسن لذاته الذي راويه لم يتحقق من وقوع خطأ فيه، وهو راوٍ متوسط مقبول فإنه هذا الحديث من جملة ما يحتج به إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه ولم يدل على خطأه. أما الحديث الذي هو ضعيف وتعددت طرقه فهذا أهل خلاف في الاحتجاج.

الـ حرانيات الحديث الحسن :- الحديث الحسن مشابه للحديث الصحيح في القناعة

الى حرانيات لفضل فوق بعض ويسمى ذلك الذهبي في الموقظة - قال " أعلى

مراتب الحسن : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ،

ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ...

تتمات :

١- الترمذي لم يكن أول من استعمل لفظ الحسن كأنه لفظ الحسن مستعملة

قبله ، ولكن صار لفظ الحسن عنده له دلالة ، ودلالة لفظ الحسن هي مخالفة للدلالة

الدلالة المشهورة ، فهو يقول : ما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن

إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون فيه متهماً بالكذب ، ولا يكون شاذاً ، ويروى من

غير وجه نحو ذلك فهو حديث حسن ، وهذا ينطبق على كل الأحاديث المقبولة التي لا يكون

فيها راوٍ متهم بالكذب ولم يثبت خطأها ، وتعدد طرقها .

وكان لفظ الحسن يستعمل لدلالات مختلفة قبل الترمذي ، واستعمله أئمة

استعملوا هذا المصطلح قبل الترمذي أو في المعاصرين له مما يؤكد أن الترمذي لم

يخترع هذا المصطلح ولم يكن أول من أطلقه ، منهم الإمام مالك بن أنس

ويعقوب بن شيبة ، وابن حجر أن علي بن المديني هو أول من استعمل هذا المصطلح بالمعنى الاصطلاحي

ونشره أهل البخاري والعقوب بن شيبة وغير واحد وعنه البخاري أخذ الترمذي .

- معانٍ أخرى للحسن : أي أن مصطلح الحسن له دلالات أخرى عند المحدثين

المصطلح الحديثي عندما يكون له دلالة واحدة هذا غالباً يكون عند المتأخرين أما عند المتقدمين فالمصطلح يمكنه أن يكون له أكثر من دلالة.

لفظ الحسن يمكنه أن يستعمل في كلام ما قربه لعدة دلالات إما أن تقصد أن الرواية مقبولة (إما صحيحة أو متوسطة) وأنه استحسنها لمعنى آخر، وعليه استحسن لأن لفظ الحديث حسن يمكنه الحديث لا يثبت) ويمكنه استحسن الرواية لأن الراوي روى الرواية لم غريبة

وهذه فائدة جميلة (أو للكبير روى من الصغير وهذه حسنة) أو استحسنها لمعنى آخر هنا

لأن من الحديث الجيد كان بعض الرواة يعدونه حسناً لأن الإنسان يجب أن يعرفه للتذكر لكن فهو مثل شيء تستحسنه لأجلة الرواية سواء كان ذلك لما مقبولة أو لأنها ليست مقبولة فإنه يسميه بعض المحدثين "حديثاً حسناً"

مظان الحديث الحسن : لا يكاد يوجد كتاب من كتب السنة كلها يخلو منه (مثل الصحيحين) بعض الأحاديث الحسنة خصوصاً في أبواب الرقائق وشبهها . ويوجد كسنن أبي داود وجامع الترمذي، وسنن الدارقطني.

مثال حديث حسن "وبكثرة الطرق يصحح" إذا تعددت طرقه يصير صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأتي من نفس الإسناد.

تتمات =

١- اشترط الحافظ - رحمه الله - أن يكون المتابع أقوى من المتابع أو ما مثيله له.

تعريف الحافظ المثلث تعريفاً شاملاً للصحيح لذاته ولغيره = "هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط التام الضبط أو القاصر عنه (إذا اعتضد من مثله إلى منتهاه) ولا يكون شاذاً ولا معللاً"

٦

أي كل راوٍ من رواة الإسناد تحمّل الرواية عمّن روى عنه بطريقة معتبرة، ينقل العدل الصادق تام الضبط أي ما أعلى درجة من الضبط أو ما هو من الدرجة العليا في الضبط وما بعد من أكثر شروطه، وتمّ هذا الاتصال والثقة إلى منتهى الإسناد ولا يكون شاذاً ولا معللاً أي لم يثبت فيه خطأ من الراوي.

قال الحافظ رحمه الله: "فإن جُمعا (لفظ الصحيح والحسن) فللتردد في الناقل حيث التفرد، وإلا فباعتبار إسنادين"

أي لو وجدنا عالماً أو ناقداً ومحدثاً جمع لفظا الحسن والصحيح في وصفه لرواية معينة فمعنى ذلك أمرين اثنين: إما أن يكون حكم على إسناد واحد بهذه الصفة أو يكون حكم على أكثر من إسناد بهذه الصفة.

أي لو كان إسناداً واحداً وقال هذا الناقد إسناده حسن صحيح فكأنه متردد هل هو حسن أو صحيح كأنه متردد.

أو عنده إسنادين للحديث فقال هذا الحديث حسن باعتبار إسناد وصحيح باعتبار إسناد وعلى هذا فيه أنه حذف حرف العطف، لأن حقه أن يقول: حسن وصحيح هكذا قال الحافظ.

دلالة قول حسن صحيح؟: أي أنه لو وجد إسناد واحد وقال الإمام حسن صحيح معنى ذلك أنه أدنى ما جُزم فيه بالصحة، ولو كان يقصد أن له إسنادين فهذا يرفع من شأن الرواية لأن معناها أن له إسناد حسن وإسناد صحيح فيكون هذا أقوى من مجرد صحيح. وهذا هو رأي الحافظ رحمه الله.

خلاصة = دلالة حسن صحيح يمكن تطلق على إسناد أو أكثر من إسناد

لو أن رواية أي حديثاً جاء بإسناد واحد أو جاء بأكثر من إسناد فحكم عليه عالم من العلماء حسن صحيح فما الخلاف في دلالة حسن الصحة ، وسبب الإشكال أن الحسن وصف لأقل درجات القبول، والصحة وصف لأعلى درجات القبول فكيف يجمع بينهما.

وجهة نظر العلماء في حل هذا الإشكال: بعضهم قال إذا كان الإسناد واحداً وحكم عليه ناقداً العالم حسن صحيح فمعناه أنه متردد هل هو حسن أو صحيح؟ وإذا كان لأكثر من إسناد فمعناه أن إسناد من الأسانيد صحيح والآخر حسن.

ولكن هناك رأي آخر أن حسن صحيح أنه جمع شروط الحسن وجمع شروط الصحيح كما تقول هو مسلم ومؤمن.

ومن الشيء أنه من أكثر من ذكر هذا المصطلح هو الإمام الترمذي، وحتى تعرف دلالة هذا المصطلح لابد أن تجمع كل المواضع التي ذكر فيها الترمذي هذا الجمع وتحاول أن تفهم الدلالة وأيضاً هناك مشكلة أخرى وهي أن نفس النسخ مختلفة هناك حديث في نسخة قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، ونفس الحديث في نسخة أخرى حسن، ونفس الحديث في نسخة أخرى حسن صحيح غريب أو صحيح فقط أو حسن فقط أو غريب فقط هذه إشكالية هي التي صعبت هذه الفكرة.

وخلاصة القول أن ما قال فيه العالم حسن صحيح أو حسن أو صحيح فهو في حيز القبول.

وبين ابن حجر أن ما قال فيه الترمذي حسن صحيح هو أقوى من إفراده كلمة صحيح لأن الذي قال فيه حسن صحيح يدل على أنه صحيح وزيادة؛ يدل على أنه صحيح وكذلك جاء من أكثر من طريق؟ لأن الترمذي قال "ما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن

أردنا به حسنه لمعارضه عندنا، فكل حديث لا يكون فيه راوٍ متهم بالكذب ويروى من
غير وجه ولا يكون شاذاً. فإذا جمع الحديث هذه الصفات وزاد من ضبط الرواة
وثقة الرواة فهو حسن صحيح.

خلاصة = الجمع بين الحسن والصحة يعني أن الحديث مرتبة القبول إما أنه في أعلى
درجات القبول أو جمع بين الأدنى من القبول.

فائدة = وصف العلماء أن الحديث "معروف" أو "محفوظ" معناه أن هذا
هو الوجه الصحيح للرواية، هل تعد ذلك الرواية صحيحة أم لا: فتطبق عليها شروط القبول

هناك صيغ تستعملها الأئمة للدلالة على قبول الحديث كقولهم
حديث جيد - حديث قوي - حديث ثابت - حديث صالح - حديث معروف - حديث محفوظ
وشبهها، وهذه الأوصاف تفيد القبول، وربما اندرجت تحت الحسن وربما دلت على
الضعيف الصالح للاعتبار.

والاعتبار مصدر بمعنى الاستشهاد أو الجمع أو الإنكار، تقولون فلاناً لا يروى
حديثه إلا على الاعتبار أي إلا للتقوية ولمتابعة غيره.

قول الأئمة: أصح شيء في الباب كذا: أو هذا الحديث أصح شيء في الباب،
لا يلزم منه صحة الحديث، فإنما يقصد أنه أصح الأحاديث وهو صحيح أو أنه
أفضل هذه الأحاديث مع أنه أيضا ضعيف أو أنه حسن. والوصف بالأفضلية لا يدل
على الأفضلية المطلقة وإنما هو شيء نسبي فقط صح الموجود، قد يكون
صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً.

شرح الشيخ/ سليم عبد الرازق

النهج المبتكر من شرح نخبة الفكر
للشيخ/ حازم الشريف

ص ١٢٤

①

الدرس السابع مقطع (١١+١٢)

- زيادة الثقة -

قال الحافظ رحمه الله "وزيادة راويهما مقبولة، ما لم تقع منافية لمن هو أوثق"

يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله أن الراوي إذا كان ثقة أو كان حسن الحديث أو متوسطًا فإنه يمكن أن يشترك مع غيره من الرواة ثم يزيد عليهم زيادة في الإسناد راويًا أو ربما

● لفظة أو جملة، فهذه الزيادة التي زادها هذا الراوي عن بقية الرواة تقبل ما لم تقع منافية، أي إذا أمكن الجمع بينها وبين بقية الروايات الثقات فهذه زيادة مقبولة، وهذا أمر مجمل به تفصيل.

- الخلاف أنواع: منه لفظي يمكن الجمع فيه بين الأقوال، وهو حقًا ليس خلافًا،

والاختلاف المشروع = اختلاف جهة الحكم فيمكن فيه الجمع وهو اختلاف تنوع.

• اختلاف التضاد = أن تتحد جهة الحكم ولا يمكن الجمع بين الأقوال.

● زيادة الصحابي = لو أن صحابي زاد معنى جديدًا في الرواية أو زاد جملة فإن العلماء يعدونه حديث مستقل أو جديد عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا ليس البحث الذي نحن فيه بين الروايات وإنما تقع كلها مقبولة وإنما يسير العلماء الزيادات بين بعض الصحابة.

يريد أن تقول البحث عندنا هنا هو أن راويًا اشترك مع الرواة في أصل الرواة ثم زاد، أما لو انفرد هذا الراوي فليس هذا بحثنا هنا لأن هذا يدخل في مبحث

● آخر وهو التفرد، فإن كان هذا الراوي أهلًا للتفرد نقبل حديثه الذي انفرد به ونعرف أنه أهلًا للتفرد إذا كان هذا الراوي يشارك الثقات في روايات كثيرة ويوافقهم فإنه إذا انفرد نقبل، أما إذا كان كلما شاركهم خالفهم وهم

أو شيء منه فبالتالي هو لا يقبل.

ويريد أن يقول الشيخ أن حديثاً ما أن رواته لا يخرج واحد وهم ممكن يكونوا لبعضهم زاد وبعضهم لم يزد، وصورها محصورة في خمس ثلاث في الإسناد: وصل مرسل ورفع موقوف أو مقطوع، والزيادة خلال الإسناد ومنه: المزيد في متصل الأسانيد، وواحدة في المتن وهي زيادة الكلمة أو الجملة أو أكثر، وواحدة مشتركة بينهما، وهي الإدراج وهذا إيجاز.

١- وصل مرسل:- المقصود بالمرسل هنا مرفوع التابعي فقط، ولفظ المرسل عند المحدثين يحتمل أن يراد به كل انقطاع في الرواية سواء وقع في أخرها سواء كان الحديث معلقاً أو كان معضلاً أو كان منقطعاً أو كان مرسلاً. ويحتمل أن يخص المصطلح بمرفوع التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو المعنى المشهور للفظ مرسل.

وبعض الرواة روى الحديث موصولاً مسنداً من التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وبعض رواه عن التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان مرسلاً أي فيه انقطاع ومثاله حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة فيه، حديث رواه مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن مرسلاً، وخالفه معمر فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله كما في صحيح البخاري، والخلاف هنا بين الزهري وهو مدار الحديث بين مالك ومعمر بن راشد وكيف زيادة ثقة لأنه مخرجه، هل نقبلها أو نردها هذا محل الأمر.

٢- رفع الموقوف: مثاله: حديث ابن عمر "من حلف فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه"
حيث رواه أيوب - أي السختياني - عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً كما عند الترمذي وابن ماجه وغيره
وخالفه باقي أصحاب نافع كعبيد الله بن عمر وغيره فرووه عن نافع عن ابن عمر موقوفاً.

والحديث مداره هنا على نافع.

٣- الزيادة خلال الإسناد: ويعني هنا أنه لا يقصد ما يزيده الراوي نقير سنداً عامداً
في الرواية أو سنداً فيهما وإنما هي واقعة على صور ثلاث

أ- زيادة راوٍ خلال الإسناد في موضع العنعنة لم يأت ذكره في رواية أخرى للحديث.

ب- المزيد في متصل الأسانيد: ويكون فيه الإسناد متصلاً بالراوي أو بغير الراوي الذي
زيد بخلاف الصورة الأولى يكون فيها الإسناد منقطعاً؛ لأنه يأخذ بعض الرواة الأحاديث
متصلة عن شيوخهم وأخذوا نفس الأحاديث أو أحاديث غيرها بواسطة عن نفس
هؤلاء الشيوخ، كيحيى القطان يروي عن الأعمش مباشرة، ويروي عن سفيان الثوري
عن الأعمش وهي متصلة في الحالتين ويؤكد ذلك أن يحيى القطان ليس مدلساً.

فحتى لو عنعنه فروايته محمولة على السماع.

ج- زيادة ذكر التحديث بالخطأ بدل العنعنة: ومثاله: ما روي عن عبد الجبار بن وائل
بن حجر سماعه عن أبيه، والمشهور هذه الرواية بالعنعنة؛ لأن وائل ابن حجر صحابي كبير
من مسلمة الفتح عام الوفود، وقد سمع حديث من النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه وعبد الجبار
ابنه هذا مختلف هل سمع من أبيه أو لا لصغره فقال كان حملاً حين [illegible]
توفي أبوه

٤- الزيادة في متن الحديث : وهو ما يقع في ألفاظ متن الحديث الواحد كأن يرد في
أصله من مفردة أو مفردات أو جملة أو شبه ذلك ومثاله زيادة « وإذا قرأ
فأنصتوا » في حديث أبي موسى في صفة الصلاة التي زادها سليمان التيمي
من مقارنة ، وخالف الثبت أصحاب قتادة كشعبة وسعيد وهشام وهمام وغيرهم
فلم يذكروها .

٥- الإدراج : هو زيادة يزيدها الراوي في الإسناد أو في المتن ولوقوعه
في روايات الثقات صور ثلاث :

أ- راو ثقة حديثًا في حديث ، كأن يسوق إسنادًا ثم يدخل عليه متنًا مرويًا بإسناد آخر

ب- أن يقع الحديث للراوي بإسنادين أو أكثر . أي عندما يرويه مثلاً له أكثر
من شيخ وكلهم حدثوه بروايته نفسه لكن بعضهم زاد فيه وبعضهم نقص وبعضهم
رواها مرسلة وبعضهم رواها موصولة وبعضهم رواها موقوفة وبعضهم رواها
مرفوعة . فهو يروي الرواية عن كل هؤلاء وكأنهم كلهم اتفقوا على الإسناد والمتن .
ومنه فعل الزهري في حديث الإفك حيث جمع بين الروايات المسندة بروايات الثقات
من روايات الثقات من شيوخه وحمل ألفاظ بعضهم على بعض كما في الصحيح .

ج- أن يقع لقصد لفائدة ، وليس هذا من قبيل الحديث ، ومثاله قول الزهري
في حديث عائشة في بدء الوحي في الصحيح - بعد تفسير التحنث بالتعبد . هذا زيادة
تفسير ولا يدخل عندنا هنا .

⑤

ب- حكم زيادة الثقة .

محل التعليل من جمهور زيادات الثقات :

أ- زيادة الموصل في محل الإرسال .

ب. الراوي على محل الصغفة = أي راوي زيد في الإسناد، كان في الأسانيد الأخرى كله عن

وإذا كان الراوي مدلساً يصيب الأمر نحتاج هنا أن نرجح .

ج. زيادة الرفع في محل الوقف = أي أن الرواة كلهم رووا الحديث موقوفاً

من صحابي من كلامه أو فعله، وبعضهم جعله مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهنا

يمكن أن نرجح بين الروايات أو يمكن نقبل كل الروايات إذا ثبت أن مرة الصحابي قالها

من نفسه ومرة أسندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

د. الزيادة في متن الحديث .

وليس منه = أي ليس من زيادات الثقات التي هي محل تعليل ونظر ونقد :

أ- المزيد في متصل الأسانيد .

ب. زيادة التحديث في موضع العنعنة = أي مرة كان الإسناد موجودة متصلة وبعدهم

موجودة متصلة . ؟ يريد أن لا أثرهما من حيث الصحة والضعف .

حكم زيادة الثقة = ليس القبول مطلقاً ولا الرد مطلقاً . وإنما يكون ذلك كله

وفق القرائن المتوفرة فيها كالأحفظ ، والأوثق ، والأكثر عدداً ، والأثبت في حال

من اختلف عليه إذا كان ممن يدور عليهم الحديث وغيرها . والنقاد ليس لهم حكم

مطرد في كل زيادات الثقة ، وكل رواية لها ملابساتها .

وإن لم يعرف حفظه ورواياته وهذا نادر جداً - يعني المهم أن الثقة تقبل زيادته.

وإن كان ليس حاله رواية الأحاديث غرائبه.

تنبيهات :

١- ممن عرف من فقهاء الحديث بالاعتناء بتتبع تلك الزيادات : أبو داود في كتاب السنن وأبو بكر بن زياد النيسابوري الفقيه البغدادي في كتاب "الزيادات على كتاب المزني" وأبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني بخراسان، وبعدهم أبو الوليد حسان بن محمد القرشي، والبيهقي في كتاب السنن.

٢- محل البحث هنا في زيادة من بعد الصحابي، أما إذا زاد الصحابي شيئاً فإنه ليس محلاً للنقد.

٣- الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة :

أي الفرق بين أن نقبلها الراوي إذا تفرد فلماذا لا نقبله إذا أتى بالزيادة أي أن الراوي لو انفرد برواية لم يرو غيره فهو هنا لو لم نأخذ بحديثه فإننا لا نتهم غيره، أما لو رددنا زيادته على باقي روايات الرواة كأننا شككنا له بالثقة وهنا يقول العلماء نجد الفرق جوهري بين أن هذه الصورة المتشابهة ليست متماثلة وإن كانت فيها شبه.

تكملة الراوي المنفرد برواية ويكون تفرده صحيحاً إذا كان معروفاً بالرواية عن ذلك الشيخ أو ملازمة هذا الشيخ، كتفرد يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب؟ وتفرد الزهري عن سعيد بن المسيب، وقتادة عن سعيد بن المسيب.

٤- كيفية دراسة مسألة زيادة الثقة:

يبين الشيخ أن مسألة زيادة الثقة هذه أنسب ما تبحث في كتب العلل لأن الراوي الذي
زاد هذا يمكن أن يزيد راويًا في الإسناد أو في المتن ويمكن أن يجعل الحديث مرفوعًا وغيره
يجعله موقوفًا، ويمكن أن يجعله مسندًا، وغيره يجعله منقطعًا، ويمكن أن يدرج فيه شيئًا
وغيره لم يذكر هذا، فتكون هذه الزيادات من الرواة خلافًا صارت تذكر
في مواضع مختلفة، وليست في موضع واحد، فبعض من جعل زيادة الثقة مقبولة
مطلقًا أنه نظر إلى كلام العلماء أنهم قالوا: وزيادة الثقة مقبولة، لكن هذا
نظر جزئي لأنهم أحيانًا في روايات أخرى ردوا هذه الزيادة، فهذا ليس
حكمًا مطلقًا، وإنما هو حكم خاص بهذه الرواية بعينها.

يريد أن يقول أن زيادة الثقة ليس لها حكم واحد وإنما نرجع فيها إلى القرائن
من هذه القرائن: كثرة الرواة، ثقة الراوي عمومًا، أو ثقة الراوي في شيخه، وهكذا
ومن الكتب المهمة في ذلك: كتاب زيادة الثقة لحمزة المليباري

ويبين أن الراوي سواء زاد في المتن أو زاد في الإسناد أو زاد راويًا أو نقص شيئًا
هذه تعد زيادة، أنه زاد شيئًا عن بقية من شاركوه، فهذه محل نقد أهل العلم
ونظر ومحص.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "فإن خولف بأرجح، فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ"

أي راوي الحديث الصحيح أو الحسن الذي هو ثقة أو متوسط إذا خالفه من
هو أرجح منه فتكون رواية هذا الذي خالفه هي المحفوظة ورواية هذا
الراوي هي شاذة أي خطأ.

- الراوي إما أن ينفرد أو يشترك، لو انفرد الراوي ننظر هل حفظه أهل للتفرد أم لا؟ فنعرف ذلك من كثرة ما اشترك مع الثقات ووافقهم فنقبل تفرده؟
أما إذا اشترك الراوي مع غيره؟ فهنا حال من اثنين: إما أن يوافقهم في الإسناد والمتن أو يقع بينهم مخالفة. فهنا إذا رجحنا أن رواية هذه المجموعة أرجح من رواية هذا المفرد نسمي رواية هذه المجموعة "محفوظة" - أي هذا هو الوجه المحفوظ من الرواية، أما رواية هذا الراوي الذي خولف لمن هم أرجح منه نسميها "شاذة". وهذه المصطلحات لا يلزم منها أن الرواية من أصل الأمر صحيحة، لأنه ممكن أن تكون الرواية المحفوظة مرسلة، أو لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أو فيها انقطاع.
فهنا الحديث بوصفه المحفوظ أو الشاذ معناه الوجه الأصح لهذه الرواية.
- المحفوظ اصطلاحاً = ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو دونه في القبول.
الشاذ = أي المتفرد وغالباً لا يطلق إلا على المذموم.
وعرفه الحافظ اصطلاحاً: ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه، وأيضاً الشاذ هو سيء الحفظ، أو المتفرد لا يحتمل تفرده.
- الشذوذ إما أن يوصف به الراوي أو توصف به الرواية، والأكثر أنه وصف للرواية
أنها خطأ أو وقع فيها وهم، فالتعبير عن وهم الراوي أو خطأ الراوي أو كون الرواية معلولة نطلق عليه بعض العلماء "شاذ" وإن كان هذا المصطلح نادر جداً أو قليل جداً في استعمال المتقدمين، إنما كانوا يستعملونه

بدلالات أخرى ومن ضمنها هذه الدلالة.

وهذه الدلالة عند المتقدمين معناها أن الراوي إما أنه انفرد وليس أهلاً للتفرد (المتقدمين)
أو أنه خالف من هم أوثق منه سواء كان هذا الراوي المخالف ثقة أو ضعيفاً لكنه
فصار له دلالة واحدة وهي مخالفة الثقة لمن هم أوثق منه."

مثال ذلك رواية حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن
عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم
فيعدل، ويقول: "اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك"
تفرد بهذه الرواية حماد بن سلمة عن أيوب وخالفه حماد بن زيد وإسماعيل بن علية
وغيره من أصحاب السختياني فقالوا عن أيوب عن أبي قلابة مرسلاً ورجح أبو زرعة
والبخاري والترمذي والنسائي الرواية المرسلة، ويؤكد ذلك أمران: الأول:
أن حماد ضعيف في روايته عن أيوب، ثانياً: مخالفة الثقات الحفاظ اتفقوا على
مخالفته.

حكم الشاذ: مردود بالكلية فلا يصلح قط للاحتجاج ولا في الشواهد والمتابعات
لأنه يعني الخطأ، إلا أن يكون المراد بالشذوذ مجرد التفرد فقط كما عند الحاكم وغيره
الإمام الحاكم رحمه الله وكذلك الخليلي في الإرشاد، دلالة لفظ الشاذ عندهما عكس
تدل على التفرد المنكر المردود وقد تدل على مطلق التفرد فيكون الحديث شاذاً
وصحيحاً. فبالتالي الحديث الشاذ الذي يعني الخطأ فهو مردود، أما الحديث
الشاذ الذي يعني التفرد فهذا ننظر فيه فقد يكون تفرداً صحيحاً وقد يكون
تفرداً غير صحيح.

فتحصل عندنا ثلاث دلالات للفظ الشاذ: إما مطلق التفرد سواء كان مقبولاً أو مردوداً كما في هذا التعليل لحديث لا يستقيم، والتفرد غير المقبول، أو مخالفة الثقات للراوي الذي يحتمل مخالفة هؤلاء.

فائدة: كان بعض الناس لما رووا عن الشافعي لما قال "ليس الشاذ أن يروي الراوي ما لم يروه الثقات، إنما الشاذ أن يروي الراوي ما يخالف الثقات" وخالف الأمر فهذه العبارة أساساً سبقت من جملة كلام الشافعي وأخذت من جملة كلامه ولم يكن الشافعي يذكرها للشاذ والشافعي أساساً لا يعني تعريفاً بحدود هذه وإنما تعريفها بأمثلة. وبعض الناس يظن أن كلام الشافعي في الشذوذ يخالف هذا الكلام بالجملة ومجمعه وهو أن الراوي إذا كان أهلاً للتفرد يقبل تفرده وإذا لم يكن أهلاً للتفرد يرد تفرده وشيئاً كذلك إذا خالفه من هم أوثق منه.

فائدة: الأحاديث التي تخالف القرآن وتنسب مخالفتها للقرآن أو الأحاديث الصحيحة المعروفة المتواترة أو خالفت إجماع أهل العلم فإن أسميناها شاذة ومطروحة أي لا أصل لها.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله "ومع الضعف فالراجح المعروف، ومقابله المنكر"

أي لو أن الراوي ضعيف وخالفه الثقات فتسمى رواية الثقات معروفة وتسمى رواية الراوي الضعيف منكرة.

أي راوٍ من الرواة ضعيف وخالفه من هو أحسن حالاً منه فتسمى رواية الأحسن حالاً معروفة ورواية الأضعف حالاً "منكرة" وهذا اصطلاح المتأخرين

أما المتقدمون فعندهم المنكر هو بمعنى تفرد الراوي أو خطأ الراوي سواء كان المخالف من أوثق الرواة أو من أضعفهم لأن النكارة أو الشذوذ هي حكم على الرواية ، إذا تحقق الناقد من كون الرواية باطلة ولم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يمكنه أن يسميها منكرة أو موضوعة أو كذب ، ولا يلزم من ذلك أن يقول أن صاحبها تعمد الكذب . ففرق بين الحكم على الرواية والحكم على الراوي .

فبالتالي الخطأ من الراوي هو خطأ سواء كان المخالف أعظم أو أقوى الثقات أو كان أضعفهم ، فوصف النكارة والشذوذ هو وصف للرواية وليس وصفاً للراوي ويمكنه أن يتعدى للراوي إذا أكثر الراوي منه .

والمنكر لغة: ضد المعروف من اللغة بمعنى النكر : مجهول وغير معروف

قال تعالى : "وجاء إخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون"

واصطلاحاً : ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أولى منه صحةً" . وهذا هو اصطلاح المتأخرين وتحديداً عند ابن حجر ومن بعده .

فائدة = المتقدمون لم يكونوا يقصدون بنكرة الحد لأنه فكرة الحد فيه تضييق للاستعمال وإنما كانوا يعبرون عن كل حالة بلفظ يرونه كافياً في الدلالة فمثلاً أن يعبروا عن عدل الراوي بأنه مستقيم ، ثقة ، أو صادق أو بأنه صالح ويمكنه أن يعبروا عن حفظه بأنه حافظ ، ثقة ، متقن ، حجة ، ثبت .

ويمكنه أن يعبروا عن خطأ في الرواية بلفظ عام كأن يقولوا خطأ ، معلول ، غير محفوظ ، مرجوح ، شاذ ، منكر .

وعليه أن يعبروا عنه بنوع الخطأ بأنه مرجوح أو أن الصواب فيه الوقف،
فما لعاكي المتقدمين مرونة في استعمال الألفاظ، لكن لما جاء المتأخرون وتأثروا
بعلم الكلام وعلم المنطق أرادوا أن يجعلوا لكل لفظ دلالة ثم جاء من بعدهم
فما يعجبه هذا الحد أو هذا التعريف بأنه ليس جامعاً أو ليس مانعاً أو يخرج منه كذا
أو يدخل فيه كذا، وهنا الغاية أو الهدف أن يكون شكل الكلام موافقاً للحدود
المنطقية بينما المفروض أن يكون الأهم هو إفهام المتلقي.

من معاني استعمال الأئمة لفظ المنكر:

١- تفرد الثقة = أي لو انفرد الثقة تسميته منكر وقع هذا في كلام الإمام أحمد
وأبو بكر البرديجي ويحيى القطان والنسائي.

٢- الحديث الفرد الذي قام الدليل على وهم الراوي فيه.

٣- راو متوسط وانفرد = لا يقبله العلماء أو تسميته منكراً

٤- الحديث الذي يتفرد به الضعيف بالا يعرف من غير طريقه ولا يحمل منه. كتفرد علي
بن مسعدة بن قتادة في حديث كل ابن آدم خطاء - الحديث. وعلي بن مسعدة ضعيفاً
ضعيف وانفرد عن إمام مكثر حافظ وهو قتادة فلا يمكن أن يقبل تفرده لذلك
عدوا هذا منكراً.

فائدة: الأئمة المتقدمون من الواقع العملي يستعملون لفظ المحفوظ والمعروف
فيما يدل على معنى القبول والصحة ويستعملون لفظي الشاذ والمنكر فيما يدل
على معنى الرد والضعف ويعد الإمام أحمد يكثر من استعمال لفظ المنكر دون الشاذ

② وعلى العكس منه الشافعي والترمذي فكثيراً ما يستعمل لفظ الشاذ ويريدون المنكر.

قال الإمام أحمد كان يحيى بن سعيد [illegible]، أنكر من حديث "متى كنت نبياً؟ فقال: وآدم بين الروح والجسد" هذا حديث منكر، هذا من خطأ الأوزاعي وهو كثيراً ما يخطئ عن يحيى بن كثير، والأوزاعي لا تكفي إمامته وثقته وحفظه ومع ذلك حكم الإمام أحمد بأنه منكر، ولم يمنعه من ذلك أنه ثقة.

- ملاحظة هذه المعاني للفظ المنكر: إنه حديث غير معروف من مصدره سواء من رواية الثقة أم لا، سواء تفرد به الراوي مع المخالفة أم لا.

حكم المنكر: لا يستشهد به، فلا تقوي ولا يتقوى؛ لأن معنى الخطأ موجود فيه.

قال الإمام أحمد: "الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر".

أي أن الحديث الذي تجد فيه راوياً متكلماً في حفظه - متوسط - فهذا الحديث لا نرده ولا نقبله وإنما نجعله موضع اعتبار، فعلينا أن نأتي له بما يؤيده وعلينا أن نأتي

- ما يؤكد ضعفه أو خطأه. والحديث الذي تأكدنا من وقوع الخطأ منه سواء كان الراوي ثقة أو ضعيفاً إنما أمره منكر لا يقوي ولا يتقوى.

قال الحافظ: "والفرد النسبي إن وافقه غيره فهو المتابع".

أي لو عندنا رواية من الروايات هذه الرواية تفرد بها راوٍ ثم وجدنا له متابعاً اشترك معه في الرواية ووافقه كلياً أو أكثر من متابع، فهذا يسمى المتابعات وهي تقوي الرواية بلا شك إن كانت موافقة.

- المتابع: هو الموافق لغة.

اصطلاحاً = وجود راوٍ - غير صحابي - موافق لراوٍ ظن أنه متفرد نسبي أو الشيخ أو شيخ شيخه، في لفظ ما رواه أو في معناه.

من هذه المتابعات

متابعة تامة	متابعة قاصرة
وهي الاشتراك من الشيخ أي الراوي نفسه اشترك معه غيره وواصلوه على الإسناد وحتى المتن على الأقل ومثالها رواية الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار في حديث "الشهر تسع وعشرون - الحديث" متابعة عبد الله بن مسلمة القعنبي كما عند البخاري	وهي الاشتراك فيما هو فوق الشيخ الراوي نفسه لم يتابع لكن شيخه توبع، وافقه أحد من الرواة على روايته ونفس الحديث له متابعة قاصرة بلفظ "فاقدروا ثلاثين" عند مسلم من صحيحه من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر

فوائده = فكرة المتابعات والشواهد إنما تكمن في أنها جمع طرق الحديث وجمع طرق الرواية لمن يستخرج الحديث، وهذا أمر مهم جداً؛ لأن الأخطاء المعروفة بين الروايات منهم من زاد ومنهم من نقص، ولكون دقيقاً حتى في المتن، هل هذه الزيادة مؤثرة أو غير مؤثرة؟ إذا كان بينها تناقض أو شائبة كغير دون حكم صحوح وهذه متابعات تقوي الرواية.

ا ليس = ...

خلاصة: أن الراوي إما أن ينفرد وإما أن يشترك، إذا كان الراوي انفرد بالرواية وهو أهل للتفرد قبلنا تفرده وإذا لم يكن أهلًا رددناه، إذا اشترك الراوي مع غيره فإما أن يوافقوه وإما أن يخالفوه، فإن وافقه الثقات الحفاظ على روايته فهذا يقوي روايته وتسمى متابعات، والمتابعات منها قاصرة ومنها تامة، التامة هو أن يشترك الرواة مع الشيخ من الرواية لا شيخه، أما لو وجدت المتابعة فيما فوق الشيخ فهذه تسمى متابعة قاصرة وهي أضعف بكثير من المتابعة التامة.

قال الحافظ: "وإن وجد متن يشبهه فهو الشاهد"

أي إنه وجد متن يشبه هذا المتن ومن رواية صحابي آخر فهذا يسمونه الشاهد أي يشهد له. والمتابعات تكون من صحابي واحد بخلاف الشاهد يمكن أن يكون من صحابي مختلف والمتن يكون موافق للمتن الآخر أو شاهد له

خلاصة القول في المتابعات والشواهد: إما أن تكون بالمعنى الذي ذكره المصنف والذي استقر عليه الاصطلاح وهي المتابعة باللفظ أو المعنى من الصحابي نفسه، والشاهد باللفظ أو بالمعنى من صحابي آخر، أو أن المتابعة تختص باللفظ سواء من الصحابي نفسه أم غيره، والشاهد تختص بالمعنى سواء من الصحابي نفسه أم غيره، أو أنهما مترادفان بحيث تطلق المتابعة على الشاهد والعكس

قال الحافظ: "وتتبع الطرق لذلك هو الاعتبار"

أي أن جمع الطرق يسميه العلماء الاعتبار، ولفظ الاعتبار له دلالات منها الاعتبار بمعنى جمع الروايات، ومنها الاعتبار بمعنى التقوية، ومنها الاعتبار بمعنى الإهمال

لقولهم: فلان لا يروى حديث إلا على الاعتبار أي إلا ليرد حديث ولمعتبر به فيتقوى وكذا منه.

مفهوم الاعتبار لغة: مصدر اعتبرت إذا نظرت إليه ودرست حاله.

اصطلاحاً: جمع الطرق وسبرها لحديث ظن أن راويه انفرد به ليوقف على تابع لذلك الراوي أو على شاهد، أو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد.

"وهو جمع طرق الرواية أو تخريج الحديث"

فائدة: الأئمة الذين جمعوا آثار الصحابة والتابعين اختلفت مقاصدهم من الجمع وبالتالي اختلف ترتيبهم للأحاديث، والأحاديث التي اختاروها ان يجمعوها في كتبهم، فمثلاً كتب الجوامع وكتب السنن، وكتب الآثار، وكتب المسانيد، وكتب المستدرك، المستخرج، الأجزاء الحديثية، الفوائد، الأحاديث الموضوعة، كتب التفسير المسندة، كتب العقيدة المسندة، كتب الأحاديث المتفرد بالموضوعة، والعواميات، كل هذه أصناف، كل واحد من هؤلاء كان له مقصد من تصنيفه وكل هؤلاء كان له شرط في الأحاديث التي يجمع، وهذا مهم للطالب حتى يعرف أين يجد الحديث وهذا ينفع جداً في تحقيق الرواية وجمع الروايات.

فوائد الاعتبار

١- معرفة المحفوظ من غير المحفوظ من الروايات. كما قال علي بن المديني "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه"، وقال ابن المبارك رحمه الله: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"

ب. معرفة أحوال الرواة ومنازلهم من حيث الحفظ والضبط. لأني إذا جمعت روايات الراوي سأعلم هل وافق الثقات أم خالفهم فإن كان كثير الموافقة فالحكم العام للغير ثقة وإن كان كثير المخالفة فالحكم العام عليه ضعيف فالحكم على الرواة مترتب الحكم على رواياتهم "والحكم على روايا تهم بجمع طرق الحديث.

ج. معرفة الغرابة ؛ أي من جملة الفوائد أني أعرف الحديث الغريب الفرد وأعرف المتابعات له هل هي موجودة ومقوية له أم أنها مخالفة له.

تنبيه : ليس كل متابعة تثبت إلى الراوي المتابع تصلح لأن تعتبر بها ؟ أولاً ننظر هل صح الإسناد إلى الراوي الذي تابعه فإن صح الإسناد إليه ننظر هل هذا المتابع مثلاً ثقة لكنه أن يرفع من شأن الرواية أم أنه ضعيف فلا تعتد بمتابعته، ويرد أن نقول متى نحاول أن نبحث للحديث من متابعات أو شواهد جمعاً لا يتحقق من كونها باطلة ، فإذا تحققنا من كونها باطلة فهي مردودة لا تصلح للتقوية لأن الا تقوي ولأن تتقوى.

شروط تقوية الحديث بتعدد الطرق :

أ- أن يكون الحديث له نفس درجة المجبور به مرجحة من ضمان إليه.

ب. ألا ينزل عن أدنى درجات ما يصلح للاعتبار به.

ج. مغايرة الطريق في محل الضعف ، خشية مردها إلى علة واحدة.

د. أن يوجد بمعنى المجبور به وإن لم يطابقه في لفظه

المراد بتقوية الحديث في هذا المقام : هو تقوية نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى من أسند إليه الإسناد، ليس المراد تقوية المعنى الذي في الحديث

لا يدل على الصحة وإنما يدل على نسبة الأقوال إلى قائلها جداً فكان "رأس الحكمة مخافة الله" هذا كلام جميل لكنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم

أو "أدبني ربي فأحسن تأديبي" هذا معنى صحيح لكنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

"يكون الحديث صحيح سنداً ولكونه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى آخره"

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ثم المقبول، إن سلم من المعارضة فهو المحكم".

أي عندنا حديث تحقق فيه صفة القبول - أي أنه جمع شروط الصحة إما من أعلاها أو من أدناها. فهذا الحديث الذي جمع شروط الصحة إما من أعلاها أو من أدناها إذا لم نجد له مانعاً يمنعه أو يعارض معناه من كتاب الله أو من سنة النبي صلى الله عليه وسلم أو من إجماع العلماء فإنه حديث محكم أي أنه أعلى من بابه ليس له مانع يمنعه ⇐ الحديث هنا من معنى الحديث أو متن الحديث.

المحكم لغة = من أحكمت الشيء: أتقنته كما قال الله "كتاب أحكمت آياته".

المحكم اصطلاحاً = أي المقبول الذي سلم من المعارضة وليس له من الكتاب أو السنة أو الإجماع مانعاً يمنع معناه. والحديث هنا من المعنى أو المدلول.

(فائدة مهمة) = كل دليل نتطرق منه بثلاث جهات: جهة الحجية: هل هو حجة أم لا أي يصح أن يحتج به أم لا أيدخل من ذلك القرآن والسنة والإجماع والقياس. هذا النوع يعتني به [illegible]

بعد ذلك من جهة الثبوت: لابد أن يكون ثابتاً [illegible] الأخبار ثابتة لابد أن تكون آية مثلاً أو الحديث لابد أن يكون صحيحاً) الأمر الثالث وهو الذي يهمنا هنا: وهو المدلول أن المعنى من هذا الدليل موافق للمسألة التي تريد أن تصل إليها من هذا الدليل الذي ليس وجه الاستدلال. فإذا كان الحديث مقبولاً صحيحاً ولم يعارض هذا الحديث كتاباً أو سنة ثابتة صحيحة معروفة أو لم يخالف الإجماع فهو صحيح ومحكم أي يمكننا أن نحتج به على أي حكم من الأحكام ونستنبط منه أحكام.

• ومثال لهذه الأحاديث "إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله" "لا يقبل الله صلاة بغير طهور" "ولا صدقة من غلول" "إذا وضع العشاء وأقيمت"

الصلاة فابدؤوا بالعشاء" فنقول أن هذه الأحاديث محكمة أي لم يأتي فيما يعارضها أصلاً.

فائدة = يعد ابن الصلاح هو جامع علوم من سبقه في الحديث وهو السابق لكل من جاء بعده في الكلام في الأقسام التي عددها والتي جمعها في كتابه المسمى معرفة أنواع علم الحديث ويمى بعد ذلك بكتاب مقدمة ابن الصلاح: هذه الأقسام تعدادها (ليس العلماء عليه) ثم يقولون أن ابن الصلاح لم يذكره والحقيقة أي بعده أي جاء ابن حجر وأدخله في قسم الأحاديث.

وجعل من الأقسام هو المحكم وهو الحديث الصحيح الثابت الذي لا يعارض له من القرآن والسنة أو الإجماع.

مختلف الحديث /: فصل هام في علم الحديث وكذلك العلوم الشريعة

أي النصوص التي جاءت في الوحي سواء في القرآن أو السنة ويبدو فيها التعارض، أي الظاهر أن مدلولات هذه الأحاديث متعارضة.

قال الحافظ ابن حجر: "وإن عورض بمثله فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث"

أي أن الحديث المقبول عارضه في مدلوله ومعناه حديث آخر مقبول فإنه أمكن الجمع فهو مختلف الحديث، أي الأحاديث التي تختلف مدلولاتها.

فائدة = بيان أن الوحي لا يمكن أن يتعارض والله سبحانه وتعالى جعل ذلك من أدلة أن القرآن كلام الله قال "ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً"، والاختلاف معناه التعارض عند العرب واللفظ الذي جاء به الوحي للتعبير عن هذه التعارض اسمه الاختلاف، كذلك بين الله سبحانه وتعالى أن الكتاب متشابه "الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً" أي يشبه بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً فالقرآن كله محكم وكله متشابه وبعضه محكم وبعضه متشابه، فالقرآن كله محكم كتاب أحكمت

آياته "، أي متقنه = "وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته"

القرآن نصفه محكم أي أن هذا القرآن معظم أحكامه وشرائعه ونصوصه محكمة لا تلتبس على الناس ولا تشتبه عليهم، وهناك بعض النصوص لا يعلمها إلا العلماء وهي مشتبهة على غيرهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث النعمان بن بشير "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات أو مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس."

- فهذا الاشتباه ليس في أصل الوحي وإنما هو المشتبه لضعف علم المتلقي.

كذلك المشتبهات تبلغ من الإنسان بقدر ضعف علمه أو ضعف فهمه.

كذلك القرآن معظم أحكامه هي محكمة لكن بعض الأحكام قد تشتبه على بعض الناس.

يحوينا هنا سؤال مهم = هل يمكن أن يأتي في الوحي نصوص تكون متعارضة؟

فالوحي إما أن يكون خبراً وإما أن يكون تكليفاً؟ إما خبراً يخبرنا الله به وإما أن يكون أمراً أو نهياً = تشريع مثلاً قول الله سبحانه وتعالى "الرحمن على العرش استوى" هذا كذبت قوم نوح المرسلين

- خبر؛ "كذبت قوم نوح المرسلين" "كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً وجاء ربك والملك صفاً صفاً"

فكل هذا أخبار، أما قول الله سبحانه وتعالى "أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة."

فهذا يسمى تكليفاً أو يسمى إنشائياً.

لا يمكن أن يأتي في الوحي خبران مختلفان أو يكون متعارضة فإذا جاء في الوحي خبراً مثبتاً ثم جاء منفياً فلا بد أن يكون المثبت غير المنفي؟ قال تعالى "وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى" هنا رمي منفي وما رميت، ورمي مثبت إذ رميت، كيف

- أثبت الرمي وكيف نفاه؟ هذا توكيد لكلامنا لا يدع مجالاً للشك أن الرمي المثبت غير الرمي المنفي؟ فالله سبحانه وتعالى نفى عن النبي صلى الله عليه وسلم

وما رميت أي ما أصبت وقتلت فالرمي هنا المقصود به الإصابة أو القتل

إذ رميت أي إذ حذفت فالرمي في لسان العرب قد يراد به الإصابة أو القتل وقد يراد

به مجرد الحذف والرمي. فالله يقول ما أصبت وقتلت إذ رميت ولكن الله هو الذي

أصابهم وقتلهم لذلك قال "فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم" فهنا الرمي

المثبت غير الرمي المنفي.

مثال آخر: لقول الله "وما النصر إلا من عند الله" ويقول في آية أخرى

"فإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر" "إلا تنصروه فقد نصره الله" فهنا

أثبت لنا نصراً وبين في آية أخرى أن النصر لا يكون إلا من الله.

أثبت لنا أن الأسباب في النصر فالله ينصر بالريح وبالملائكة وبالمؤمنين "هو الذي

أيدك بنصره وبالمؤمنين" لكنه أحداً لا يملك النصر إلا الله، فالنصر المثبت غير

النصر المنفي.

مثال آخر: لقول الله عن الكافرين "هذا يوم لا ينطقون" مع أنه في آيات

أخرى بين أنهم يتكلمون "قالوا يا مالك ليقض علينا ربك" "قال رب ارجعون"

أو غير ذلك مما يقوله الكفار فمعلوم أن الكلام المنفي عنهم غير الكلام المثبت.

لقول الله سبحانه وتعالى "ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم"

نفى استطاعة العدل مع أنه أمر في آيات كثيرة بالعدل "فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة"

إلى آيات أخرى كثيرة تأمر بالعدل بين الزوجات أو بين الناس عموماً، فالمراد

بالعدل المأمور به هو العدل في الإطعام والكسوة وقسم الرعاية ونحو ذلك.

٥٠

أما العدد الغير مستوفي شروط الحجية الفعلية ما يقول كثير من المعتزلة.

قاعدة عامة: الأخبار من الوحي لا يمكن أن تتعارض، لا يمكن أن تختلف لأنها إما صدق وإما كذب.

أما الأحكام الشرعية فهذه يدخلها احتمال آخر وهو النسخ، فيمكنه أن يأتي حكم شرعي ويأتي ما يعارضه ويكون المتأخر ناسخاً للمتقدم.

ثم نطبق هذا الكلام على الأحاديث النبوية: من أين نبدأ؟: نبدأ بأن تكون الأحاديث مقبولة، إذا كانت الأحاديث مقبولة فعندئذ ننظر في مدلولاتها، هذه المدلولات يمكن أن يظهر فيها اختلاف، هذا الاختلاف يمكن أن يكون اختلافاً لفظياً في مجرد اللفظ، ويمكن أن يكون الاختلاف اختلاف تنوع أي يمكن الجمع بين الأقوال، ويمكن أن يكون الاختلاف تضاد، أي لا يمكن الجمع بين الأقوال، لابد إذا صححت واحد أن تنفي الآخر أو تخطئه.

مثال: حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تستقبل القبلة بغائط أو بول أو تستدبر، هذا فيه نهي أصل هذا النهي هو الكراهة وعندنا حديث آخر يقول فيه ابن عمر رضي الله عنه أنه ارتقى على بيت حفصة أخته فرأى النبي صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستدبر الكعبة، فمدلول هذا الحديث يخالف مدلول هذا الحديث. فالحديث الأول يفيد النهي والحديث الثاني على الأقل يفيد الجواز أو أنه يحول إلى الكراهة على قول بعضهم. كيف على الباحث في هذه الحديثان أن يتصرف مع هذا.

أول الأمر: أنه يحاول أن يجعل الاختلاف اختلاف تنوع أي أن النهي كان

على صورة) وأما المشروعية الإباحة كانت على صورة) نقول كما قال الشافعي
إن النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة إذا كان في الصحراء أما
إن كان في البنيان) أما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فكان في البنيان ، فهنا حمل مدلول
النهي على مدلول الإباحة أو الجواز = وهذا يسمى الحكم بالتنوع ويطلق الجمع بين الحديثين هنا
ونقول منهي عنه في الصحراء جائز له في البنيان .

ويمكن للإنسان أن نقول أن محل النهي واحد ولكن الحديث المتأخر نسخ الحديث الأول
وآخر يقول يمكن أن فعل الإباحة خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم والنهي عام لكل الناس
فيكون هذا الجائز فقط بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصاً به
وآخر يمكن أن يقول مثلاً موضع الحديثين واحد ولكن النبي صلى الله عليه وسلم لما فعل
هذا الأمر دل على أن الأمر نزل من التحريم إلى الكراهة وربما أن ثمة شخص
آخر يقول كيف النبي صلى الله عليه وسلم يفعل المكروه . وهكذا .

وهذا مثال من كيف ننظر للأحاديث التي تبدو متعارضة . ويمكن لشخص آخر
يقول يمكن أن نرجح الأحاديث بكثرة الطرق وأصح فإن وجدنا أحد هذه الأحاديث
أصح وأكثر طرقاً عملنا به .

فائدة : لا يمكن أن نثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تعارض حقيقي واقعي في الأحاديث
الثابتة عنه وهذا ممكن في حالة واحدة فقط وهو النسخ . وهو أن نثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم نسخه ثم نثبت النسخ مثل حديث "إنما الماء من الماء" وهذا
الحكم نسخ وهذا الحديث صحيح لكنه منسوخ أما أن يكون الحديث ليس منسوخاً
ويتعارض مع حديث آخر كلياً فهذا لا يكون إلا في الظاهر .

(٧)

المراد بالمماثلة: يقول الحافظ ابن حجر: مثله أي معناها أن مثله يكون مقاوماً له من حيث الصحة ولكن أن يكون من حيز المقبول، إذا كان من حيز المقبول تكلف أن ننظر من حيث المدلول فيختلف أو يتوافق. والدليل على أن الحافظ يريد هذا أنه قابله بالمردود والمقبول هنا معنى يدخل فيه كل المقبول.

• مثال: أن المصطلح في معرفة علم الحديث "الحديث" "لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا غول" مع حديث "فر من المجذوم فرارك من الأسد" وكلا الحديثين في الصحيح وظاهرهما التعارض. وجمع بينهما أهل العلم نذكرها راجح.

فائدة: أي أدلة يجمع بينها ونجدها له معنى واحد وهو أن الاختلاف بينها هو اختلاف تنوع ويكون حيث الحكم فيه غير حكمه في الدليل الثاني.

والمقصود بلا عدوى ولا طيرة أن الإنسان المريض لا يعدي بنفسه وإنما هو سبب للأمراض والدليل أن هذا الشخص المريض يمكن أنه يخالط الكثير من الناس ولا يمرضوا بسببه.

• أما حديث فر من المجذوم هو أن نأخذ بالسبب لأنه مخالطة المجذوم سبب في العدوى لا أن هذه العدوى مؤثرة بنفسها.

المصنفات:

١- اختلاف الحديث "للشافعي". بين الشافعي في كتابه أنه لم يستوعب وإنما أمثلة وقواعد ليسير عليها فيما لم يذكره، يذكر لك ما هو أفضل وأتم والكل فيه مجرد استعراض للأمثلة.

٢- تأويل مختلف الحديث "لابن قتيبة".

• ٣- شرح مشكل الآثار "للطحاوي" وهو إمام حنفي وله كتاب العقيدة الطحاوية المشهورة وله كتاب أيضاً شرح معاني الآثار يستدل فيه للفقه الحنفي.

تتمات :

١- ما فائدة من الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض :

يريد أن يقول أن التعارض الذي يبحثه عالم مختلف الحديث هو التعارض بين الأحاديث التي تختلف مخارجها . أما لو كان الإسناد واحداً والمخرج واحد وجرى خلاف من الرواية فهذا محل الإعلال ويمكن أن يكون السبب هو أن الراوي اضطرب فاختلف عليه الحديث لأن الراوي ضعيف مثلاً ، أما إذا كان الراوي حافظاً مكثراً له شيوخ كثيرون ورحل إلى بلدان مختلفة فيمكن هنا أن نقبل الرواية .

٢- تصنيف الحافظ لفن مختلف الحديث :

بين الحافظ أن مختلف الحديث يشترط أن يمكن الجمع فهو يضيق دائرة مختلف الحديث وغيره من العلماء يجعل مجرد الإشكال والجمع بين الروايات يسمى مختلف الحديث . فذكر الحافظ لفن مختلف الحديث قيدان : حديث مقبول عارضه حديث آخر وأمكن الجمع ، وذكر ابن الصلاح قبله فذكر في معرفة نوع مختلف الحديث ما أمكن فيه الجمع وما لم يمكن مما قيل فيه بالنسخ أو الترجيح . وهذا صنيع الشافعي رحمه الله في كتابه مختلف الحديث فمثاله لما صار إلى القول بالنسخ في حديث "إن الحارث بن ..." ولما صار إلى الترجيح في التيمم .

فائدة : عندما نتحقق من كون حديثين بينهما تعارض أو إشكال ظاهر فعندنا واحد من أربعة أمور إما أن نقبل الحديثين ونجمع بينهما أو نرجح بعضها على بعض لأن بعضها صحيح أو الأكثر من حيث الرواية ، والثالث النسخ أي كلا الحديثين ثابت لكن المتأخر نسخ المتقدم ، الرابع هو التوقف بمعنى أن العالم

رمضان ٥٦
ص ١٥٧

٩

- لم يستطيعوا أن يجزم هل بعض الروايات أصح من بعض فإنه متوقف في الحديث. والتوقف نوعان: توقف أول وهو أن الإنسان لا يكون عنده علم مستوعب أو متوقف بعد البحث؛ لأنه يتوقف عند الجزم بأحد الأوجه.

يريد أن نقول هنا أن الأئمة خالفوا ابن حجر فابن حجر يقسم مختلف الحديث على الحديث المقبول الذي عارضه غيره وأمكن الجمع أما هم فهم يقولون حتى لو أمكن

- الترجيح حتى لو دخل في باب النسخ فإنه يدخله في باب مختلف الحديث ...

يريد أن نقول أن أغلب الأمثلة الواقعية في علم مختلف الحديث تدخل على شرط الحافظ ابن حجر أن الأحاديث مقبولة وأمكن الجمع بينها أما الأحاديث التي خرجت عن هذه فأدخلها العلماء في مختلف الحديث وهي قليلة.

خلاصة = علم مختلف الحديث = نبين أحاديث مقبولة صحيحة لكن مدلولات هذه الأحاديث أو معانيها تبدو متعارضة، الناقد تجاه هذه الأحاديث يمكنه واحد من هذه الأربعة

- أمور: إما أن يجمع بينها وإما أن يرجح بعضها على بعض وإما أن نقول أن أحدها نسخ الآخر أو يتوقف في الحكم.

إشكال معناه: أن شيء انغلق على الإنسان أشكل عليه أو أنه لا يعرفه. فإما أنه لا يعرفه أو أشكل عليه لأنه يعارض شيئاً ثابتاً عنده، وبالتالي يحتاج أن يعرفه أو أن يحل هذا الإشكال وهذا الإشكال يختلف بحسب عقل الإنسان وحسب علمه

- الشرعي، وربما لا يكون هذا مشكلاً أساساً ويكون المشكلة في عقل هذا الإنسان وضعفه، فهو يريد أن نقول أن الأحاديث المشكلة هي التي نظهر أن لها معاني شركية

أو تخالف إجماعاً أو آيات أو أحاديث ثابتة. كالحديث الذي يقول أن الإنسان إذا
انتحر يدخل النار يعذب فيها خالداً مخلداً أبداً فيها، فهذا الحديث معناه أن
الإنسان المسلم لو انتحر فإنه سيدخل النار خالداً فيها أبداً، هذا الحديث مشكل على
الآيات والأحاديث الكثيرة جداً والإجماع الذي يثبت أن كل مؤمن لا يبقى وإنه دخل
النار إنه سيكون عاقبته إلى الجنة لكنه لا يخلد أبداً في النار.

ومنهم من جعل هذه اللفظة شاذة أو غير صالحة أو أن التأبيد هنا توكيد

ومن الآيات التي استشكلت كذلك، "ولئن أشركت ليحبطن عملك"، ولو يقول للنبي
لبعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين"، أو يقول للأنبياء الكرام
"ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون"، فيستشكل بعض الناس هذه الأمور
كيف يقول الله "قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين"، سبب الإشكال
عندهم هو سبب محاولة التفسير بناءً على هذا الإشكال ما عدا وهي ظنهم أن
تعلق الحكم على شرط يستلزم وقوع الشرط، والصحيح أن تعلق الحكم
على شرط لا يستلزم حدوث الشرط، إنما فقط فائدة بيان الحكم على هذا التقدير
لا أن هذا الشرط أو التقدير قد حصل. وما فائدة إذا كان هذا الحكم ما للنبي
صلى الله عليه وسلم أنه لو أشرك لحبط عمله فما بالك بمن هو دونه.

قال الحافظ: "ولا وثبت المتأخر فهو الناسخ والآخر المنسوخ".
أي إذا لم يمكن الجمع وثبت أن بعض الأحاديث متأخرة لبعض فيكون المتأخر
ناسخاً ويكون المتقدم منسوخاً.

فائدة: الكثير من النصوص التي يجعلونها ناسخة لنصوص أخرى منسوخة يمكن الجمع بينها جداً ولا حاجة فيها للنسخ ومن ابدعوا في هذا المعنى الإمام الطبري رحمه الله في تفسيره فأتى على الكثير من الآيات التي يتوهم أنها منسوخة بآيات أخرى وبيّن أنه يعمل بكل آية إذا جاءت مناسبتها. النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالعفو والصفح الجميل عن المشركين وأن لا يبادرهم بالسيف، ونصوص أخرى أمرته بأن يقاتلهم، فكثير من الناس يذهب إلى

- القول بأن النصوص المدنية الآمرة بالقتال نسخت النصوص المكية الآمرة بالعفو والناهية عن القتال فيأتي هو - أي الطبري - وكثير من المحققين بعده كابن تيمية ويقولون أبداً هذه الآيات لم تنسخ وإنما تبقى كل الآيات محكمة إذا جاءت ظروفها مثلاً سابقاً وكونهم ضعفاء؟ أي إذا كان المسلمون في حالة استضعاف وليسوا مستعدين للقتال فتأتي أحاديث العفو والصفح والنهي عن القتال، وإذا كانوا في حال قوة تأتي النصوص الأخرى.

- **النسخ لغة:** هو الإزالة والرفع ومن ذلك الظل، كنسخ الكتاب أي نقل نسخه.

اصطلاحاً: رفع تعلق حكم شرعي بخطاب شرعي متأخر عنه.

كيفية معرفة النسخ:

١- ما ورد في النص وهو أصرحها = أي بأي نص يقول كنت أمرتكم بكذا والآن أنهاكم أو نهيتكم والآن آمركم "كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها؟ فإنها تذكر الآخرة، وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا ما بدا لكم؟

- وكنت نهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً".

٢- ما يجزم الصحابي بأنه متأخر - أي الصحابي هو الذي قال أن هذا الحديث متأخر كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما "كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار" ← وهذا الحديث بهذا اللفظ معلول.
وكقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم للجنازة ثم قعد كما عند مسلم.
لو نص الصحابي على أن الحديث الصحيح نسخ حديثاً آخر هل نقبل ذلك أو لا؟ فيه تفصيل فقد يكون رأياً أو اجتهاداً - وهذه المسألة هي محل نظر فيمكن أن يكون ذلك اجتهاداً من الصحابي ويمكن أن يكون خطأ.

٣- ما يعرف بالتاريخ - كأن يرى النبي في أول الأمر إذا صلى جالساً أن يصلوا جلوساً مثله لكن في آخر الأمر لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم صلى قاعداً والناس كانوا قياماً حوله.

٤- حديث الصحابي المتأخر الإسلام وروى الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وكانت معارضة لرواية أخرى فيحصل روايته ناسخة للرواية الأخرى معتمداً على أنه متأخر الإسلام ولكنه بشرطين:
أ- أن يكون لم يتحمل شيئاً من النبي صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه. وهي صورة قليلة.
ب. أن يكون سماعه لهذا الحديث بعد سماع الصحابي الآخر الذي تقدم إسلامه.
ولكن هذا الصحابي الذي تأخر إسلامه يمكنه أن يكون سمع هذا الحديث ليس من النبي صلى الله عليه وسلم إنما من صحابي آخر وهذا الصحابي الآخر متقدم الإسلام.
فهذه الإشكاليات من الناحية الواقعية نادرة جداً ربما لذلك ذكر العلماء هذا.

لكن المتأخرين لقيسوه بهذه الاعتراضات؛ لأن المتقدمين يقولون على الموضوع ويفصلون منه أقساماً، ولا يضعون أقساماً ويبحثون لها عن أمثلة وهذا مفيد جداً، فتجد لكل فكرة أو لتقسيم موجوداً كثيرة أو قليلة كثيرة أما الكثير من المتأخرين الذين تأثروا بعلم الكلام أو علم المنطق يضعون أقساماً افتراضية لتصور القسمة ثم بعد ذلك يبحثون لها عن أمثلة وكثير منها لا تجد له مثالاً واحداً.

٥- دلالة الإجماع كحديث: «قتل شارب الخمر في الرابعة»، وهذا الحديث نقل اتفاق العلماء أنه منسوخ أو أنه لم يعمل به وهذا هو الصحيح.
وكنسخ نكاح المتعة فإنه ثبت بإجماع الصحابة.

تنبيهات:
النسخ هو رفع حكم شرعي متقدم بحكم شرعي متأخر ومعنى ذلك أن الوحي هو الذي ينسخ نفسه، أما الوصية بدليل شرعي وهذا معناه أن الصحابي أو قول الصحابي أو الإجماع يمكن أن ينسخ الخبر وهذا ليس صحيحاً لأن النسخ يكون من الوحي أو من بيان الوحي وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون بالإجماع فالإجماع يؤكد النسخ لكنه ليس هو الذي ينسخ

أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ:

الناسخ والمنسوخ أحد الأمور التي يحتاج الفقيه أو يحتاج المفتي حتى يعرف الأحكام التي نسخت من الأحكام المحكمة. جاء عن علي رضي الله عنه أنه قال لمن لا يعرف الناسخ والمنسوخ: هلكت وأهلكت.

باعضاء الأحاديث المنسوخة:

ذكر ابن الجوزي في مقدمة كتابه أن الأحاديث المنسوخة ٢١ حديثاً.

ويقول ابن القيم في أعلام الموقعين: "والنسخ الواقع في الأحاديث الذي أجمعت عليه الأمة لا يبلغ عشرة أحاديث البتة بل ولا شطرها".

خلاصة ما النسخ: أي أن هناك حديث ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث آخر ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم يبين مدلوليهما تعارض، ولا يمكن الجمع فعرفنا أن أحدهما نسخ الآخر لأنه تأخر عنه، فيكون الحديث المتأخر هو الناسخ ويكون المتقدم هو المنسوخ، والمحققون من العلماء المحققون جداً الحكم بالنسخ ليس ذلك فقط لتعظيم الأدلة وتعظيم الشريعة وإنما لأنه بالفعل أكثر الأحاديث التي نسبت إلى النسخ لا تعارض بينها وإنما يحمل بكل واحد منها على طرفه المناسب ووقته المناسب ويكون الجمع بينها.

قال الحافظ: "ثم الترجيح ثم التوقف"

أي إذا لم يمكن الجمع ولم نعرف ما الذي نسخ الآخر، فيرجح بينها أي الأصح ترجيحه على الأقل صحة أو نتوقف. ويمكن أن يرجح بينها من حيث عدد الرواة ومن حيث كثرة الطرق ومن حيث صحة الرواية أو لا يمكن الترجيح فإذا لم يمكن الترجيح فالتوقف، أي التوقف عن العمل بأحدهما

مراتب التعامل مع ما كان ظاهره التعارض من الأحاديث:

١ الجمع إن أمكن ٢ فاعتبار الناسخ من المنسوخ ٣ فالترجيح إن تعين ٤ وإلا فالتوقف

من الطرق بأجمع الشريعين . ولكن هذا الترتيب ليس أمرا عقليا أي لا يلزم أن يسير بهذا الترتيب . كل هذا الترتيب موضوع أغلبي ليس هناك ما يدل يجب أن يسير عليه الفقيه بأنه يجب أنه يحاول أن يجمع ثم يجب أن يقول بالنسخ ثم يجب أن يرجح ثم يجب أن يتوقف أو يقول بالتساقط . أي كل حديثين بينهما من التعارض الظاهر لهما طرق منها .

١- وجوه الترجيح

وجوه الترجيح كلها ترجع إلى قسمين قسم من جهة السند وقسم من جهة المتن كما نفهم من كلام الحافظ

٢- التعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط .

لا نحكم بالتساقط بين الحديثين لأن يترك عليه أنه يكون مستقلا أو يرجح مع احتمال أن يظهر له أو لغيره ما خفي عليه .

وأيضا لعل هذا التعبير أدبا مع الأدلة الشرعية .

ملاحظة = بين الشيء أن الاهتمام بمعرفة هل هذا النص نسخ نصا آخر الأصوليون يهتمون به ، والعلوم أساسا تداخل وكثير من المسائل مشتركة بين العلوم . لكن مع ذلك نحتاج أن نعرف من كل مسألة هل هي الصق بهذا العلم أو بعلم آخر .

فمثلا من أصول الفقه يمكن أن يقول الأصولي : لا ينبغي أن يكون الحديث صحيحا لكنه لا ينبغي له أن يحدد مناط الصحة . ولهذا أصول الفقه دائما هذا للمحدثين .

أسباب الترجيح بين الروايات:

١- أن يكون أحد الروايات أشبه بكتاب الله. ٢- أحد الحديث الصحة من العموم

٣- أحد الحديث كثرة الطرق ٤- أحد الحديث الموافقة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم

الصحيحة الثابتة ٥- أن الذي عليه عمل الصحابة ٦- أن الذي يدل عليه العقل.

شرح مستوى الحسيني عبد الرزاق

شرح نخبة الفكر
للشيخ إبراهيم الشربيني

١

٢٠٢١/٧/٢٨

ص ١٦٥

الدرس الخامس عشر (١٤)

- الحديث المردود -

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ثم المردود إما أن يكون لسقط أو طعن. فالسقط إما أن يكون من مبادئ السند من مصنف أو من آخره بعد التابعي أو غير ذلك. فالأول المعلق."

• الحديث المردود الذي لا يقبله العلماء ولا يعملون به، إما أن يكون بسبب رده لسقط في الإسناد أو طعن في الراوي، فإما أن يكون الراوي ليس عدلًا أو ليس ضابطًا، أو إما يكون ضابطًا ومع ذلك المردود أي يكون بالرواية شذوذًا وعلّة.

• السقط إما أن يكون من مبادئ السند من مصنف يعني يكون الحديث من عند المصنف ليس متصلًا أي حذف أول راوٍ من الإسناد أو أول راويين أو راو ويمكن أن يكون حذف الإسناد كله وهذا اسمه المعلق، أو بعد التابعي وهو الحديث المرسل. أو غير ذلك فيمكن أن يكون الانقطاع في وسط الإسناد.

يعيب الشيخ أن ابن حجر عاب ابن حبان أنه ذكر أنواعًا كثيرة للضعف أسبابًا لرد الرواية فقال كان عليه أن يعرف أن الرد إما لسقط أو طعن ثم هذا الكلام فيه شيء لأن ابن حبان أراد أن يستوعب الأحوال التي يمكن أن ترد بها الرواية، وهذا لا يستفيد منه مبتدئ إلا بعقده ابن حجر بعده، وابن حجر والقسمة التي بعده هي بالتقسيمات المنطقية أما المتقدمون لم يكونوا مهتمين بهذا الشيء الزائد وهو أنه يجب أن يكون الكلام منضبطًا وجامعًا مانعًا، هم يريدون إفهام المتلقي ماذا كان أمام المتلقي فهذا يحتاج لكلام أكثر وضوحًا.

• وإذا عددنا الأسباب التي ترد بها رواية الراوي ستبلغ عددًا كثيرًا أكثر من خمسين، وانتقاد ابن حجر لابن حبان ليس صحيحًا، وقوله إنه تعب ليس عدلًا.

أخيرا ليس صحيحاً بل له مقيد ضمنياً أن الأسباب التي تؤثر في الرواية وتقلد
هذه الأسباب لأن الطالب لا يمكنه أن يفهم كل هذه الأسباب بمجرد كلمة سقط أو طعن
وأشبه ذلك بل يعيد هذه الأسباب كلها كل منها من هذه الأسباب أو السقط
أو الطعن.

الحديث الضعيف: هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول

التشويش العام حول فكرة العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال:

عندنا ثلاث أسباب العمل - الحديث الضعيف - فضائل الأعمال وهذه الألفاظ لم نعلم
لم نعرف محل البحث في هذه المسألة وكلمة العمل لها دلالات فيمكن أن يكون مقصود
ويمكن أن يكون المقصود بكلمة العمل مجرد رواية الحديث دون أن تنسبها أو حكم منه
ويمكن أن نقصد بكلمة العمل = الاحتجاج بالحديث وبناء الأحكام عليه ويمكن أن
نقصد بالعمل الاستئناس والاستشهاد أي نستأنس بالحديث أو نستشهد به

الحديث الضعيف = كلمة ضعيف تجمع أنواعاً يمكن أن يكون ضعيفاً أي باطلاً
أو منكراً أو موضوعاً أو كذباً ويمكن أن يكون ضعيفاً أي لم تتوفر فيه صفات
القبول ولكن لم نقطع بكونه كذباً أو باطلاً أو منكراً = "الضعيف المحتمل"

فضائل الأعمال = نقصد بها أن يكون العمل ثابتاً من القرآن أو السنة
ولكن يذكر له فضل من الترغيب أو الترهيب، وإجماع العلماء أن الحديث الذي
ليس صحيحاً أي ليس فيه أدنى درجات القبول لا يمكن أن نبني عليه أحكام
ولا يمكن أن يحتج به على حقيقة من الحقائق سواء من فضائل الأعمال أو غيره.

الترغيب أو الترهيب أو أي باب من أبواب الدين أو الأحكام؟

أما محل البحث هنا هو عن رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال، هل نروي هذا الحديث بمجرد روايته دون أن نستنبط أحكام أو هل نروي الحديث الضعيف في العبادة أو هل الحكم الذي ثبت بحديث صحيح أم لا نرويه ونكتفي فقط بالصحيح الموجود وهذا محل البحث، أما إنشاء الأحكام على حديث لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا

- لم يقله أحد من العلماء حتى الأصوليون الذين لم يكن لهم خبرة بالحديث اشترطوا أن يكون الحديث مقبولًا وإنما اختلفوا في مناط القبول.

المراد بالحديث الضعيف = هو الذي ليس بصحيح وليس بحسن ولا حسن لذاته ولا لغيره وليس شديد الضعف = أي لم تتحقق شروط الصحة مع وجود سبب الضعف فيه. وهذا ما قال عنه الإمام أحمد "الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه ما وقت".

- المراد بالعمل بالحديث الضعيف = إنشاء حكم شرعي من الأحكام الخمسة "واجب - مستحب - مباح - مكروه - حرام".

- تنبيه = فمن قالوا أنهم يعملون بالحديث الضعيف ويبنون عليه أحكامًا أو يستنبطون منه أحكامًا أو يحتجون به وهذا ليس صحيحًا لأن مقصودهم هنا بالضعيف ليس الحديث الضعيف الذي هو محل بحثنا هنا أي هو الحديث الضعيف الذي هو من قسم الحسن لغيره = أي الحديث الضعيف الذي تعدد طرقه وهذا ما يقصدون به الضعيف

- فبالتالي هو ليس ما نتكلم عنه.

وأيضا يقصدون بالعمل بالحديث الضعيف أي أمور من كلامهم مجرد الرواية التي لا يبنى عليها حكم

أيضا لا يقصد به الاستشهاد بالاستدلال على حكم شرعي ثابت بدليل آخر صحيح.

بين الإمام الشافعي أن المرسل ضعيف ولكنه يمكن أن يرقى إلى مرتبة القبول بقرائن منها مثلا أن تتعدد مخارجه أو يعضده حديث مرفوع صحيح أو فتوى الصحابة أو إجماع الأمة وهكذا أما أن يكون المرسل وحده حجة عند أحمد فهذا الأفضلية عند أحمد من أئمة الحديث.

جميع العلماء أنهم بينوا أن ما صح من الحديث ما يغني به سعة أنت لست محتاجا إلى هذا الحديث الضعيف أصلا لأن الأحاديث الصحيحة في أبوابها كاملة.

صورة المسألة بالتحديد: هو رواية الحديث الذي ليس صحيحا ولم نقطع بكذبه أو بطلانه لكنه فيه سبب للضعف في فضائل الأعمال أي أن يذكر ترغيبا أو ترهيبا لحكم ثابت من الشريعة، هل يجوز أن نرويه أم لا؟ الأكثر على جواز روايته حتى بمجرد الرواية

وحتى الذين أباحوا روايته ضيقوا هذا جدا؟ وبين الأئمة كثيرا أن الداعية لا يحتاج في دعوته أبدا إلى هذه الأحاديث الضعيفة إلا لقدر جهله بالأحاديث الثابتة الصحيحة، وحتى الذين رووا هذه الأحاديث في كتب السير والتاريخ ونحو ذلك علموا أن المستمع منهم أنهم يجمعون ما روي في الباب لا أنهم يحتجون به. وبالتالي إذا وجدت إماما كبيرا مثل الإمام أحمد وهو إمام سابق يروي في سنن مثل أثر، في كتب الزهد أو يروي أحاديث أسانيدها ضعيفة في كتب الزهد أو الرقائق أو في كلامه عن الرقائق اعلم أنه هنا لا يقصد أن يحتج به على حكم من الأحكام وإنما نرويه كلما ثابت أو يستشهد أو يستعطف به لمعنى لحكم ثابت شرعي أو لمعنى صحيح بينات كثيرة

الحديث المعلق : هو أول صورة يذكرها العلماء من الحديث الذي يرده العلماء بناء على انقطاع في الإسناد أي أنه المصنف حذف بداية الإسناد فيمكن أن يحذف راويا واحدا ويمكن أن يحذف بقية الإسناد ويمكن أن يحذف الإسناد ويبقى الصحابي ويمكن أن يحذف الإسناد إلا الصحابي والتابعي

هذا الحديث المعلق مفقود شرطا من شروط القبول : اتصال الإسناد - لكن مع ذلك لا نستعجل برده لأنه يمكن أن يكون الحديث مقبولا إذا عرفنا من هو الراوي الساقط وكان الراوي الساقط ثقة فهنا لكن المصنف حذفه لغرض ويمكن أن يكون الغرض الاختصار ويمكن أن يكون الحديث صحيحا لكنه ليس على شرطه هو ×أو المذاكرة فبالتالي لا نستعجل بأن نحكم على الرواية بأنها مردودة لمجرد أن الإسناد معلق وإنما نحاول أن نجمع الطرق لنعرف من هم الرواة المحذوفين حتى نحكم عليه من شروط القبول لأنه كثير منهم يعلقون الرواية يعلقونها اختصارا .

مثال الحافظ ابن حجر في تعريف المعلق : هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر ولو إلى آخر الإسناد وتارة يجزم به كـ "قال" وتارة لا يجزم به كـ "يذكر" .

الحافظ حصر التعليق على أنه من تصرف المصنف وليس أفعال أخرى من مذاكرة الرواة أي يكون للراوي في المذاكرة أو الفتوى أو الموعظة يحذف الإسناد أو يحذف بعض الإسناد لأنه ليس في حيز الجد أمام باب الرواية فإنه يذكر الرواية كاملة .

حكم المعلق : ١- أن يحذف جميع السند مع إضافة القول إلى قائله .

٢- أن يحذف جميع السند مع عدم إضافة القول إلى القائل

(٦)

٣- أن يكون جميع السند إلا الصحابي
٤- أن يكون جميع السند إلا الصحابي والتابعي.
٥- أن يكون من حدثه وأضافه إلى من فوقه، ومثاله قول البخاري حدثنا مالك ... إلخ، فإن البخاري بينه وبين مالك واحد فقط.

تنبيه: لو أن مصنفاً يروي عن شيخ ولم يصرح بسماعه عن الشيخ وإنما قال: قال فلان أو عن فلان، فيشترط لكي يكون متصلاً شيئان:
١- لقاء الراوي للمروي عنه ٢- أن يكون ذلك المصنف ليس معروفاً بالتدليس.

البخاري لم يخرج لنا الكثير جداً من الأحاديث المعلقة، نريد أن نعرف لماذا كان من الإسناد كله كاملاً ينتهي للنبي صلى الله عليه وسلم أو إلى أي صحابي أو إلى تابعي ثم حذفه؟ أهم سبب من ذلك هو الاختصار، أو أن الحديث لا يدخل تحت شرطه، أو أنه ذكر الرواية التي من مرة ثم احتاج لها مرة أخرى فإنه أيضاً تخفيف أن يطيل الرواية إذا لم يكرره احتاط يطيل من الإسناد أو من المتن. ← "انظر هدي الساري" وكتاب "تغليق التعليق"

حكم المعلق: هو ضعيف بداية والحكم بضعفه لأنه لا بد من التحقق من معرفة هذا الراوي الساقط.

مظان المعلقات: لا توجد في بعض كتب السنن كأبي داود والترمذي، لأنه لا توجد ... ولا يوجد في كتب المسانيد والمعاجم وشبهها. ومن صحيح مسلم معلقة حوالي اثنى عشر أو أربعة عشر.

متعلقات: ١- أول من استعمل لفظ المعلق من هذا النوع الدارقطني ثم تلاه الحميدي - محمد بن فتوح صاحب "الجمع بين الصحيحين" الإمام الأندلسي حيث تتلمذ على ابن حزم رحمه الله. الحسن بن محمد الحميدي - عبد الله بن الزبير ...

٧

كما نص على ذلك ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم"

- وشيخ البخاري كأبي عبيد على ذلك ابن حجر كلامًا في التعليق

كل معلقات البخاري على وجه الإجمال ليس على شرطه أي لا يصح أن نقول رواه البخاري وإنما نقول رواه البخاري تعليقًا. أما ما علقه بصيغة الجزم أصح مما علقه بصيغة التمريض

قال الحافظ: "والثاني المرسل" أي الثاني من أنواع السقط من الإسناد.

- كلمة المرسل تطلق على كل نوع من أنواع الانقطاع سواء كان الانقطاع من بداية السند أو وسطه أو من نهايته أي انقطاع يسمى انقطاع مرسل، لكن المعنى الأشهر

- أن المرسل هو رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم. أي ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقريرًا أو صفة.

- المرسل نوعان: ارسال ظاهر واضح: أن الانقطاع بين الراوي ومن روى عنه ظاهر وواضح إما لأننا علمنا أنه لم يعاصره أو لأننا علمنا أنه وإن عاصره لم يلقه.

- ومنه خفي: والخفي هو أن يكون بين الراوي ومن روى عنه معاصرة وإمكان للقاء لكنه لم يثبت اللقاء.

جمهور الأصناف من المرسل. أي لطيفة إنها مرسلة ولكنها ليست مرسلة.

١- الصورة الأولى: ما دخل في المرسل وظاهرها الإشكال وهو الصحابي لم يلقه صغيرًا أو أعمى عصم النبي صلى الله عليه وسلم لكنه عاصره وله شرف الصحبة ولا يصح أن تكون روايته عن الصحابة ، فلو كان هذا الصحابي روى هذه الرواية عن صحابي آخر فهذا التالي

- لا تدخل في المرسل لأننا نأخذ حكم الموصول وإن كان هذا الصحابي يعد من جملة كبار التابعين من حيث الرواية وليس من حيث الشرف.

الصورة الثانية: ظاهرها الإرسال وهي متصلة أي أن الساقط فيها التي سمع الرواي على التوالي. وهي رواية من له رؤية لبعض الصحابة ولم يسمع من أحد منهم حديثا فيثبت له شرف الصحابة لا غير وذلك كرواية ابراهيم النخعي ذكرها عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الصورة الثالثة: شخص مسلم ما لقاه النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه ثم روى عنه كتابه بعث إليه فهذا روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلة لأنها لم يكن مباشرة.

وهذه النماذج المذكورة هي قليلة جدا أي وواقع الروايات المرسلة الذكي هي من التابعين الذين رووه عنه النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة وعند العلماء أن رواياتهم هذه لا يحتج بمجردها وبعضهم جعلها من مقاصد الأئمة أن يستشهد به إذا جمع معه قرائنه أخرى مثل الشافعي رحمه الله

مثال للمرسل: ما رواه أبو داود في المرسل عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "حصنوا أموالكم بالزكاة ..."

حكم المرسل: ضعيف عند الجمهور على عدم قبوله فإنه لا يحتج به وبعض العلماء يرى من كلامهم أنه مقبول. فهم مخلطا المعنى الذي تضمنه هذا الحديث لأنه جاء من أحاديث أخرى لتقويه لذا بينوا الحكم على مجرد هذا الإسناد المرسل وسبب رده الجهل بحال المحذوف فيحتمل أن يكون أخذه عن تابعي آخر أو عن صحابي والجهالة هذه الواسطة لو عرفناها في قبول الرواية ولو كان تابعيا يحتمل أن يكون ثقة ويحتمل أن يكون ضعيفا

فائدة: قال صاحب البيقونية: ومرسل منه الصحابي سقط، هذا خطأ لأنه الحديث المرسل لو أننا قطعنا أنه الواسطة الساقطة هو الصحابي لم يكن هناك مشكلة

فيرد الحديث ضعيف. وعادة المعلومات في العلوم تقع فيها شيئاً من هذا الخلل!
ما خطأ في التعريف أدّى بنا لحصر المسألة في باب واحد.

ولو فرضنا أن التابعي دائماً يروي عن ثقة فإننا مع ذلك نخشى أن يكون هذا الحديث المرسل لم يروه عن ثقة.

أسباب الإرسال:

١- أن يكون المرسل قد سمع الحديث من جماعة تثبت لدى التابعي صحته فيرسله اعتماداً على ثقة شيوخه. كرواية ابراهيم النخعي عن ابن مسعود. لأنه سمع من الكثير تلاميذ لعبد الله بن مسعود.

٢- النسيان: أن يكون المرسل قد نسي من حدثه ولكنه عرف المتن فذكره مرسلاً.

٣- أن لا يقصد برواية هذه التحديث إنما يذكره على وجه المذاكرة أو المحاضرة وعلى وجه الفتوى أو الوعظ.

٤- أن يكون شيخ الراوي الذي أرسل عنه متّهماً عند الناس فيسقطه الراوي المُرسِل حتى لا يظهر ضعف الرواية، وهذا نوع من التدليس وليس هذا حسناً.

٥- الظروف المحيطة بالراوي، وقد كان لا يسمي بعض الرواة في الأسانيد خشية أن يلحقه بذلك أذى كما كان يفعل الحسن البصري في زمان بني أمية.

٦- الشك: حيث كان يشك الراوي هل هو مسند أم مرسل؟ فيرسله احتياطاً كما كان يفعل مالك والثوري ومسعر وحماد بن زيد وعفان بن مسلم وغيرهم.

لذلك كثير من الأحاديث التي يتعارض فيها الوصل مع الإرسال يحكم أن يفعل العلماء فيها الترجيح. إذا كان الراوي عرف من عادته أنه إذا شك أرسل.

٧- ليس كالمرسل كروهم :

تنبيهات :

١- مراسيل الصحابة مقبولة عند جمهور أهل العلم. ومرسل الصحابي هو ما رواه الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه إما لصغر سنه كابن عباس رضي الله عنهما أو لتأخر إسلامه كأبي هريرة أو لغيابه كغيره من كبار الصحابة الأنصاري.

مراتب المرسل :

١- ما أرسله صحابي ثبت سماعه. ٢- من له رؤية ولم يثبت سماعه.
٣- المخضرم = الذي عاش عصرين ٤- المتقن = يكون أخذه من الأئمة الثقات.
٥- من يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد. ٦- من يأخذ عن كل أحد ولا ينتقي شيوخه.

خلاصة في المرسل = لفظ الإرسال يطلق على كل انقطاع في الرواية لكننا نخص هنا رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم. هذا التابعي إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر من حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهذه الرواية في قول أهل الحديث ليست مقبولة وبعضها قبلها بشروط أن يعضدها ما هو أقوى مثلاً أنا معه فتكون عندئذ حجة. ومراتب المراسيل تختلف بناءً على المرسل، وهل عاصر النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وهل هو تابعي كبير أم لا، وهل هو ثقة ينتقي شيوخه أم لا وهكذا..

قال الحافظ ... والثالثة : إن كان باثنين فصاعداً مع التوالي فهو المعضل ...

- الثالثة : أي الثالثة من أنواع الانقطاع، أن يسقط راويان من الإسناد على التوالي، هو المعضل.

والمعضل : لغة هو الذي صعب واشتد واستغلق .

اصطلاحاً : هو الذي حذف من سنده بين طرفي الإسناد راويان فأكثر على التوالي .

وطرفي الإسناد : من بعد المصنف إلى نهاية الإسناد .

وأول من استعمله بهذا المعنى هو الإمام الحاكم كما ذكره في "المعرفة" .

حكم المعضل : ضعيف جداً أسوأ حالاً من المنقطع ، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل

والمرسل لا تقوم به حجة - قاله الجوزقاني في مقدمة كتاب الأباطيل .

فائدة : المعضل له دلالتان مشهورتان : إما المعضل بمعنى المنكر أو الباطل وهذا يذكر من أنه المنقطع المتقدمين يقولون فلان يروي المعضلات أي يروي أحاديث منكرة) أو المعضل الذي استقر عليه اصطلاح المتأخرين بمعنى أنه نوع من الانقطاع الساقط منه راويان أو أكثر على التوالي . وعليه أن يكون معضل ومرسل إذا كان الساقط على التوالي من نهاية الإسناد ، وعليه أن يكون معضلاً ومعلقاً إذا كان من بداية الإسناد . المهم أن المعضل من الأحاديث شديدة الضعف .

قال الحافظ : "وإلا فالمنقطع"

لفظ المنقطع يطلق على كل انقطاع مثل المرسل لكن المتأخرين حصروه في أنه سقط راوٍ من بداية الإسناد أو من أثنائه أو من وسطه من راوٍ واحد . ولو سقط أكثر من راوي ولا يكونون على التوالي . وكذلك المنقطع من أنواع الحديث الضعيف .

طرق معرفة الانقطاع :

1- التنصيص على عدم السماع . سواء من الراوي أنه [illegible] .

٢- معرفة التاريخ لمعرفة المعاصرة من عدمها.
٣- تجريد الرواية بصيغة تدل على وجود واسطة بين الراوي ومن سموعه كأن يقول الراوي: حدثت عن فلان أو بلغنا عنه.
٤- أن التفرد دليل على أن رواية فلان عن فلان فيها واسطة بينهما فيكون الإسناد بين الراويين منقطعاً.
٥- اعتراف الراوي نفسه بما يكون قرينة على عدم السماع من أو عدم إمكان اللقاء.

حكم المنقطع: ضعيف أي لم يسقط منه راو واحداً أو كان الساقط أكثر من راو ولكن ليس على التوالي فهو كذلك ضعيف بأمثال المعضل.
والحكم الإجمالي أنه ضعيف وقد يستأنس به

استعمالات أخرى للفظ المنقطع:-
١- بمعنى المرسل ولابد أن نكون منتبهين لابد أن نعرف هنا ما المقصود هل هو يقصد أن هذا الحديث مرسل أو أن هذا الحديث منقطع؟ هل يقصد أن رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم أم يقصد أن الانقطاع وقع في وسط الإسناد ومن ثم هذا أن الفرق أن بعض من أجاز العمل بالمرسل لم يجز ذلك في المنقطع.
ب. ليس كل منقطع لا يستشهد به، على العكس منه المرسل حيث يستشهد به.
ج. كان معروف أن التابعين أحياناً يرسلون الأخبار أو الفتاوى أو المواقف كثيرة منهم وكما كان يقول ابن سيرين " كانوا لا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم " والانقطاع لم يكن معروفاً بهذا الشكل فهذا يؤكد أن الإرسال أقل ضعفاً من الانقطاع في المحلة.

٣- المعنى الثاني من المنقطع معنى خاص به أو مبهم، وذلك بالجهالة بهذا الراوي كقولك: عن رجل، أو رجل من المدينة.

٣- ما فيه راوٍ مجهول = اسمه معروف ولكنه غير معروف.

٤- ما أضيف إلى التابعين ومن دونهم = تطلق المنقطع على الآثار التي تأتي عن الصحابة والتابعين، يقولون: إن ابن أبي شيبة هو أعلم أهل زمانه بالمنقطعات، والمقصود بالمنقطعات هي آثار الصحابة والتابعين، ويدخل بها أكثر روايات التابعين فيقال له منقطع لأنه لم يبلغ الصحابة ولم يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم = الأثر

٥- ما يقول فيه الشخص: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير إسناد

قال الحافظ: "ثم قد يكون واضحاً أو خفياً: فالأول يدرك بعدم التلاقي، ومن ثم احتيج إلى التأريخ".

• أي الإرسال يكون واضحاً ظاهراً ومنه ما يكون خفياً، ويكون واضحاً لما يكون الراوي أصلاً لم يلقَ شيخه أبداً أو أنه عاصره، والظاهر بينهم غير ممكن، أما لو عاصره واللقاء ممكن ولم يسمع فهذا يسمى خفياً أي لا يتنبه له إلا القليل.

تنبيه: عندنا أقوال حال الراوي بينه وبين من روى عنه أو من أسند إليه، فهو مع قولك بين الراوي وشيخه لأن الراوي أحياناً يروي عمن ليسوا بشيوخه، فالأدق هنا أن تقول بين الراوي ومن روى عنه أو من الراوي ومن أسند إليه.

تلخيص/ حسين عبد الرازق

المنهج المقترح شرح نخبة الفكر
للشيخ حازم السيسي

(١)

ص ١٨٩

الدرس العاشر مقطع (١٥)

- المدلس -

قال الحافظ ابن حجر: "الثاني المدلس، ويرد بصيغة تحتمل اللقي كـ: عن وقال".

- التدليس: هو الإيهام: أن توهم المتلقي شيئاً على غير وجهه ولهذا يحسن صورة الرواية أو يجود الرواية أو يوهم المتلقي شيئاً ليس على حقيقة الرواية، والتدليس يختلف باختلاف أسباب التدليس فلماذا يدلس الراوي ويتعمد أن يغير شيئاً في الرواية؟ وأشهر صورة هي تدليس الإسناد: وهو تعمد الراوي الذي سمع من شيخه أن يترك القول حدثنا وإنما القول عن فلان كما يفعل قتادة عن أنس يروي عن أنس بواسطة كثابت البناني مثلاً ثم يسقطه ويروي عن أنس مباشرة. فأسقط قتادة الواسطة بينه وبين شيخه ولكونه له سماع منه في الجملة، ولا يقول حدثنا أنس وإنما يقول "عن أنس" وهذه الصورة سماها العلماء التدليس ومعنى التدليس الإيهام أن الراوي أوهمك أنه تلقى الرواية من هذا الشيخ بينما هو لم يروِ الرواية عن الشيخ مباشرة وإنما أخذها عنه بواسطة.

إذاً ملخص فكرة التدليس: أن الراوي له سماع في الجملة من شيخه لكنه بعض الأحاديث تلقاها عنه بواسطة فيأتي هو ويسقط هذه الواسطة بينه وبين شيخه ويأتي بصيغة تحتمل السماع مثل قول عن أو قال ليوهم بذلك أنه تلقى الرواية عن شيخه مباشرة ولم يظهر هذه الواسطة، وسبب ذلك يختلف من راوٍ لآخر: فممكن أن يكون السبب علو الإسناد، أي أن الراوي الذي يريد أن يذكر إسناداً [illegible] بينه وبين شيخه فيحب أن يعلو بالإسناد حتى وإن كان الواسطة بينه وبين شيخه ثقة

(٢)

وسفيان بن عيينة أحيانا كان لعقل هذا سمع بعض الأحاديث ليس من الزهري مباشرة وإنما من بعض أصحاب الزهري فسقط الواسطة بينه وبين الزهري وهو هنا لا يريد أن يخفي عيباً في الرواية وإنما يريد أن يعلو بالإسناد.

وهناك سبب آخر وهو أن يخفي عيب الرواية، أن يكون الراوي الذي حذفه ضعيفاً ويريد إسقاطه حتى يقبل حديثه، وهذا عيب كبير وهذا هو الذي يذم فيه التدليس كثيراً

• لذلك يعرض على الراوي أنه كذب لما تلقى الرواية. لذلك وصفه العلماء بأنه قبيح التدليس أي أنه يدلس لعيب

ومتى وقع التدليس بصيغة صريحة لا تحتمل فهنا كان كذباً

والدلس لغة: هو الظلمة

واصطلاحاً: إخفاء العيب في الإسناد أو الحقيقة عمداً أو بغير عمد بنوع من التأويل.

أقسام التدليس:

• ١- تدليس الإسناد: رواية الراوي عمن سمع منه ما لا يسمعه منه أو عمن عاصره ولم يلقه، موهماً أنه سمع منه

حكم الاحتجاج بالرواية التي فيها تدليس الإسناد:

لو أن راوياً معيناً عرفنا أنه يدلس تدليس الإسناد - أي أحياناً يسقط الرواة بينه وبين من روى عنه - فما حكم هذه الرواية.

١- الرد مطلقاً، قال به فريق من الفقهاء، وأصحاب الحديث كأصحاب الكفاية، وهذا قول خطأ.

• ٢- المقبول مطلقاً ما دام المدلس ثقة، ولم يتبين من الرواية علة غير هذه وإنه لم يتم كلامه

٢- التفصيل، وهذا من ابن عبد البر في "التمهيد"، وهذا هو الصحيح، لأن العلماء عندما يقبلون من رواية المدلس بشكل خاص عليه أن يكون الراوي مدلسًا لكنه مقل من التدليس، ويرجع ذلك إلى أمور:

١- الاشتهار بالتدليس ووصفه بالتدليس؟ هل فعلاً ثبت عنه أنه يدلس.

٢- هل هو مقل أم مكثر. فيمكن أن يكون نادر التدليس مثل الزهري وقتادة. المقل له حكم، والمكثر له حكم، لأن المقل روايته محمولة على السماع إلا إن ظهر ما يخالف ذلك، أما المكثر فعكسه.

٣- ما نوع تدليسه: هل هو يدلس تدليس الشيوخ، وتدليس الإسناد، أو تدليس التسوية؟! لأنه يسقط الضعيف من بين الثقات.

٤- هل هو يدلس عن كل شيوخه أم لا؟ لأن بعض الرواة وإن كان يدلس عن شيوخ لكنه له شيوخ لم يدلس عنهم، مثل ابن جريج فإنه وإن كان يدلس فإنه لا يدلس عن عطاء بن أبي رباح لأنه لازمه أكثر من عشرين سنة فلا يحتاج أن يدلس عنه، ومثل الأعمش وإن كان يدلس عن جماعة فإنه لا يدلس عن إبراهيم النخعي وعن أبي وائل شقيق بن سلمة، وعن أبي صالح ذكوان السمان. مثل أبي إسحاق السبيعي يدلس عن بعض شيوخه، لكنه لا يدلس عن أبي الأحوص عوف بن مالك بن نضلة.

٥- كيف تعامل العلماء مع رواية هذا المدلس، وهذا أمر هام جداً.

فائدة: كان شعبة يتفقد سماع شيوخه، وكذلك يحيى القطان، فإذا كانت هناك رواية لأحد هؤلاء الذين يدلسون وروى عنهم شعبة حتى لو جاءت بالعنعنة فإنها تحمل على السماع، لأننا تأكدنا أنه لا يروي عنهم إلا ما تحقق من سماعه، وكذلك يحيى القطان.

طرق معرفة تدليس الإسناد: أي كيف نعرف أن هذا الإسناد وقع فيه تدليس أو إخفاء لراوي من الرواة.

أ- نعتقد السماع من الراوي نفسه، كسؤال شعبة لقتادة هل سمعت هذا الحديث أم لا.

ب. مقارنة الأسانيد: جمع كل الروايات لأنه ممكن أن يكون ذكر السماع خطأ من بعض الرواة وممكن أن يكون بالصيغة في رواية ويأتي متصلاً في رواية أخرى.

ج. معرفة قدر ما روى الراوي من شيخه متصلاً، فإذا روى كله عن فلان علمنا أنه إنما تلقاه عنه بواسطة فأسقطها ... هذا بالإرسال أقرب منه بالتدليس. للإسناد كقصتنا أنه سمعها تكون متصلة وليس تدليس وإذا عرفنا أنه لم يسمعها تكون منقطعة.

ب- تدليس الشيوخ: أي أن الراوي ينوع في تسمية شيخه مرة باللقب ومرة بالكنية ومرة بالنسب مرة بأحد أبنائه ومرة أخرى بكنيته بابن آخر فهو تعمية على السامع إما لأنه يوهم بتكثير الشيوخ ويكون شيخه ثقة، أو ليخفي عيب هذا الراوي لكونه ضعيفاً

حكمه: يبين الخطيب رحمه الله أننا لا نقبل حديث هذا الصنف لأننا لا نعرف عدالة الراوي ولا نعرف ضبط هذا الراوي فإذا عرفناه نحكم عليه بما يستحقه.

أمثلة لمن يفعل ذلك = عطية بن سعيد العوفي، وقيس بن الربيع، والوليد بن مسلم

تدليس التسوية: هو التجويد والتحويد = أي أن الراوي لا يسقط شيخه من الرواية وإنما يسقط الراوي الضعيف من باقي الإسناد أي يسقط الراوي الضعيف بين الثقتين كما يفعل الوليد بن مسلم عندما يسقط راو ضعيف بين الأوزاعي والزهري فهو جرّة فيبدو الحديث كله كأنه ثقات، فيقول الوليد بن مسلم

٥

حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، المشكلة هنا أنه أسقط الضعيف، لكن ليست هذه هي المشكلة الوحيدة، هناك مشكلة أخرى وهي أن الأوزاعي ليس معروفاً بالتدليس فلما تقول عن الزهري لن يتشكك أحد هل سمع الأوزاعي ذلك مباشرة من الزهري أم لا. ولما سُئل الوليد بن مسلم لماذا تفعل ذلك قال: "أنزه الأوزاعي أن يروي عن الضعفاء" وهذا يسمى تدليس التسوية، أو التجويد، أو التجميل، وهو أن يُسقط الرواة الضعفاء من باقي الإسناد، وربما يصرح بينه وبين شيخه فقط، أي الأمر انتهى لأنه صرح معنا المشكلة ليست بينه وبين شيخه ولكن المشكلة فيما بعد شيخه.

كيفية التعامل مع هذا النوع: بعض العلماء اشترط أن يأتي التصريح بالسماع في كل روايات الإسناد، وبعضهم لم يشترط ذلك وإنما قال يكفي أنه صرح بالسماع بينه وبين شيخه.

حكم المدلس: التدليس جرح لكنه ليس جرحاً لإسقاط الثقة وما من أحد سلم من التدليس إلا روى عنه ذكره. وشعبة من أشدهم لذلك وقد روى عن الأعمش وأبي إسحق وكثير ممن وصفوا بالتدليس.

أسباب التدليس:

١- ضعف الشيخ المدلس. ٢- صغر الشيخ المدلس بحيث يأنف من ذكره.

٣- إيهام علو الإسناد ٤- إيهام الإكثار من الشيوخ.

٥- الخوف من عدم أخذ الحديث والإطمئنان إليه. ٦- أسباب سياسية.

٥

تتمات

ما رواه الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه يسمى مرسل صحابي ولا يسمى مدلساً أبداً فصورته مثل صورة التدليس لكنه لا يسمى تدليساً لأن الصحابة عدول لم يكن يقصد أن يوهم فكل الصحابة ثقات فسقط الراوي لا يغير أن وجود الراوي أو عدمه سواء.

- المصنفون في التدليس والمدلسين: علي بن المديني، والحسين بن علي الكرابيسي، والنسائي، والخطيب البغدادي، وبرهان الدين الحلبي، والحافظ ابن حجر، والسيوطي، والعلائي.

قال الحافظ ابن حجر: "وكذا المرسل الخفي من معاصر لم يلقه".

مرسل أي منه انقطاع، الانقطاع خفي، ويكون الانقطاع خفياً لأنه يشبه من المتصل وهو معاصرة الراوي لمن روى عنه.

- الفرق بين التدليس والإرسال الخفي: التدليس أن الراوي له سماع من الشيخ في الجملة فالراوي عاصر الشيخ ولقيه وسمع منه لكنه يروي بعض الأحاديث عنه يكون ما سمعه منه فسقط الواسطة.

أما الإرسال الخفي فالراوي عاصر شيخه أو عاصر من روى عنه لكنه لم يسمع منه أي حديث.

ومثال المرسل الخفي رواية الحسن البصري عن أبي هريرة وعلي بن أبي طالب أي حدث معاصرة بين الحسن البصري وأبي هريرة لكن الحسن لم يلق أبا هريرة ولم يسمع منه

- فروايته عنه منقطعة تسمى إرسال خفي

كيفية معرفته: بجمع طرق الحديث التي يعرف بها الانقطاع؟ بعرف المعاصرة وهل سمع من شيخه ما يحدثه أم لا، هل صرح بالسماع من شيخه أم لا وهكذا.

وذكر ابن حجر العسقلاني أن رأي الجمهور على أن المرسل الخفي قسيم المدلس لا قسيما له، والذي اختاره الحافظ وبعض أهل العلم أن المرسل الخفي قسيم له لا قسم منه.

رد الرواية من جهة الطعن في الراوي أو الطعن في المروي

الرواية ترد إما لانقطاع الإسناد، أو للطعن في الراوي أو الطعن في المروي؟ بيانها أن يكون الراوي ليس ثقة أو يكون المروي خطأ.

قال الحافظ رحمه الله: "ثم الطعن إما أن يكون: لكذب الراوي، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه."

أسباب رد الرواية بسبب ضعف الراوي: فالراوي يضعف إما من جهة العدالة أو من جهة الضبط. وترتيب الحافظ هذه الأسباب على الأشد فالأشد.

ومناط قبول الرواية من الراوي أن يكون صادقا وكيّسا بالرواية كما تقدم في العدالة والضبط، ومعنى أن الطعن في الراوي أو يجرح بسبب اختلال شرط من هذه الشروط. ورتبها الحافظ على سبيل التدلي أي الأشد فالأشد.

الطعن اصطلاحا: جرح الراوي باللسان والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه. ولم يكن مصطلح الطعن هذا معروفا عند المتقدمين وإنما كانوا يستعملون لفظ الجرح والتعديل أو الكلام في الرجال أو الكلام في الرواة.

حكم الكلام في الرواة = أنه لا بد أن يكون بعلم وتدبر وأن يكون على قدر الحاجة وعند الحاجة وله آداب. فإذا توفرت فيه هذه الشروط فهو عمل صالح وليس غيبة

أقسام الطعن في الراوي:

أ- من حيث عدالته والطعن بأسبابها وهي خمسة أوجه

١- الكذب ٢- التهمة بالكذب ٣- الفسق ٤- البدعة ٥- الجهالة.

ب- من حيث عدم ضبطه والطعن بأسبابه أي الحفظ. وهي خمسة أوجه.

١- فحش الغلط ٢- الغفلة ٣- مخالفة الثقات ٤- الوهم ٥- سوء الحفظ.

وكلها ترجع إلى شيء واحد وهو أن هذا الراوي كثير الخطأ

فيرجع إلى أمرين إما أنه مطعون في عدالته أو مطعون في ضبطه

قال الحافظ: "فالأول الموضوع" أي النوع الأول الذي يسمى به رواية الراوي الضعيف هو الموضوع. والموضوع هو الحديث الكذب

الكذب = في لسان العرب يمكن أن يأتي بمعنى الخطأ دون تعمد لذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" لأنه يمكن أن يكذب غفلة

والكذب هو الرواية بخلاف الواقع

وكذب الراوي في الحديث النبوي = بأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله متعمداً لذلك

والكذب الذي نتحدث عنه هنا هو الكذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أما الذي يكذب في حديث الناس فهو أيضاً مذموم لكنه ليس بهذه الدرجة؛ لأن الذي كذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم متعمداً بعض العلماء يحكم بكفره.

والكذب ممكنه ان يأتي سهواً او غلطاً ومادة معروفة جداً انه قد يوصف الراوي بالكذب ويراد به الخطأ. وهناك بعض المواضع يوصف بها الراوي بأنه كذاب يعني أنه مبتدع، كما قيل ان الحارث الأعور «حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً» وحمله بعضهم أي كان مبتدعاً.

والمهم ان الكذب الذي نقصده هنا والذي توصف به الرواية انها كذب أو موضوعة أو مختلقة هو الراوي الذي كذب على النبي صلى الله عليه وسلم قصداً.

طرق معرفة الوضع: أي كيف نعرف ان رواية مكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم.

١- اقرار واضعه به أو مثلته من أقر على نفسه بالوضع: نوح بن أبي مريم وميسرة بن عبد ربه، وغلام خليل كلهم اعترفوا على نفسه انه وضع احاديث في فضائل سور القرآن احتسبه هو من نفسه وسبب ذلك أن الناس انصرفوا عن القرآن.

٢- ما يؤخذ من حال الراوي وهذا نادر - كما قال الحافظ ابن الملقن. أي نعرف من حال الراوي انه يكذب

٣- ما يؤخذ من حال المروي وهو الغالب كما قال الحافظ ابن الملقن. كأن يكون مناقضاً لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي أو صريح العقل أو الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير او ركاكة اللفظ والمعنى معاً.

فائدة: الحكم على رواية ما بأنها موضوعة لا يستلزم الحكم على رواة هذه الرواية بأنهم كذابون، لأننا نحكم على الرواية بأنها موضوعة أي تحققنا من كذبها

سواء كان الراوي تعمدها أو لم يتعمدها الراوي.
فالحكم على رواية ما بأنها موضوعة أو كذب هذا وصف للرواية لا يستلزم أن يتعدى إلى وصف الراوي بالكذب وإنما معناه أن الناقد ترجح لديه أن الرواية مكذوبة.

ببين الشيخ أنه لو أن الناقد ظهرت له قرائن قوية على أن هذا الحديث موضوع أو أن الحديث رجل كذاب فإنه لا يقبل روايته ويحكم عليها بالوضع فيقال له ألا يمكن أن يكون الراوي صدق فيقال يمكن هذا احتمال بعيد لكن مع ذلك نحن نأخذ به

وإنما نأخذ بالقرائن، لأن القاضي أو الناقد والحاكم إنما هو مأمور أن يحكم بما ظهر لديه ولا يبني على الاحتمالات البعيدة فإذا كان الراوي في الرواية لم يأت إلا من طريق هذا الكذاب، فلا يصح أن نقبل هذه الرواية بناءً على احتمال أن يكون الراوي صدق أو أن يكون الراوي المغفل ضبط، إنما إذا ترجح عندنا بالقرائن أنه كذب نحكم عليه بالكذب ولا نبني على الاحتمالات البعيدة.

أصول الحديث الموضوع: من أين يأتي الحديث الموضوع.

١- تارة يخترعه الواضع.
٢- تارة يأخذ الواضع من كلام غيره كبعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الإسرائيليات.
٣- تارة يأخذ الواضع حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج على الناس

أسباب الوضع:

١- قلة الدين كالزنادقة مثل محمد بن سعيد المصلوب والحارث بن سعيد والمغيرة بن سعيد وغيرهم.
٢- غلبة الجهل كبعض المتعبدين. أي بعض المتعبدين بحجة الزهاد كان يضع الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وربما كان يفسد ذلك ليرغب الناس.

٣- حرارة العصبية لبعض المقلدين من متعصبي المذاهب والفرق.

٤- اتباع هوى بعض الرؤساء.

٥- الإغراب لقصد الاشتهار، ومنه كان يفعل ذلك القصاصون والكذابون.

حكم الواضع: من تعمد وضع حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هل يكفر بذلك أم لا؟ أولاً: لا قال النووي في شرح مسلم "أنه مرتكب كبيرة من الكبائر وهو رأي جمهور أهل العلم".

٢- ويرى أبو محمد الجويني أنه كافر، وقواه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب "الصارم المسلول"، واختيار ابن المنير كما في فتح الباري.

٣- أنه يكفر إذا كان ما افتراه من تحليل حرام أو تحريم حلال وهو رأي ابن الجوزي كما في الكفاية.

٤- لا توبة عليه، ولو تاب وهو رأي بعض الكرامية وبعض المتصوفة وهم من القول بالإجماع، حيث أن الإجماع على أنه حرام كما نص على ذلك الحافظ في شرحه.

قال النبي صلى الله عليه وسلم "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" فالنص فاسق أو مرتكب كبيرة وأنه متوعد بالنار.

حكم رواية التائب من الكذب: لو تاب راوٍ من كذبه هل تقبل روايته أم لا؟ بعضهم قال تقبل روايته باعتبار أنه إنسان كافر ثم تاب كلمة تاب، وبعضهم قال لا تقبل روايته. وهو رأي جمهور أهل العلم. وهذا الذي نراه أقوى.

تنبيه: الناقد يعبر عن كون الرواية غير مقبولة إما بألفاظ عامة تدل على أنها غير مقبولة أو بألفاظ خاصة تدل على سبب عدم القبول. فمثال العام: منكر، ضعيف، خطأ، معلول، شاذ، منكر، باطل، كذب وهكذا، أما الألفاظ الخاصة فمثلهم يقولون مدرج، مقلوب، شاذ، تفرد، خالف الثقات، أخطأ فيه الراوي وهكذا..

• قال في قوله: "والثاني المتروك" أي تقول الحديث المتروك، نعني الحديث المتروك هذا يكفي أن يسميه عالم آخر موضوع ويكفي يسميه عالم بالكذب فلان ويكفي أن يسميه عالم آخر كذاب وهكذا

إذاً أهل الحديث يعبرون عن المعنى الواحد بالكثير لفظاً ويعبرون باللفظ الواحد عن الكثير معنى.

المتروك: هو المتهم بالكذب لكنه لم يتحقق من كذبه، لكثرة ما جاء من روايته من الخطأ فإننا نظن أنه تعمد ذلك.

• والمتروك هو الذي لا يروي ذلك الحديث إلا من جهته، فهذا يغلب على الظن أنه هو الذي كذبه.

أسباب اتهام الراوي بالكذب: سببان

١- أن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد العامة.

٢- أن يعرف الراوي بالكذب في كلامه العادي، وإن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

• **حكم رواية التائب من الكذب عن حديث النبي:**

الجمهور على قبول روايته، خلافاً لمالك ولأبي بكر الصيرفي،

فائدة = الأحاديث الواهية - الموضوعات = الأحاديث الواهية تغلب على الظن أنها كذب لكن لم يقطع بذلك وهي كذلك قسم (مطروحة واهية متروكة) منكرة شاذة.
الموضوعات = هي التي تحقق من كونها كذبا.

قال الحافظ: "والثالث: المنكر على رأي، وكذا الرابع والخامس"

• المنكر = إما أن الراوي الذي انفرد به ليس أهلا للتفرد أو أن هذا الراوي خالف من هم أولى منه بالحفظ فصار الحديث فردا أي غير معروف
وهذه الأقسام كلها ترجع إلى فكرة واحدة وهي أن هذا الراوي إما أنه فحش الخطأ أو أنه أخطأ خطأ فاحشا كبير الخطأ من غير تعمد فعدوا روايته منكرة.

الفسق = لغة الخروج
اصطلاحا = هو مواقعة المعصية الظاهرة التي لا تقبل التأويل ولبس منها الصغائر.

حكم رواية الفاسق = الإجماع على عدم قبول روايته كما نص على ذلك غير واحد من أهل العلم

تنبيهات: لا يدخل في الصغائر والفسق أن من أجل اشتراط العصمة منهم. لأنه ليس أحد منا معصوما.
٢- لا يكون الفسق إلا بما لا يحتمل الشبهة من الشيء الذي يحكى عن الراوي، وربما يفعل الراوي معصية ما أولا لأنه يظنه حلالا مثل كان يشرب النبيذ رواة الكوفة النبيذ، فلو قال أحد في راو أنه يشرب الخمر سنعرف أنه يقصد أنه يشرب النبيذ. فهذا الإمام كان يخطأه ويعتبره خطأ منه لكنه

لا نقصه نزالع لانه لفظه متأخرة

①

الدرس الحادي عشر

مقدمة علوم الحديث

المحدث يعمل على الرواية ، فكل ما روي بالإسناد فهذا هو محل المحدث ، وما أكثر ما روي بالإسناد هو حديث النبي صلى الله عليه وسلم ومنه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، هذه الأقوال والأفعال والتقريرات جمعها أئمة المسلمين في كتب ، كل واحد منهم كان له مقصد معين من تأليفه ، وشروطه في التأليف فمنهم من جمع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في كتب سماها الجوامع ومنهم من صنف السنن والمسانيد والأجزاء الحديثية والمستدرك والمستخرج وكتب التفسير المسندة ، وكتب العقيدة المسندة وكتب التاريخ المسندة ، ومنهم من جمع الأحاديث الضعيفة ، ومنهم من جمع الأحاديث الموضوعة ومنهم من جمع الأحاديث الواهية ، ومنهم من صنف في الرواة الذين رووا الأحاديث ليبين وصفهم ويبين الحكم عليهم هل هم عدول ثقات أم لا ، من أجل ذلك أصبح عندنا دواوين السنة والآثار في مصنفات ، فعمل المحدث هو أن يعرف أو يخبر هل هذه الأسانيد وهذه الروايات هل يثبت عمن أسندت إليه أم لا .

أريد من كل رواية أن يكون كل راو تلقى الرواية ممن روى عنه بطريقة صحيحة وأن يكون الراوي ثقة جمع الحفظ والصدق وأن لا يثبت خطأ في الرواية - العلة والشذوذ أو النكارة .

هذا الراوي ننظر إليه من جهات ؟ ننظر إليه من جهة قدر ما روى ، والإصابة تجانب الخطأ ؟ فقدر ما أصاب بالنسبة إلى ما أخطأ . فيلزمنا أن يكون الراوي أخطأ في مائة حديث وهو ثقة ثبت عند العلماء ، لأنه روى أربعين ألف حديث مثلاً ، أو لماذا ؟

فالعلماء يحكمون على الرواية بالأسانيد.

ثم ننظر إلى هذا الخطأ الذي وقع في رواية الراوي، ما نوع هذا الخطأ؟ أيمكنه أن يخطأ أخطاء فاحشة، ويمكن أنه يخطئ أخطاء يسيرة.

كذلك هذا الراوي له شيوخ كثيرون، هل هو ضابط في كل هؤلاء الشيوخ أم أنه يخطئ في بعضهم وثقة في بعضهم

أيضا هذا الراوي حدث في بلدان مختلفة، وتلقى الرواية في بلدان مختلفة هل هو ضابط ثقة في كل هذه البلدان التي تحمل فيها وأدى إليها أم أنه يخطئ في بعض هذه البلدان.

أيضا، الأوقات التي حدث فيها الراوي: هل هذا الراوي من بداية تلقيه وأدائه كان ضابطا، أم أنه تغير حفظه في وقت من الأوقات. فيمكن أن يكون في شبابه قويا يلتقط كل شيء ويحفظ ويراجع مواد الرواية كاملا، لكنه لما يكبر سنه يضعف حفظه، وبالتالي يتغير حفظه، وربما العكس لكنها من كبير.

أيضا، الموضوعات التي حدث فيها مثل تفسير القرآن، أو القراءات أو السيرة، أو الفقه، والعلل أو العقيدة ونحو ذلك من الأبواب، هل هذا الراوي معتمد عند النقاد في كل هذه الروايات أم يصيب في بعض ويخطئ في بعض.

وبعد ذلك نعطي الراوي حكما كاملا، فيقال إن هذا الراوي ثقة، أو أن هذا الراوي ضعيف بناء على أن الأغلب في رواياته الضبط أو الأغلب في رواياته الغفلة.

ثم بعد ذلك يدخل الى روايته بالعينة ؛ أي أن هذا الراوي له روايات معينة

هذه الروايات لا تستصحب معها هذا الحكم العام للمعين. لكنه مع ذلك تبقى احتمال

أنه لا تلازم بين الحكم العام والحكم الخاص فربما بسبب الضعف وربما يخطئ الثقة

فيبقى هنا أن بكل رواية نقدها خاص .

العلماء لما يعبرون عن خطأ ما وقع في الرواية يختلف تعبيرا عنه بألفاظ مختلفة فيقولون

• معلول أو ضعيف أو غير محفوظ أو شاذ وغيره. هكذا، ويختلف أن يعبروا عن نوع هذا

الخطأ فيقولون مصحف محرف، مدرج، منكر، شاذ.

فأنت كطالب علم تحتاج أن تتعلم عبارات : بهذه العبارات ؛ أن تعرف المصطلحات المستعملة

في علم الحديث ودلالات هذه المصطلحات، ودراسة جمع طرق الحديث، تخريج الحديث، يحتاج

مهارة : كيف تحكم على الراوي، وكيف تحكم عليه حكما خاصا بهذه الرواية. ويحتاج دراسة كتب

في كتب الرجال، وكتب العلل. ويحتاج دراسة الحكم العام على الرواية ودراسة المقارنة بين الروايات

• لتعرف هل الراوي انفرد أو اشترك مع غيره وهل لو انفرد هو أهل للتفرد وهل لو

اشترك خالف أو وافق وهكذا .

ص ١٢

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : " ثم الوهم ، إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل.

- نقد الرواية يرجع كثيراً الى نقد الراوي فالحكم على الراوي مستمد من رواياته. (الحكم له)

كما قال الإمام أحمد لما سأل عنه راوٍ فقال : " حديثه يدلك عليه ؛ أي خرجنا الحكم

• عليه بناءً على رواياته .

ثم الوهم في أي الخطأ لم توصل الناقد إلى هذا العيب أدى إلى هذا الوهم

عن طريق قرائنه أي جمع الطرق ونظر في حال الرواة واختلافهم أو من حال الراوي المنفرد

فهو الحديث المعلل الذي به عيب خفي. لأنه قد يكون العيب نوعين عيب ظاهر

كراوٍ ضعيف كذاب أو منكر الحديث، أو متروك أو انقطاع ظاهر في الإسناد فسموه

علة ظاهرة وهذا لا يعنينا الآن .. الثاني وإن كان بعضهم يدخله في كلمة العلل

أما أخطاء الثقات فهذه هي أهم ما يدخل في باب العلل، لذلك الإمام مسلم لما خرج

كتاب التمييز وهو دفتره من كلام على الحديث؟ أهم هذا الكتاب أخطاء الثقات التي

يصعب على الباحث أن يصل إليها، فإنما هو الطريق لكشف هذه الأخطاء

الوهم لغة: الغلط وتوهم الشيء تخيله وتمثله سواء كان في الوجود أو لم يكن.

واصطلاحاً: رواية الحديث على سبيل التوهم، أي بناءً على الظن المرجوح

الغالب الظن. وهو أن يروي الراوي الرواية وهو ليس متحققاً منها.

الوهم = هو وقوع الخطأ في الرواية سواء شعر به الراوي أم لا.

لأنه بعض الرواة كان يخطئ وهو لا يدري وليس هناك راوٍ تعمد الخطأ ويعرف

الثقات أنه تعمد الخطأ ومع ذلك يروونه عن الثقات.

يعني هذه مسألة لم [illegible] في التراجم، كما قال ابن مهدي الناس ثلاثة: رجل حافظ

متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك

حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه..

وهذه من محاسن الكلمة، هو النظر إلى قدر مرويات الراوي ونسبة الخطأ إلى الصواب

فهنا قد [illegible] لكن ليس معنى كلامه هنا أن الراوي الثقة كل رواياته صحيحة وأن الراوي

الضعيف أو المتوسط كل رواياته ضعيفة.

٥

المعلل = هو الحديث الذي اطلع منه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منه
أي هو السبب الخفي الذي يبدو لغير الناقد أنه حديث صحيح.

طرق معرفة العلة :-

تجمع الطرق، والنظر في اختلاف رواته، والنظر في الاختلاف والجرح، والاستعانة بذلك بالوصول الى كتب العلل.

قال ابن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض،،
وقال علي بن المديني: ،، الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه ".
قال أبو بكر الخطيب: ،، لا تستطيع معرفة علة الحديث إلا بأن تجمع طرقه ،،

أجناس العلل = إما أن تكون في السند أو في المتن أو في السند والمتن.
- العلة هي خطأ.

قال الحافظ ،، ثم المخالفة إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد أو بدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن.

معنى العبارة = ثم مخالفة الراوي لغيره من الثقات هي الوجه السابع من أوجه الطعن ولا صور أي أن الإدراج له صور والإدراج هو أن يدخل شيئاً في الرواية وهو أجنبي عنها أي لا يكون من أصل الرواية.

صور الإدراج = تغيير السياق ويسمى مدرج الإسناد، ودمج موقوف في مرفوع ويسمى مدرج المتن.

الإدراج لغة = هو الإدخال ومنه أدرج فلان في الكفن إذا أدخل فيه.
اصطلاحاً = هو ما غير سياقه بإخفائه أو أدخل في متنه كلاماً ليس منه.

الإدراج نوع من أخطاء الرواة في الروايات ويمكن أن يقع ذلك منه بقصد أو يمكن أن يقع ذلك منه غفلة.

أقسام المدرج = ١- مدرج الإسناد ٢- مدرج المتن

أولاً مدرج الإسناد: هو ما غير سياق إسناده.

صوره =

١- أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف.

٢- أن يكون المتن عند راوٍ بإسناد إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد آخر فيرويه راوٍ عنه تاماً بالإسناد الأول، ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه فيسمعه من شيخه بواسطة، فيرويه راويه تاماً بحذف الواسطة.

(فائدة) = يمكن أن يكون هذا الإدراج صحيحاً = أي إدراج رواية صحيحة في رواية صحيحة. لكن الخطأ هنا هو أن هذه الرواية ليست مذكورة مع هذه الرواية. وإنما أضيفت إليها سواء كانت صحيحة من أصلها أو لا.

٣- أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في المتن الأول.

٤- أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك، وهذه مسألة نادرة جداً.

ثانياً: مدرج المتن:

تعريفه: هو ما وقع في المتن كلام ليس منه

أقسامه ثلاثة: مدرج في أول المتن، مدرج في أثناء وسط المتن، مدرج في آخر المتن.

١- مدرج أول المتن: مثاله حديث أبي هريرة: "أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار" وذلك أن "أسبغوا الوضوء" من كلام أبي هريرة، و"ويل للأعقاب من النار" من كلام النبي صلى الله عليه وسلم" وهذا القسم نادر جداً لا يكاد يُعلم في ذا.

فائدة: من أحسن ما فعله النقاد أنهم أخذوا الأقسام من واقع الموجود لم يخترعوا أقساماً ثم يبحثون لها عن أمثلة، بل استقرأوا الموجود وجمعوا المتشابه بعضه لبعض وسموا أن هذا نادر وهذا كثير، أما غير العالم فإنه يخترع أقساماً ويضع لها تسمية ثم يحاول أن يبحث لها عن أمثلة.

٢- مدرج في أثناء المتن: ومثاله تفسير التحنث بالتعبد في حديث بدء الوحي.

٣- مدرج في آخر المتن. ومثاله حديث عبد الله بن مسعود في التشهد في آخره: "فإذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد" هذا الكلام ابن مسعود ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا القسم هو الأكثر الأعم.

• نبهني أنه عند صحيح هل هذه المقالة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو هي كلام غيره لأن كلام النبي صلى الله عليه وسلم حجة أما كلام غيره فلا.

طرق معرفة الإدراج :

طرق أكثر من فعله شيئًا ثم حصر جميع طرق الحديث في الكلام بينه .

١- النص عليه سواء من الراوي أو من أحد الأئمة .

٢- ورود اللفظ المدرج منفصلاً في رواية أخرى .

٣- استحالة صدوره من النبي صلى الله عليه وسلم كقول أبي هريرة "والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك" في حديث للعبد المملوك أجران" وجه الاستحالة أن مقام النبوة أرفع من ذلك كالاستعمار وكذلك أمه صلى الله عليه وسلم قد ماتت وهو صغير.

الفرق بين أن يكون الإسناد جاء به شيخ أجنبي عنه تماماً وبين أن يكون الإسناد مع المتن لكن زيد فيه جملة أو لفظة.

قال الحافظ ابن حجر "أو بتقديم أو تأخير كالمقلوب"

أي في حالة الخطأ التي أخطأها الراوي أن يقدم أو يؤخر في الرواية ويسمون هذا الخطأ بالمقلوب.

(فائدة) = دراسة مصطلح الحديث كمصطلحات أصح وأدق من دراسته كأبواب لأن المصطلح الواحد يشمل الأكثر من دلالة والدلالة الواحدة يعبر بها بأكثر من لفظ وكل المصطلحات بينها تداخل وعموم وخصوص...

- المقلوب في اللغة = هو المصروف عن وجهه

- اصطلاحاً = هو الحديث الذي وقع في سنده أو متنه تقديم أو تأخير عمداً أو سهواً .

٩

- أنواع القلب:

أ- قلب الإسناد: وهو إبدال من يعرف برواية بغيره. ومن أمثلته أن يجعل الاسم اسماً للأب واسم الأب اسماً للشخص كأن يقول: كعب بن مرة بدل: مرة بن كعب. أو سنان بن سعد بدل سعد بن سنان.

ب- قلب في المتن: ومثاله في حديث: "سبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله" وفيه: "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله" والمعكوس هو الصحيح.

ج- قلب في السند والمتن معاً: ومثال حديث "صوم عاشوراء يكفر العام الذي قبله والذي بعده، وصوم عرفة يكفر العام الذي قبله"، الصحيح أن يوم عرفة يكفر السنتين وعاشوراء يكفر سنة. وهنا إسناده للذي إياس بن حرملة والصحيح حرملة بن إياس فهذا قلب في الإسناد وقلب في المتن. [illegible]

- ينبه الحافظ إلى أنه كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً أو شاذاً لأنه يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض ومعرفة من يوافق ممن يخالف فصار المقلوب أخص من المعلل والشاذ.

قال الحافظ: "أو بزيادة راوٍ فالمزيد في متصل الأسانيد"

أي يمكن أن يخطئ الراوي فيزيد راوياً وهذا نوع من الخطأ. = [illegible]

شروطه = أ- من لم يزدها أتقن ممن زادها = يكون الرواة الذين لم يزيدوا ذكر هذا الراوي أوثق من الراوي الذي زاد راوياً في الإسناد

ب- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة. وإلا فمتى كان معنعناً مثلاً ترجحت الزيادة. ← وهذه أمثلة نادرة الوقوع.

مس ٢٢

فائدة = هذه الأمثلة التي توسع فيها المتأخرون وحاولوا أن يلتمسوا الأمثلة والتطبيقات ربما تشغل هذا الطالب لم تكن كتب الأصول وهو أن كتب العلل تختص بالروايات التي انفرد بها الراوي وليس أهلاً للتفرد أو الروايات التي خالف فيها الثقات بعضهم البعض ، أما الأخطاء الواضحة الظاهرة فهي نادرة في كتب العلل لكن توسع المتأخرون فيها بسبب إتمام القسمة .

٣- التنصيص على صحة النقص الذي حصل الخلاف عليه

٤- أن يكون الإسناد متصلاً بلا شذوذ .

٥- أن لا يكون احتمال التدليس .

٦- أن لا يرد احتمال الوجهين معاً .

قال الحافظ ابن حجر: "أورد أبا عبد الله ولا مرجح بالمضطرب".

- الاضطراب وصف للرواية إما المقصود أن الراوي الذي اختلف عليه هو ضعيف من الأصل فلا يحتمل هذا النوع من الروايات فهو مضطرب أي أن الاضطراب والاختلاف منه هو ؛ لأنه لا يحتمل أن يروي كل هذه الأوجه ، ويمكن أن يقصد بالاضطراب أن الناقد لا يستطيع أن يرجح وجهاً من هذه الأوجه المختلفة .

المضطرب لغة = هو اختلاف الأمر وفساد نظامه.

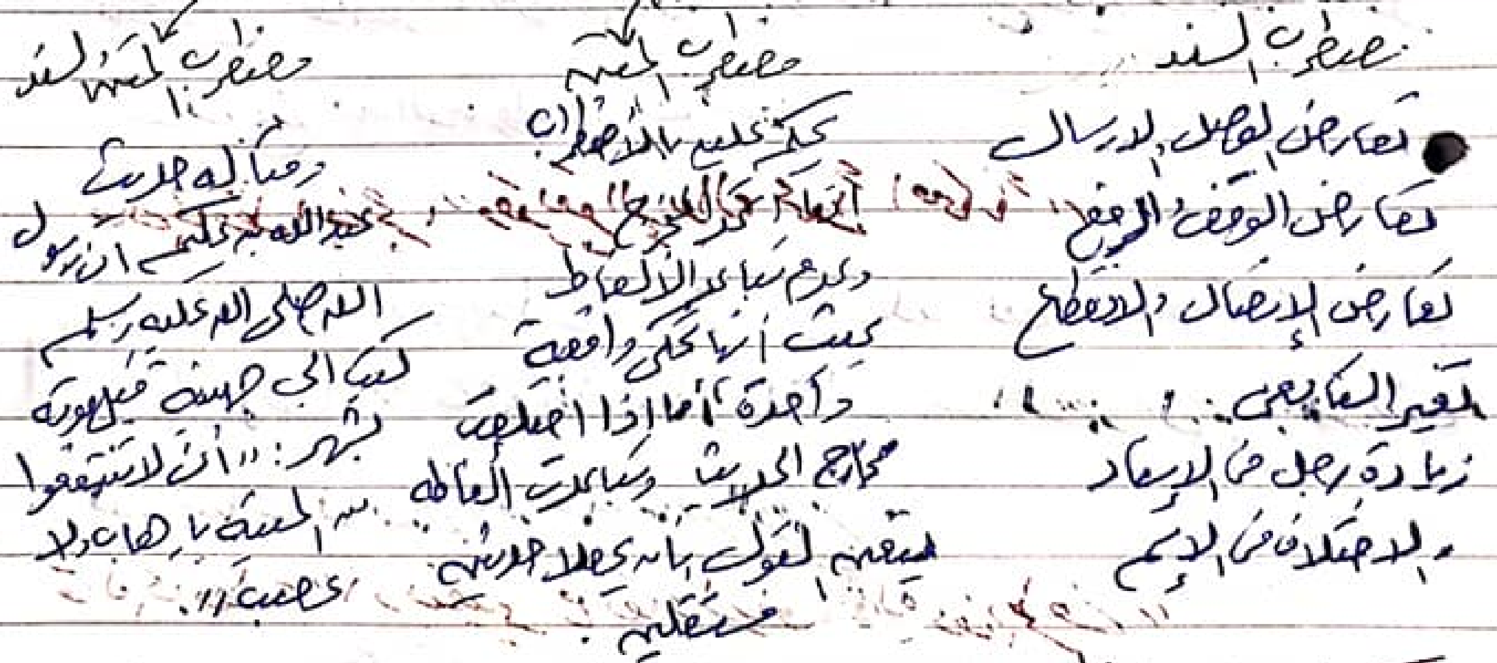
اصطلاحاً = هو الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة ، ولا مرجح بينها ، ولا يمكن الجمع بينهما .

صورة المسألة = راوي تلتقي عنده الأسانيد وربما اختلف الرواة عنه فيروي راوٍ عنه الحديث مرفوعاً وآخر يروي نفس الحديث موقوفاً ، وراوٍ روى نفس الحديث مرسلاً ، فهذا اختلاف ؛ كيف ننظر في هذا الاختلاف : ننظر الراوي الذي

أي الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد هل هو ثقة ثبت وهل هو يحتمل أن يكون له الرواية من أكثر من وجه، وهل هو معروف بكثرة المشايخ والتنويع بينهم أم لا

ثم ننظر إلى الرواة الذين اختلفوا عليه هل هم ثقات حفاظ أم بعضهم ثقة وبعضهم ضعيف. من هنا يمكن أن تصح كل الأوجه ويكون الراوي روى كل هذه الأوجه ويكون كل هذه الأوجه محفوظة، ويمكن أن نرجح بعضها على بعض، ويمكن أن نتوقف عن الترجيح وهذا الذي يمكن أن نسميه بالضعف بالاضطراب لكن هذا الحكم يرجع إلى الناقد وليس إلى الحديث. أما إذا كان الراوي الذي اختلف عليه ضعيفاً أو لا يحتمل هذا الاختلاف فإن تعدد رواياته يحكم عليه هو نفسه بالاضطراب.

أقسام المضطرب



حكم الحديث المضطرب: الحديث المضطرب ضعيف لإشعاره بعدم ضبط راويه.

= لا يعمل به إطلاقاً

تنبيهات = ينبغي الانتباه أن الاضطراب تعرض ما للإسناد ذا البا ، وقد يقع في المتن
غالبا فلا يحكم على اضطراب المتن إلا بعد أن يحكم على اضطراب الإسناد.

قد يوصف الحديث بأنه مضطرب لمجرد وجود الخلاف فيه سواء قلنا بكل الأوجه
أو رجحنا بعضها أو لم نرجح أحداً ، فإن أطلقنا على الراوي ذلك فمعناه مضطرب فالاضطراب
في الحالة الأكثر دلالة . أما مضطرب يعني أن الراوي اضطرب فيه لأن الراوي المتقن
لا يضطرب لأنه حفظ ووقع منه اختلاف ، أما المضطرب لأن المتقن لا يستطيع
أن يرجح أحد الأوجه.

اضطراب الراوي في أحاديثه يفيد أسباب ضعف حفظه ، وكثرة الرواية اضطرب
فيه يقل ، وبالذي يختلف عليه فيه من رواته الأئمة الحفاظ الأثبات بعد سماع حديثه

قد يقع الاضطراب للراوي الثقة في روايته عن شيخ معين لا مطلقاً مثل
هذا الاضطراب منه إلا ما رواه عن ذلك الشيخ

قال الحافظ ابن حجر "وقد يقع الإبدال عمداً امتحاناً" .
وهذا أن الراوي أو الناقد يريد أن يختبر الراوي فيقلب عليه الأحاديث ويغير حاله
وينظر هل هذا الراوي ضابطاً لرواياته أم لا وهذا لا ... فيما يتوقف لذلك
لأنه من باب الاختبار وهو مشار الوقوف.

قال الحافظ = "أو بتغيير مع بقاء السياق فالمصحف والمحرف"
وهو تغيير في شكل الكلام أو في معناه ، والعلماء لا يفرقون بين المصحف والمحرف.

المصحف اصطلاحاً = هو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة
مع بقاء صورة الخط مثلا . (حبان ، وحيان)

(١٢)

أقسامه باعتبار اللفظ

١- تصحيف لفظي = من شكل الكلمات أو إعرابها أو من نقط الحروف أو تغيير هالتغيرها

٢- تصحيف معنوي = وهو التغيير الحاصل في المعنى الخاطئ الذي يتبادر إلى ذهن الراوي متخيله على غير وجهه المقصود.

أقسامه باعتبار موقعه: تصحيف في السند، تصحيف في المتن.

أقسامه باعتبار منشئه: تصحيف البصر، تصحيف السمع.

تعريف المحرف = لغة تغيير الكلمة عن معناها. كما قال الله عن اليهود "يحرفون الكلم عن مواضعه"

اصطلاحاً = هو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير الشكل في الكلمة مع بقاء صورة الخط.

أقسام التحريف:

١- تحريف السند ٢- تحريف المتن - كسره بالفتح حرفت إلى كسره أو ضمه

مقامات = قال الحافظ أكثر التصحيف يقع في السند وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد.

كلمة التصحيف التي تستعمل الآن كلمة التحريف، أكثر العلماء على التسوية بين معنى التصحيف والتحريف.

شرح شيخنا/ حسين عبد الرازق

انتهى المستوى من شرح نخبة الفكر. للشيخ/ ... شوشة

مقطع (١٨)

(٧١)

ص ٢٣٧

(١)

- الدرس الثامن عشر -

الرواية بالمعنى

يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمرادف إلا لعالم بما يحيل المعاني"

الحافظ هنا يتكلم على نوع من تصرف الراوي في الرواية. والراوي الثقة هو الذي يؤدي الرواية كما تحملها بإسنادها ومتنها فهذا أوفق وأضبط، أما إذا غير الراوي شيئاً تعمداً أو غفلة منه فإذا النقص من الراوي هو حذفه لما يلزمه أن يغيره.

أن يغير شيئاً من المتن: أنه يختصر من المتن الكبير الذي له أكثر من جملة أو أن يغير لفظ المتن فيروى بالمعنى

فائدة: الاختصار والتلخيص: الاختصار هو أن تأتي ببعض الكلام المقصود وببعض الألفاظ ولكن تقتصر منه جملاً. أما التلخيص فهو أن تعبر عن معنى كلام معين من لفظك أنت..

• المرادف: أن تستبدل كلمة بكلمة أخرى تراها مرادفة لها.

فابن حجر يقول لا يجوز أن يتعمد الراوي اختصار المتن أو تغيير كلمة بكلمة يراها مرادفة لها إلا إذا كان عالماً بالمعاني وبما يحيل المعاني: أي عالماً بمعنى الكلام وعالماً بمدلولات الألفاظ من لسان العرب حتى لا يقع في خطأ.

• واختصار الحديث والرواية بالمعنى بابهما واحد فإما أن يختصر الراوي جملة أو أكثر من جملة ويترك باقي الحديث أو أنه يغير كلمة بكلمة.

• ويبين الحافظ العراقي أن تقطيع الحديث في الأبواب جائز ما دمت لم تضر بالحديث. ويلتزم عليه كل الأئمة الحفاظ ومنهم ... البخاري

②

من الحديث الواحد يمكن أن يكرره البخاري ويقطعه في أكثر من موضع. وهؤلاء الأئمة أرادوا الاستدلال تحت كل باب بحديث فلو ذكر الحديث الطويل تحت هذا الباب ربما لم ينتبه المتلقي ما هو وجه الاستدلال من هذا الحديث لأن كثير من هؤلاء لم يكونوا يعلقون على الأحاديث ولم يكن يشرح فالعالم يحتاج أن يكون الدليل صحيحًا صريحًا في الدلالة فلو ذكر الحديث بطوله ربما يصعب هذا على المتلقي.

#من الأمثلة التي باختصارها تفسد المعنى:

ترك الاستثناء في قوله صلى الله عليه وسلم "لا يباع الذهب بالذهب إلا سواءً بسواء"

ترك الغاية في قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يباع النخل حتى تزهى"

#ورد في الكتب أحاديث موضوعة (ولكن لا نصحح بها شيئًا) يستدلون بها على جواز الرواية بالمعنى ولكنها لا تثبت.

#الرواية بالمعنى في غير المصنفات إذا كان عالمًا بالمعنى وعالمًا بدلالات الألفاظ

شروط الرواية بالمعنى:

- أن لا يقع التعبد بلفظه - أن لا يقع التخالف في المعنى - أن لا يكون من باب المتشابه كأحاديث الصفات - وأن لا يكون من جوامع الكلم.

مثال لما رواه بالمعنى فغيّر: ما أورده الإمام مسلم في التمييز أن المرجئة رووا حديث جبريل المشهور في السؤال عن الإسلام والإيمان والإحسان فقالوا: إن جبريل جاء يسأل عن شرائع الإسلام، فأرادوا بذلك تصويب مذهبهم

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: ومن جهة المعنى: احتياج إلى شرح الغريب وبيان المشكل"

أي إن صح معنى الرواية فإنه لم يبدأ من العلماء الكبار صنفوا كتباً لبيان غريب الحديث
وكشف مشكل الحديث) من ألفاظ غريب الحديث قليل الاستعمال مما لا يعلمه كثير
من الناس. الإمام أحمد سُئل عن [illegible] فقال سلوا أهل الغريب فإني أكره
أن أتكلم في كتاب الله بالظن فأخطئ، وكان أهل الغريب في هذا الوقت هو القاسم
بن سلام أبو عبيد رحمه الله.

- الإشكال يأتي من ظنه تعارض هذه الرواية مع الوجه الأرجح للعقل من ذلك

المصنفات في الغريب :-

١- أول من صنف: النضر بن شميل، ثم أبو عبيدة معمر بن المثنى وهو أحد الأئمة الكبار في اللغة العربية واعتمد على كتابه الطبري من أول كتابه إلى آخره وأيضاً القرطبي
- ثم الأصمعي عبد الملك بن قريب. ولكن كتبهم مفقودة.

٢- كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام وهو أصل كتب الغريب

٣- ذيل ابن قتيبة على كتاب أبي عبيد. وسماه "غريب الحديث"

٤- ذيل على كتاب ابن قتيبة ثلاثمائة: قاسم بن ثابت السرقسطي الأندلسي "الدلائل في غريب الحديث"، الثاني في أحصى الشروح وهو مخطوط

٥- ثم جاء العلامة أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي فألف "غريب القرآن" و"غريب الحديث"

٦- ذيل على الغريبين أبو موسى المديني في كتاب سماه "المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث" وهو مطبوع كاملاً.

٧- ثم الزمخشري محمود بن عمر فألف "الفائق" = معتزلي

٨- ثم جمع كل تلك ابن الأثير ٦٠٦ هـ في "النهاية في غريب الحديث" وهو شامل.

٤

٩- ثم ذيل عليه السيوطي بكتابيه:
. التذييل والتذنيب على نهاية الغريب.
. الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير.

تنبيه :- الحديث الغريب ليس هو غريب الحديث فهذان نوعان مختلفان.
. الحديث الغريب هو الذي حصل فيه تفرد والغرابة تكون بمعنى الندرة
أما غريب الحديث فهو اللفظ الذي يحتاج إلى بيان.

- قال الشيخ حاتم : الاعتماد الكامل على كتب الغريب ليس صحيحاً فمراد الأمر نسبي
لأن الغرابة أمر نسبي فغريب اليوم ليس غريب الأمس، لكن.

- الجهالة -

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله " ثم الجهالة : وسببها أن الراوي قد تكثر نعوته، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض، وصنفوا فيه الموضح ".

. الشخص إما أن يكون مجهول العين أو الحال لكن لا تعرف عدالته - جهالة العين جهالة الحال. ومن جهالة أسبابها أن الراوي تكثر نعوته فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض معين فيمكنه أن يخفي اسمه خوفاً من أن يعرف أو يخفي اسمه لأن الراوي كان ضعيفاً، ويمكنه أن يوهم أنه أكثر من شيخ.

المفترق
. الموضح لأوهام الجمع والتفريق :- الأئمة ألفوا كتباً في الرواة الذين ادعي أنهم أكثر من واحد بينما هم واحد - أو الرواة الذين هم أكثر من شخص ولكن ظن أنهم شخص واحد - الجمع.

. والراوي يمكنه أن يذكرها بالإسناد باسمه أو باسمه ونسبته إلى أبيه ويمكنه باسمه ونسبته إلى أبيه وإلى جده ويمكنه بنسبته إلى الحرفة - الحذاء أو اللقب - الأعمش

5

المعول - أرويهن ملكي دامعلداً .

الجمع = أنهم جعلوا الأكثر من واحد واحداً ، = لم الذين فأكثر واحداً

التفريعة = أنهم جعلوا شخص الواحد أكثر من شخص = تعدد الواحد اسمين فأكثر .

قصيد

الجهالة = عدم معرفة الراوي بجرح ولا تعديل .

لما نقول أن الراوي مجهول وعليه أن يكون ثقة - لكني لا أقبل حديثه

لأني لا أعلم أنه ثقة فلما صار حديثه مردوداً صار مجروحاً بالجهالة لا

لأننا تحققنا من كونه ضعيفاً ، ولكن لأننا رددنا روايته لعدم المعرفة الحالة .

الذين صنفوا كتب الضعفاء وهم جرحهم ادخلوا المجهولين مع أنهم لم يعلموا

حالتهم لكن ادخلوهم لأنهم توقفوا عن قبول رواياتهم . من جملة هذه الكتب ما جمع

اربع كتب = الكامل لابن عدي ، الضعفاء للعقيلي ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم

وكتاب ميزان الاعتدال للذهبي جمع أكثرها .

يأتي راو يسمى بشيء يعرف بالشهرة به فيوهم أنه أكثر من شيخ لكنه نفس الرواية

الأمثلة على هذا

١- أمثلة من مثل به ذلك :

. محمد بن السائب بن بشر الكلبي محمد بن سعيد المصلوب الزنديق ... .

٢. أمثلة من قول ذلك تعمداً :

عطية بن سعيد العوفي ، الوليد بن مسلم ، ابن جريج نقية عن الوليد

قال الحافظ : "وقد يكون مقلاً فلا يكثر الأخذ عنه ، وصنفوا فيه الوحدان"

أي الراوي مقل لا يكثر الأخذ عنه ؟ أي لا يكثر الأحاديث والرواة عنه

وصنفوا في هذا النوع كتب تسمى الوحدان .

ومن أسباب عدم معرفتنا لحال الراوي أن يكون الراوي مقلاً من الرواية ، فلم يرو عنه كثير من الرواة فبالتالي نجهل حاله .

أمثلة للوحدان :

. عمرو بن حريث لم يرو عنه غير ابن الحكم .

. جبار الطائي لم يرو عنه غيرا بن الحكم .

. عمرو بن أبان الحكم بن حزن لم يرو عنه غير الزهري .

وصنف الإمام مسلم في هذا الباب " الوحدان للإمام مسلم " .

. كتب المنفردات والوحدان لا تختص بالمجاهيل ، ولكن مظنة المجاهيل فقط ، ولا يلزم من رواية راو واحد لحاله ، فقد يوثقه هو أو غيره من نقف عند حد لحاله .

قال الحافظ : " أو لا يسمى - اختصاراً - وفيه المبهمات " .

أي من جملة الأسباب التي لا نعرف بها حال الراوي أن لا يسمى - اختصاراً - أي لا يذكر فكيف ، التعرف على معرفة اسم المبهم نعرفه من طرق أخرى مسمى فيها ، وصنفوا في هذا النوع المبهمات . كأن تقول حدثني رجل أو من حكى أو عن فلان أو شيخ أو ابن فلان أي لا يسميه فهذا يسمى المبهم . ونعرفه بجمع الطرق .

والمبهمات تكون في الإسناد حدثني رجل . وفي المتن = أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم كذا أو أن رجلاً قال فقال له كذا ...

قال الحافظ : " ولا يقبل المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح " .

أي لا يقبل الراوي المبهم حتى لو قيل أنه ثقة أي لو قال شخص " حدثني فلان الثقة " أو حدثني رجل ثقة " لا يقبل هذا لاحتمال أن يكون هذا ثقة عند هذا

المحدث، ولا يكون ثقة عند النقاد.

تتبع بعض العلماء المبهمات الحديثية مثل: حدثني الثقة في كلام مالك والشافعي

كما في "البحر المحيط" و"تدريب الراوي" و"تعجيل المنفعة".

قال المحقق: "وأما من سمي وانفرد راو واحد عنه فمجهول العين، وإن كان اثنان فصاعدًا ولم يوثق فمجهول الحال، وهو المستور".

أي من عرفناه باسمه ولكن روى عنه واحد فقط فهذا يسميه ابن حجر مجهول العين، أو روى عنه اثنان أو أكثر ولكن لم يوثقه أحد فهذا معلوم لعينه لكنه مجهول الحال ويسميه المستور.

تنبيه: سوّى ابن كثير وابن حجر بين مجهول العين والمبهم من الأثر أي كلاهما لا تقبل روايته.

نقل ابن حجر في "النزهة" وتقي الدين الشمني في "العالي الرتبة" والمناوي في "اليواقيت والدرر": أن الجمهور على رد رواية المجهول الحال، وغيرهم يردون رواية المجهول العين والمبهم لأسباب أخرى.

شرح تحبيب العلم

شرح المجموعة ١

تفضل !! ٢٠١١/٣/١٤

MARCH 14 Monday 2011 الاثنين ١٤

٥ برمهات ١٧٢٧ — ٩ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ

(١)

في صحيح مسلم وغيره من طريق ابن شهاب الإمام الزهري رحمه الله عن عامر بن واثلة قال إن نافع بن الحارث لقي عمر بن الخطاب بعسفان وكان عمر يستعمله على مكة - فقال عمر: من استعملت على أهل الوادي؟ فقال ابن أبزى، قال ومن ابن أبزى؟ قال مولى من موالينا، فقال عمر فاستخلفت عليهم مولى؟ فقال إنه قارئ لكتاب الله وإنه عالم بالفرائض. فقال عمر رضي الله عنه: أما إن نبيكم قد قال: "إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين".

أهم ما يكون لطالب العلم هو العلم بكتاب الله.

١- العلم بكتاب الله هو غاية طلب العلم

٢- دور طالب العلم تجاه كتاب الله تبارك وتعالى

٣- مقدمات العلم بكتاب الله

٤- طرق معرفة الاتقان لكتاب الله حفظا

٥- كيف تجعل كتاب الله حاضراً متناسباً مع أحوالك ولديك

MARCH 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30
Rabia1 / Rabia2 1432 26 27 28 29 30 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24

٤- العلم بكتاب الله هو غاية طلب العلم:

فالهداية من كتاب الله تعالى وحده ،
الوحي فيه تشريع - تحليل وتحريم ، وعد ووعيد
وكل ذلك رحمة من الله رحمة منه كذلك موعظة بتفصيل
ما سلف من الأمم، للآخرين وذكرها فيه كل منها ليعتبر
الناس ، فلخص الوحي مقاصده هو التشريع في التحليل والتحريم
وهو حكمة ورحمة من الله تبارك وتعالى ، والوعد والوعيد
والهدف منه استقامة وحذر من أخطار والموعظة بذكر
القصص من سابقهم ومن مآل المؤمنين ومآل الآخرين
الغاية من هذه القصص الاعتبار كما ذكرت الشافعي
في مقدمة كتابه "الرسالة"
قال الشافعي: "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة
إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها"
قال تعالى: "وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل
إليهم ولعلهم يتفكرون" وقال: "ونزلنا عليك الكتاب تبيانا
لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين"

- دور طالب العلم تجاه القرآن

المطلوب واجب طالب العلم تجاه القرآن: أن تفهم معناه وأن تستقيم عليه "فاستقم كما أمرت"

الله سبحانه وتعالى بين أن هدى الدنيا بسبب ما أوحاه إليه من أمر الله محمد صلى الله عليه وسلم أن محمدًا بذلك أفهم الناس

قال الله تعالى: "قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي" وقال الله سبحانه وتعالى للنبي صلى الله عليه وسلم: "وكذلك أوحينا إليك روحًا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورًا نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم"

كما سأل سعد بن هشام أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن خلق النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: ألست تقرأ القرآن؟ قال بلى، قالت كان خلقه القرآن.

فهذا هو واجب طالب العلم تجاه القرآن.

- مقدمات العلم بكتاب الله:

أول أمر في العلم بكتاب الله أن تعرف أن كتاب الله نزل بلسان العرب، وأهم المقدمات اللغة العربية

لفقه كتاب الله، هو أن نفقه اللسان الذي نزل به كتاب الله، والإمام الشافعي صدر كتابه بهذا المعنى أن كتاب الله نزل بلسان العرب ثم تحدث عن خصائص هذا اللسان ثم بين أن أحدا لا يستطيع أن يفقه كتاب الله إلا بعد أن يكون ملماً بلسان العرب.

العلم بحديث النبي صلى الله عليه وسلم:

فالنبي صلى الله عليه وسلم هو المبلغ وهو المبين كذلك لمعنى كتاب الله. يبين معنى كتاب الله بقوله وفعله وتقريره. قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم "وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون"

حديث النبي صلى الله عليه وسلم وسنته هي بيان تفصيلي للوحي

العلم بأصول التفسير: أن تعرف كيف تفسر القرآن، كيف تفهم النص القرآني.

العلم بأصول الفقه:

ولا تقتصر أن يبين: ١- ما هي الأدلة الشرعية
٢- كيف نفهم هذه الأدلة، كيف نخرج...

ومن أعظم هذه الأدلة وكل الأدلة فرع عنه كتاب الله تبارك وتعالى. لذلك دراسة أصول الفقه هي أحد العناصر المهمة والمقدمات الرئيسة لفقه كتاب الله

مصادر التراث الأثرية المتخصصة في تفسير القرآن:

تفسير الإمام ابن جرير الطبري مقدمة لهذه التفسيرات ومعه غيره كثير.

④ خطة مقترحة لإتقان كتاب الله:

أول أمر حتى نتقن كتاب الله حتى نصبر عليه أن نعرف فضل الإقبال على الاتقان لكتاب الله فإن الإنسان لا يصبر على شيء حتى يعرف قدر هذا الشيء ويعرف ثوابه وفضله قال النبي صلى الله عليه وسلم "خيركم من تعلم القرآن وعلمه". هذا الحديث جعل أبا عبد الرحمن السلمي وهو تابعي كريم ثقة ثبت إمام محدث، جعله يمكث أكثر من عشرين عاماً

~~يمكث هذه المدة في المسجد يعلم الناس كتاب الله~~ جلالة القوم لماذا تجلس كل هذا الوقت لتعليم كتاب الله روى لهم هذا الحديث ثم قال هذا هو الذي أقعدني مقعدي هذا.

إذا الأحاديث كثيرة تشير إلى فضل المهارة بالقرآن
وفضل إتقان القرآن
لما سأل المشركون النبي صلى الله عليه وسلم آيات
قال الله تبارك وتعالى: "أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك
الكتاب يتلى عليهم" وقال عن القرآن "بل هو آيات
بينات في صدور الذين أوتوا العلم" ففضل القرآن
عظيم جداً ومن ذلك أن الماهر بالقرآن مع السفرة
الكرام البررة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
ومن حديث أخرجه أهل العلم يقال لقارئ القرآن
اقرأ وارتق ورتل فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها
هذه الأحاديث إذا استحضرها طالب العلم فإنه بإذن
الله تبارك وتعالى سيصبر على تعلم كتاب الله، لذا كتاب
الله عز وجل كتاب التفريغ وكتاب الأعمال وكتاب أن
يكون منه مركزية من طلبك فإنه لم يكن كذلك فإنك
لمسألة هذا المهم لحفظ الإتقان.

أما في القراءة، للتلاوة فالأجر كثير بالحرف الحسنة بعشر حسنات

وبال من الحسنات تأتيك عن طريق القراءة جمًّا فالله الله يا أخي المحافظة

على الحفظ.

إن مما لديك لحفظ كتاب الله، ما يهديك لنفسك على

تعلم كتاب الله، هذه هي العبارة لنفسك. والشيطان

يريد لك أن يصدك عن هذه العبارة. ويريد أن يضعف

لك الأجر. ويريد أن تفقد الثقة من نفسك

لابد أن تسعى في حفظ كتاب الله، هذا السعي للمؤمن سيكون

لك حرزًا وسترًا من الدنيا حينما تكون ماهرًا في كتاب الله تتلوه

كما تتلو الفاتحة.

أن تذكر نفسك دومًا كلما فترت همتك بفضل القرآن وبكلام شيخك

وأن الله سبحانه إذا أحب عبدًا [illegible] ومن علامات حب الله

للعبد أن يصرف قلبه للقرآن الكريم.

286 • 79

وتذكير النفس .. [illegible] بفضل الثواب إن الحسنات يذهبن السيئات

أن تذكر نفسك دومًا بفضيلة ما تفعل.

MARCH	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31
	T	W	T	F	S	S	M	T	W	T	F	S	S	M	T	W	T	F	S	S	M	T	W	T	F	S	S	M	T	W	T
Rabia1 / Rabia2 1432	26	27	28	29	30	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26

قال الله تعالى: "وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون" أي أن الإنسان لا يصبر على شيء صعب إلا إذا أيقن بثوابه

"إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم"

"قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء"

تصور أن هذا القرآن فيه شفاؤك وفيه دوائك وفيه راحتك، فلو احتسبت الوقت الذي تعطيه للقرآن أعطاك الله عليه بركة في تفاصيل حياتك.

أن يكون للقرآن وقت في يومك، لا يمر عليك يوم إلا وللقرآن فيه دور، إما بالقراءة أو بالحفظ أو بالتذكير أو بالتدبر أو بتصحيح أخطائك.

خطوات حتى تحيا بالقرآن:

١ - حب الأشياء إلى الله أدومها وإن قل فيصححه

المراجعة ولو بالقليل أفضل من الكثير المنقطع.

اجعل للقرآن في يومك على الأقل نصف ساعة..

ثم لعلك عندما تقرأ ما تقرؤها = أي من حفظه، الماهر بالقرآن

مع السفرة الكرام البررة، فيما تدخل على حفظ كتاب الله

تذكر هذه المعاني.

الخطوة الأولى في حفظ كتاب الله:

١- ليس لكتاب الله سورة ينبغي أن يبدأ بها الطالب أو

مريد الحفظ = ليس لحفظ القرآن بداية يجب أن

تبدأ منها. فيا لك أن تبدأ بالسور التي تقرأها بسهولة عليك

وترى أنك تميل إليها وتحبها أكثر.

٢- أن تستمع إلى القدر الذي تريد أن تحفظه من شيخ متقن

قبل أن تبدأ بالقراءة على شيخ متقن. = المصحف المرتل السريع

٣- أن تقرأ أنت هذا القدر على شيخ أو أي أحد متقن لكتاب

الله. وإن لم يتيسر لك أحد فعلى قدر الاستطاعة

٤- تكرار القراءة من المصحف. النظر إلى المصحف

مع التكرار

٥- حاول أن لا تضع لنفسك وردًا من الحفظ مرتبطًا بقدر

الصلوات، ولتقوية الآيات ارتباط ذلك بالوقت كتابة
أو صفحة سابقة. حدد وقتاً للحفظ
واجعل لكل المحفوظ جدة واحدة وكذلك أن
تعرف المعنى العام الذي تريد أن تحفظه على الأقل
مثل المختصر في التفسير) أو أي مختصر.

٦- تكرار ما تحفظ: تكرر الصفحة كل اليوم أقل من
الصلوات، المراجعة بهذا الشكل تثبت هذه السورة
في نفسك وتقرأها بطلاقة كما تقرأ الفاتحة.
الحفظ ليس له إلا معنى واحد: **التكرار**
قال النبي صلى الله عليه وسلم تعاهدوا القرآن
فهو أشد تفلتاً من الإبل في عقلها!!
وبعضهم من يشتكي أن نسيان الإنسان القرآن
إذا كان ذلك بتفريط منه.

٦- لا يدرك الصواب من يخشى الخطأ: لا تتركه
تلاوتك لأنه يصل إلى الإتقان الإعراض منه

١٠٧

الاحتفاظ بالخطأ. أما الإنسان الذي يريد أن يحفظ هو الإنسان الذي يريد أن يعمل، أما إذا قررت أن تعمل فيجب أن تكون معطياً نفسك على إمكان حدوث الخطأ لتتفادى أن تقع في الخطأ.

٧- تسميع الحفظ على التي سحفظ [illegible] يستمع

٨- تكرار الاستماع.

٩- تعلم ما تحفظ [illegible] آخر للمراجعة.

#5 كيف تجعل كتاب الله حاضراً في بيتك؟

كثير من العلماء الذين تركوا تعليم كتاب الله في بداية طريق طلب العلم أعلنهم على أنه [illegible] الإتقان [illegible] الكتاب والتفرغ له. [illegible] منهم أتم ربع القرآن. فلابد أن يكون لكتاب الله وقت في يومك [illegible] [illegible] وأن تحاسب نفسك على ذلك.

#1 الاستعاذة تعظم في النفس أهل شأنه تعظيمها في نفسك

أي الاستعاذة تبلغ في النفس متعلق من نفسك

فلا تعجبوا أبداً أن تكون كلها لملك من كتاب الله كثير
أبنائك علم لكتاب الله ، أي
تعمل عليه ثم تستشعر كثير الكلام عن القرآن
تستشعر ذلك ثانية تكون ، أن تكون أنت
كثير الكلام عن فضل القرآن وعن ثوابه ،
أصلاً متقناً لكتاب الله ، تسعى في اتقان كتاب الله على الأقل
أن تكون صورة حقيقية لصاحب كتاب الله ، لوقوف عند
حدوده .
أي حين يرى أبناؤك أنك وقاف عند كتاب الله ، تتركه
به تستشعر معانيه . تلك من يكون تعرّف ، فعلاقة
وهذا كافي لإيصال هذا المعنى أبلغ من أي كلام
أو دروس ، وأبلغ من أن تأتي لهم بأفضل شيء وأفضل
وأغلظ من أفضل مرجع ، أي حين يرى أبناؤك ذلك واقعاً
عملياً مثله .

281.84 التربية بالعمل تربية غير مباشرة لكنها مؤثرة جداً

هذا أمر مهم إذا كنت تبغي ما بعده
" أن تثبت أبناءك في كتاب الله ،

أن تجعل لكتاب الله لهم أكرا همام اجبارا (...)

الغاية الرئيسية من كتاب الله أن يحب ولدك كتاب الله.

هذه هي الخطوة الأولى وهي الممهدة لكل ما بعده. كل الذي بعده أيسر منه وتقديرا كبيرهم من كتاب الله تقديرا تصبرهم على ... على الصبر على حفظه. والإنسان اذا أحب ما يعمله أبدع فيه أما اذا أجبر على ما يعمله فغاية ما تفعله أنه يكلف أن تفعله لكنه لا يحبه ولا يستمتع به

كيف نحببهم الى القرآن؟

تذكر فضله يوميا وأنت تقوم به وتعمل به، يكون منه الفلاحة من ... القرآن، القوة من استحضار الآيات والتشجيع - سلوك الإيثار - هذا الإنجاز أثره قوي جدا

كيف أجعل للقرآن نفهم معناه:

بين له المعنى الإجمالي للآيات. وبين لهم فضائل القرآن.

مجلس لكتاب الله في البيت!

برنامج للبلكونة، ورد اليومي، تفسير القرآن، التفسير الميسر، مدرسة فضائل القرآن.

كيف تجعل الأولاد يقبلون على حفظ كتاب الله؟

١- ألا تكره سورة ترى أنها صعبة عليه، وابدأ له بالسور القصيرة حتى يتشجع، ٢- التشجيع، التصفيق والثناء، ولكن احكم كل هذه الأمور كيف له القرآن. اجعل ابنك يحفظ القرآن لنفسه وليس للمسابقات، وليس ليتفاخر أمام الناس.

لا تجعله يغار، لا تجعله يحسد أو يعايرها تحته بغيرة حتى لو حتى أمور الخير، حتى لا يحسد الآخرين: اجعله يعلم نفسه بنفسه، واجعله ينافس نفسه، واجعله يجتهد لنفسه عيش، ولذلك طفولته سنة مع ذلك اجعل القرآن راحة له، لا تجعله اجباراً له وإكراهاً.

اجعله يتعلم القرآن لأنه هدى.

حلما استطعت أن تحبب القرآن لطفلك، وكلما استطعت أن تجعل القرآن محلاً جمالوهة حشك ح ما يسكم تصمها عند حفظه، هدا والله أعظم ما تملكه أن تقدمه لابنك من خلال كتاب الله، أما الحفظ فيأتي شيئاً فشيئاً.

MARCH	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31
	T	W	T	F	S	S	M	T	W	T	F	S	S	M	T	W	T	F	S	S	M	T	W	T	F	S	S	M	T	W	T
Rabia1 / Rabia2 1432	26	27	28	29	30	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26

- النهج المتقن في شرح نخبة الفكر -

①

الدرس الثالث عشر   مقطع ١٨   صـ ٥٢

" البدعـــة "

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: " ثم البدعة: إما بمكفر أو بمفسق: فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور ".

الحديث هنا عن أحد الأمور التي يتكلم في الراوي بسببها وهذا من أسباب العدالة وليس من أسباب الضبط، لأن الراوي ينظر إليه من جهتين: من جهة صدقه وديانته واعتقاده ومن جهة حفظه وأدائه لما رواه على الوجه الذي تحمل به. فأحد هذه الأمور وهي البدعة وهذا طعن في العدالة. المقصود بالبدعة هنا: مخالفة السنة في أي باب من الأبواب السلوك أو الإيمان أو الاعتقاد والعبادات ففي هذه الأبواب الثلاثة كل ما خالف فيه السنة فهو بدعة.

لكن الحديث هنا عن البدع الاعتقادية، مخالفة للسنة في باب الإيمان أو الصفات أو القدر أو الصحابة أو اليوم الآخر أو الغيبيات أو نحو ذلك.

فمتى الحديث عن الراوي غالبا ما يكون هذا الراوي كذلك ولكن لو كان هذا الراوي صاحب بدعة أو قال بقول مبتدع أو فعل فعلاً مبتدعاً، هل هذا يقدح في عدالته؟ وهل يؤثر ذلك على قبول روايته وهذا هو محل البحث؟

المذهب الأول: أنه لا بأس إن كان مقصوده الله وطلب الحق واجتهد فأخطأ فإنه من أهل الاجتهاد في أي باب من أبواب الحياة فضلاً عن أبواب الدين لأنه إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد معذور فيه وصوابه مأجور عليه.

٧

المبحث هنا هو: هل هذا الراوي الذي أكدنا مخالفته للسنة العقدية هل إذا مرجعا نقبل حديثه أم لا؟

إذا حكم العلماء بكفر هذا الراوي بسبب بدعته فلا نقبل روايته، أما الراوي الذي لم يكفر ببدعته لا نرد روايته؛ لأن هذا الراوي إن كان غير ضابط نرد روايته لعدم ضبطه، أما إن كان هذا الراوي على بدعة ولكنه ضابط ويوافق الثقات فإننا نقبل روايته وعلى هذا كان أئمة العلم.

الأئمة الذين اشترطوا ضبط الراوي وثقته لم تمنعهم بدعة الراوي من إخراج حديثه. لأن هذا الراوي ناقل ما الذي نريده في النقل الصدق والحفظ، فإذا تأكدنا صدقه وحفظه فهذا الراوي يقبل. وأيضا إذا كان هذا الراوي سيئا إماما في العقيدة وفي السنة وفي الاتباع لكنه لم يكن ضابطا لن نقبل حديثه فلا بد أن تتوفر فيه ضوابط القبول.

قال سفيان بن عيينة حدثنا "عبد الملك بن أعين وكان شيعيا وكان عندنا رافضيا صاحب رأي" أي هو قبل أن يروي عنه مع أنه كان رافضيا أو شيعيا بناء على أنه ثقة لكنه لم يكن سنيا ولكنه ضابطا للرواية.

قال ابن دقيق العيد "والذي تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية إذ لا نكفر أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة فإذا اعتقدنا ذلك وانضم إليه التقوى والورع والضبط والخوف من الله فقد حصل معتبر الرواية ما نريده أخذناه عليه بدعته ورأيه ولنا صدقه وحفظه".

وممن وثقه يحيى القطان وعلي بن المديني ومحمد بن عمار الموصلي والعجلي والخطيب البغدادي.

قال علي بن المديني: "قلت ليحيى القطان إن عبد الرحمن بن مهدي يقول أترك من كان رأساً في البدعة يدعو إليها قال كيف تصنع بقتادة، وابن أبي رواد وعمر بن ذر، وذكر قوماً

قال يحيى: "إن ترك هذا الصنف ترك ناساً كثيراً".

وقد سأل الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عن علي بن غراب قال كان صاحب حديث بصيراً به، قيل له: أليس هو ضعيفاً؟ قال إنه كان يتشيع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يبصر الحديث بعد أن لا يكون كذوباً للتشيع أو القدر، ولست براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح الموصلي"

مناط النظر في الراوي إلى أمرين = الحفظ والصدق = فإذا عرفنا عن راوٍ أنه إذا روى مثل الثقات أو تابعهم أو اشترك معهم ووافقهم وكان صادقاً فإننا لا نرد روايته وإن كنا ننكر عليه بدعته.

قال الحافظ ابن حجر: "والثاني: يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته، إلا إن روى ما يقوي بدعته، فيرد على المختار، وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي"

هنا لم ننظر إلى الراوي فحسب بل نظرنا إلى أمرين: هل هذا الراوي يدعو لبدعته أم أنه مبتدع في نفسه، هل هو رأس من رؤوس البدعة أم أنه من جملة من قالوا بهذه البدعة الأمر الثاني ننظر إلى روايته هل هي تقوي البدعة؟ هل روى شيئاً منكراً يقوي بدعته

لو أن الراوي عندنا صادق متقن لا يتعمد الكذب، اختبرنا روايته أنه

ومن أمثلة الثقات ... من البصرة ودعا إليه لكنه لم يحمله هذا على الكذب في الرواية فنقبل روايته ولكن عمل الأئمة ... لكن بعضهم ... كان هذا المعتقد ... العلماء لم ... قال لو كان رأساً في البدعة أو داعياً لا نقبل روايته. هذا ما وقع في الرواية ليس صحيحاً لدى العلماء الذين صنفوا كثيراً في الصحيح رووا عن رواة هم رؤوس في البدعة ومع ذلك قبلوا روايتهم.

فائدة: لو افترضنا أن هذا الراوي الذي هو عندنا ضابط صادق ثقة في روايته واحدة كذب هذه الرواية لتقوي بدعته فهو ساقط كذاب. وإذا ما قولنا تقوي بدعته: ينبغي أن يكون من الشيء الذي هو بدعة متعلق ولا يكون من ... شيئاً من الفرقة الأخرى.

محل البحث هنا: راوٍ صادق ثقة ضابط لكن عنده بدعة ولم يصل إلى الكفر، هذا الراوي نقبل روايته، لأنه راوٍ وليس رائي أي لا ننقل له رأيه، وإنما ننقل روايته وقد تحققنا أنه إذا اشترطناه من الثقات صادق ضابط ... لو انفرد يحتج بروايته. إذا روى ما يشهد له أنه يوافق بدعته ننظر هل هو متعلق يوافق بدعته أم لا ولو ... أنه نصر لبدعته، لا لأنه يمكن أن يكون قصد الكذب لأننا لو افترضنا أنه قصد الكذب فهو ساقط خارج هذا الكلام.

محل الأئمة المتقدمين الكبار الذين حرصوا على تدوين الأحاديث الصحيحة اعتمدوا هؤلاء الرواة إذا كانوا ثقات حفاظ متقنين وصادقين.

قال ابن حجر: "ثم سوء الحفظ، إن كان لازماً فهو الشاذ على رأي، أو طارئاً فالمختلط"

أي من الأسباب التي يجرح بها الراوي "سوء الحفظ" أي دائماً يخالف الثقات فلو كان هذا لازماً له يصبح هذا الراوي منكر الحديث أو شاذ الحديث.

سيء الحفظ: سوء الحفظ حكمه أن يطلق السامع أن يكون الراوي متهم بالكذب ولكنه أن يسقط ضبطه ويبقى عدالته

الصور التي يتحقق بها سوء الحفظ:

- مخالفة الثقات: مخالفة في الأسانيد - كوصل المرسل - ورفع الموقوف - الجمع بين الرواة مع اختلافهم في حمل الحديث بعضهم على بعض - قبول التلقين
- التصحيف: إذا حدث من كتبه ويقع هذا بسبب عدم ضبط الكتاب - عدم ضبط المتون.

ما هي الأسباب التي تجعل الراوي سيء الحفظ:

سبب لازم هو خلقي = ضعف الذاكرة، كثرة النسيان

سبب طارئ = كالكبر أو ذهاب البصر أو احتراق كتبه أو غير ذلك

معنى الاختلاط = فساد العقل بالخرف، لتقدم السن غالباً أو لعوارض أخرى.

أمثلة المختلطين:

١- صالح بن نبهان مولى التوأمة قال ابن معين: ثقة خرف قبل أن يموت

٢- عبد الرزاق بن همام، قال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره، كتب عنه أحاديث مناكير.

حكم حديث المختلط:

لا يخرج عن أربعة أحوال

١- من روى عنه قبل الاختلاط: حديثه مقبول باتفاق

٢- من روى عنه بعد الاختلاط

٣- من روى عنه في الحالين، قبل وبعد الاختلاط

٤- من لم يعلم عليه.

وهو كلام الثلاثة يتوقف فيه من انتظار المتابعات والشواهد فإن وجد ما يقويه قبلناه.

التلفظ عند الاستدلال = الحكم لا يخرج عن الضعف يقع في مجال الصحة لا الحسن.

التعبير: السياق القليل.

قال الحافظ: ومتى توبع سيء الحفظ بمعتبر، وكذا المستور والمرسل والمدلس، صار حديثهم حسنا لا لذاته، بل بالمجموع.

الحديث الحسن لغيره: بأنه حديث وجد فيه سبب الضعف ولم يتحقق من قوله الكذب منه فهذا الحديث نتوقف فيه كما قال الإمام أحمد: الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه وقد يكون أيضا منكر.

مثال المتابعة هنا = حديث فيه سبب الضعف لم يتحقق من نكارته، فإذا جاءت أحاديث أخرى من مستواه أو أعلى فإنه يرتقي من حالة الضعيف حسنا بالمجموع.

تعريف الحسن لغيره: قال السخاوي في "التوضيح الأبهر" ما كان سنده بالعدل القاصر في الضبط وبالضعف بما عدا الكذب إذا اعتضد من غير شذوذ وعلة.

. الاعتبار له دلالات منها: جمع الطرق ومنها التقوية ومنها الإعلال.

من هو الراوي الذي يمكن أن يعتبر به؟

راوٍ ضعيف لكن ضعفه من جهة قلة الحفظ لم يصل إلى الترك والنكارة، ولم نتحقق من وجود النكارة في روايته الخصيصة التي نريد أن نقويها، ليس هو متهم بعدالته أو متهم بفسق أو كذب.

حكمه: الحديث الذي روي بسند أو ضعيف وجاء أكثر من طريق يرفع من شأنه هل يحتج به ويبنى عليه الأحكام، يعمل به في فضائل الأعمال لكن لا يبنى عليه الأحكام كما ذكر الشارح. والتحقيق أن هذا كلام نظري لأن

هذه الرواية التي جاءت من الذي ضعفوه إما أن تكون موافقة أو جاءت بمعنى تشهد له بالشواهد ولم ينفرد بمعنى خاص فهي مقبولة وإما أن تكون أتت بمعنى مخالف فهي مردودة، وإما أن أتت بمعنى انفردت به، فلو انفردت هي بمعنى جديد أو بحكم جديد، فالأصح أنها تحتاج إلى تأمل ونظر، لا نقطع أنها ترد ولا نقطع أنها تقبل.

أنواع مشابهة للحسن لغيره:

١- الحسن بمجموع الطرق ٢- الحسن لشواهده أو المتابعات.
٣- الحسن المجازي ٤- الحسن المعتقد.
٥- الضعيف المحتمل ٦- له أصل.
٧- له طرق يشد بعضها بعضاً ٨- إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة.
٩- يتقوى بشواهده ١٠- الصالح.

- المنهج المبتكر شرح نخبة الفكر -
للشيخ د/ أحمد الشربيني .

شيخ/ السيد عبد الرحمن

تابع ١٩

(١)

- الدرس الرابع عشر -

ص ٢٦٩

قال ابن حجر رحمه الله: "ثم الإسناد إما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحاً أو حكماً من قوله أو فعله أو تقريره".

من هذا المبحث قسم ابن حجر الأخبار باعتبار من يسند إليه الكلام أو القصة أو الفعل، أنواع ثلاثة: فهذا المتن يمكن أن يكون حديثاً قدسياً من كلام الله تبارك وتعالى، أو ما أضافه النبي إلى الله تبارك وتعالى، ويمكن أن يكون حديثاً مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قوله أو فعله أو تقريره، ويمكن أن يكون من كلام الصحابة الكرام فيكون موقوفاً، ويمكن أن يكون من كلام التابعين ويمكن أن يكون مروياً عن بني إسرائيل.

(فائدة) = وصفك لحديث معين أنه مرفوع لا يقتضي أنه متصل ولا أنه صحيح معناها أن الكلام أضيف منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد لا يكون صحيحاً.

التقرير = هو أن يحدث بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينكره ولعل هذا من السنة لأن الله سبحانه وتعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يبلغ ما نزل إليه من ربه فلو سكت النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فسكوته ليس كسكوت غيره، وسكوته إقرار إلا إذا جاءت قرينة تدل على أن هذا الأمر فسخ أو أنه تغير أو أن النبي صلى الله عليه وسلم عقب عليه بما يفيد ...

= المرفوع نوعان: مرفوع أنه نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو أنه يأخذ حكم الرفع. أي رواه الصحابي من نفسه لكن جاءت قرينة

تدل على أن الصحابي الكريم أخذه من النبي صلى الله عليه وسلم.

الإسرائيليات: التي جاءت من بني إسرائيل - روايات أخذت من كتبهم أو من أفواه بني إسرائيل الذين أسلموا (مثل كعب بن ماتع الحميري) أو من الذين بقوا على كفرهم.

الحديث المرفوع حكماً لا لفظاً: هو قول يقوله الصحابي، فإما أن يكون اجتهاداً من الصحابي أو أن يكون أخذه الصحابي من بني إسرائيل، أو أن يكون الصحابي أخذه من النبي صلى الله عليه وسلم. فخرج هنا ما كان اجتهاداً لأنه إما أخذه من بني إسرائيل وإما أخذه من النبي صلى الله عليه وسلم.

فائدة: الإسرائيليات: هي ما يروى عن بني إسرائيل، هو باب من أبواب العلم، لكن النبي صلى الله عليه وسلم حدد معياراً مقالاً: "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ولا تصدقوهم ولا تكذبوهم". ولو لم يعلم الصحابة علماً أن شيئاً من الرواية لم يأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الرواية والأخذ عنهم، ولو كان كل ما يقولونه صدقاً أو كذباً لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم لا تصدقوهم ولا تكذبوهم.

وقد رجع الصحابة رضي الله عنهم إلى بعض أهل الكتاب حين سألوهم عن التفسير أو عن بعض المعاني التي يظنون أن عندهم علماً بها. ولم يعتمد الصحابة ذلك وحده، والمراد أنه صلى الله عليه وسلم لكنهم يمكنهم أن يستأنسوا بها لما بيان جملة من القرآن من قصة جاءت عن بني إسرائيل ومع ذلك ورد فيهم إنكار كثير من هذه الإسرائيليات.

المقصود هنا: أن هذا الصحابي يورد كلاماً - وهو أنه أخذ من أهل الكتاب - لا مجال للاجتهاد فيه، ترتب أن هذا لا يحكم أخذه من بعض أهل الكتاب.

ومن أمثلة هؤلاء الصحابة الكرام: عبد الله بن عمرو بن العاص من أصحاب الكتب من التوراة يوم اليرموك فكان يحدث منها، سلمان الفارسي، أبو هريرة كان يروي عن كعب الأحبار وكعب الأحبار أسلم رضي الله عنه لأنه كان من بني إسرائيل.

منهج الصحابة والتابعين الكرام الذين حدثوا عن أهل الكتاب ورووا أخبار أهل الكتاب:

لا يصح هنا أن نرجع إلى المحدثين فحسب، وإنما يجب أن نرجع إلى المفسرين، لأن المفسرين من الصحابة والتابعين الذين اعتمدوا الإسرائيليات كلهم بعيد جميعهم عن طرح التفسير، فلا يصح أبداً أن نهمل منهج هؤلاء. لأن كثير من الناس يؤلف كتاباً ويجعل من ميزات هذا الكتاب أنه ليس فيه روايات عن بني إسرائيل، هذا عيب وليست ميزة لأن الصحابة الكرام وهم أهل مثل تعظيماً للوحي رجعوا إلى أهل الكتاب في أمور وردوا قصصهم ورووا عنهم، والتابعون الأئمة الكبار الذين هم رواد التفسير وتتلمذوا على أيدي التفسير كذلك لم يستبعدوا الإسرائيليات: فتحت هنا للأسف أن ما وردوا أننا نصدر بها دائماً نقول أنه لم يرد في الصحيح واهتموا بها ونقلوها لنا من مصادر التفسير.

وذكر الإسرائيليات للاستشهاد لا للاعتقاد. وهي على ثلاثة أقسام

١) ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح ومن أمثلته أسماء الأنبياء

٢) ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه ومن أمثلته قولهم عيسى ابن الله أو عزير ابن الله وهذا لا يجوز إخباره إلا على سبيل الحكاية أو التعليم.

٣) ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته لما تقدم ومن أمثلته أ[illegible] سفينة نوح عليه السلام هو ولا ذكرها ولون كلب أصحاب الكهف

صور ما لامجال للاجتهاد فيه:

١- لا يكون له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب

٢- إخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق أو أخبار الأنبياء أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة ، كقول عائشة رضي الله عنها فيما رواه البخاري " لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل.

٣- الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص كالثواب في قيام الليل أو صيام ، قول ابن مسعود رضي الله عنه : أنه قال: من أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم "

وكثير من هذه الأشكال التي يحكمون بأنها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يعلم أن يجتهد فيه الصحابي فيتأول أن من أتى ساحراً أو عرافاً يكفر بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه ادعى أنه يعلم الغيب إما لعلمه بالغيب أو أنه يقدر أن يطلع شيء من السحر والنفع. وكل هذه الأمثلة تحتمل الاجتهاد

المرفوع حكماً : هو قول أو فعل من الصحابي ملحق بقرينة تدل على أنه أخذه من النبي صلى الله عليه وسلم وليس قاله من أخبار أو علم بني إسرائيل.

والمراد لو أخبر عن شيء لا مجال للاجتهاد فيه . إما أن يكون أخذه من النبي صلى الله عليه وسلم أو أنه يكون أخذه من أهل الكتاب.

الفعل المرفوع حكماً لا قولاً : هو فعل الصحابي لا مجال للاجتهاد فيه فينزل على أن ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مثال ذلك أن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه كان يكره يقولون الكلمات لقول: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك

اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك.

التقرير المرفوع حكماً لا تصريحاً:

لو قال لنا أنه حدث أمر في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لم تأت قرينة

أنه اطلع عليه فهل هذا يأخذ حكم التقرير أن النبي صلى الله عليه وسلم

أقره أم لا؟ وهي محل خلاف بين العلماء. فبعضهم يقول نعم يأخذ حكم الرفع

لأن الله سبحانه وتعالى يطلعه على ذلك. ولذا بعض الصحابة مثلاً ذكروا

أنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل ولو كان العزل عن النساء منهيا لنهاهم

الله عنه، فهذا يؤكد أن أي حدث حدث في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره

هذا يأخذ حكم الرفع كأنه أقره. وبعضهم يرى أنه لا يلزم وإنما يجب أن

يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه.

فائدة = تطبيقات هذه المسائل قليلة جداً في السنة.

صيغ ملحقة بالمرفوع حكماً:

١- كقول التابعي عن الصحابي: يرفع الحديث، أو يرويه، أو ينميه أو رواية

أو يبلغ به أو رواه. وهذا نادر وخلافه هو الأصل.

٢- الاقتصار على القول مع حذف القائل كما يفعلوا: قال: قال الثانية

حملوها على أن القائل هنا هو النبي صلى الله عليه وسلم.

٣- قول الصحابي من السنة كذا. يدل على أنه مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم

ومنه ما قاله الحافظ أنه لو قال الصحابي لكثير من وصله السنة للنبي صلى الله عليه وسلم

أما لو قال من بعده فيحتمل أن المقصود السنة أبو بكر أو عمر أو عثمان وهكذا.

ومنها: أن يورده في مقام الاحتجاج فيدل على أنه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

تنبيه = لو قال صحابي لتابعي أصبت السنة أو قال لصحابي آخر كان هذا

رفعه الى النبي عليه الصلاة والسلام.

٤- قول الصحابي: أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، وكذا فيه خلاف على الذي قبله، والخلاف

بين أهل العقل أنه يكون حديثاً مسنداً.

٥- لو أن صحابياً قال كنا نفعل كذا فهذا يأخذ حكم التقرير لكنه ليس من قوة

التقرير بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقرهم على ذلك. فهذا محل تردد

٦- أن يحكي صحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله أو لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو معصية

وهذا حكاه بعض أهل العلم أنه يأخذ حكم الرفع.

ومثاله ما رواه مسلم عن أبي هريرة أنه قال عمن خرج بعد الأذان: أما هذا فقد عصى أبا القاسم

متمات = لابد للانسان أن يكون عنده حجة أن يجعل هذا الحديث من كلام بني

اسرائيل أو أنه مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم.

فائدة = كان ابن عباس ينهى الناس أن يأخذوا من أهل الكتاب، ونسب كثيراً أن ابن

عباس نفسه كان يروي عن أهل الكتاب ويأخذ عنهم. فهنا أمر مهم. أما ابن عباس

فلا هم لسعه وأخذ منهم لسرجوه ويكون الاختلاف شوكي وتحرير الاصيدي وأما أن

يكون ابن عباس تناقض في هذا الأمر أو تغير اجتهاده.

ويرى ؟ - أي الشيخ حسن - أن نهي ابن عباس عن ذلك مع أن أخذ ابن عباس كان على وجه آخر، وأن يكونوا أهل الكتاب نهى الناس أن يرجعوا إلى بني إسرائيل في الأمر الذي كانت الحجة واضحة فيه من القرآن، فإذا كانت الحجة واضحة فيه من القرآن أو السنة فلا نحتاج أن نرجع إليهم.

أيضًا نزعم أن نقطع التصديق بقولهم أي لأنه يجوز أن يكون صدقًا أو أن يكون نزعم عند كل أحد وعند كل رواية ورد السبب الصحيح وتطبيقات ابن عباس متطبقات تلك مدة ابن عباس الكلام من الرواية عن أهل الكتاب تنفي هذا المعنى.

- وهذا كان السند إلا على ما قاله الشارح في الصفحة 279، 280 -

قال ابن قطا "تجاوز إلى الصحابي كذلك"

أي ينتهي السند إلى الصحابي، وليس معنى ذلك أن رواية الصحابي تأخذ نفس أحكام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما المقصود أنه من حيث السند ومن حيث التعريف كحكم لا من حيث الاحتجاج فالحديث الذي انتهى إلى الصحابي من قوله أو فعله أو تقريره فهذا حديث موقوف على الصحابي.

قال ابن حجر: "وهو - أي الصحابي - من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح"

طرق معرفة الصحابة

١- التواتر كأبي بكر وعمر
٢- الاستفاضة والشهرة كعكرمة وحبيب.
بن عدي وعكاشة بن محصن
٣- إخبار بعض الصحابة أن بعض الصحابة أن فلان صحابي أو له رؤية للنبي صلى الله عليه وسلم.

٨

٤- إخباره عن نفسه. كما قال الزهري: من زعم أبو جبيلة أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح. بإسناد صحيح إلى الزهري مفيداً بن جبيلة هذا ابن الصحابة.

٥- صحة الإسناد إلى من قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم.

تفاوت منزلة الصحابة، منزلة ورواية:

لما تنظر إلى الصحابة تنظر من جهتين: من جهة الشرف الفضل هذا الباب: أبو بكر، عمر، عثمان، علي. العشرة المبشرون بالجنة والذين لهم سبق في الإسلام.

١- الباب الآخر الذي يهم المحدث وهم الصحابة المكثرون = عائشة، أبو هريرة، أنس بن مالك، ابن مسعود، ابن عباس، عبد الله بن عمرو بن العاص، عبد الله بن عمر

٢- جابر، أبو سعيد الخدري، أبو موسى الأشعري. هؤلاء هم الصحابة المكثرون الذين تدور عليهم أسانيد السنة.

- من أحياناً أنه من رأى النبي صلى الله عليه وسلم قبل سن التمييز نعدّها الصحابة شرفاً أما من حيث الرواية فيكون تابعياً؛ كعبد الله بن أبي أوفى وعبد الله بن ثعلبة بن صعير.

عدالة الصحابة = الصحابي عدل، لا نبحث عن ضبط الرواة ودقة الرواة يكون بعد الصحابي.

إسلام الصحابي للإسناد:

المقصود بإسلام الصحابي: هو رواية التابعي عن حديث واصفاً له بالصحبة وحكمه نتكلم عنه الآن.

١- الرد مطلقاً حتى يسمى الصحابي قال بذلك ابن حزم

٢- القبول مطلقاً وهو قال بذلك ابن عبد البر

٣- التفصيل فيرد المشتبه ويقبل ما فيه التصريح بالسماع

عدالة الصحابي :

المحدثين بعدالة الصحابة أنهم معصومون لا يتعمدون كذباً هذا مطلوب به

أما المحدثين على أن الصحابة كلهم أن بهم عدالة وكلهم أن تثبت عدالتهم ويكفي

وكفاية رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية فيه قدر كبير من عدالة الصحابة

الكرام أمام الصحابة وأدلة الرواية .

عدد الصحابة رضوان الله عليهم كثير وذكر الحافظ ابن حجر قول أبو زرعة

أنه رآه وسمع زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة . كلهم قد رووا

عنه سماعاً أو رؤية وما يؤيد قول أبو زرعة ما ثبت في الصحيحين لكعب بن مالك

في قصة تبوك .. الناس كثير لا يحصيهم ديوان .

قال الشارح : عدد الصحابة الذين ذكرهم الحافظ في الإصابة (١٢٢٠٤)

النص المختار من شرح نخبة الفكر

شرح الشيخ/ حسن بن عبد الرحمن

ص ٢٨٨

الدرس الخامس عشر: التابعي

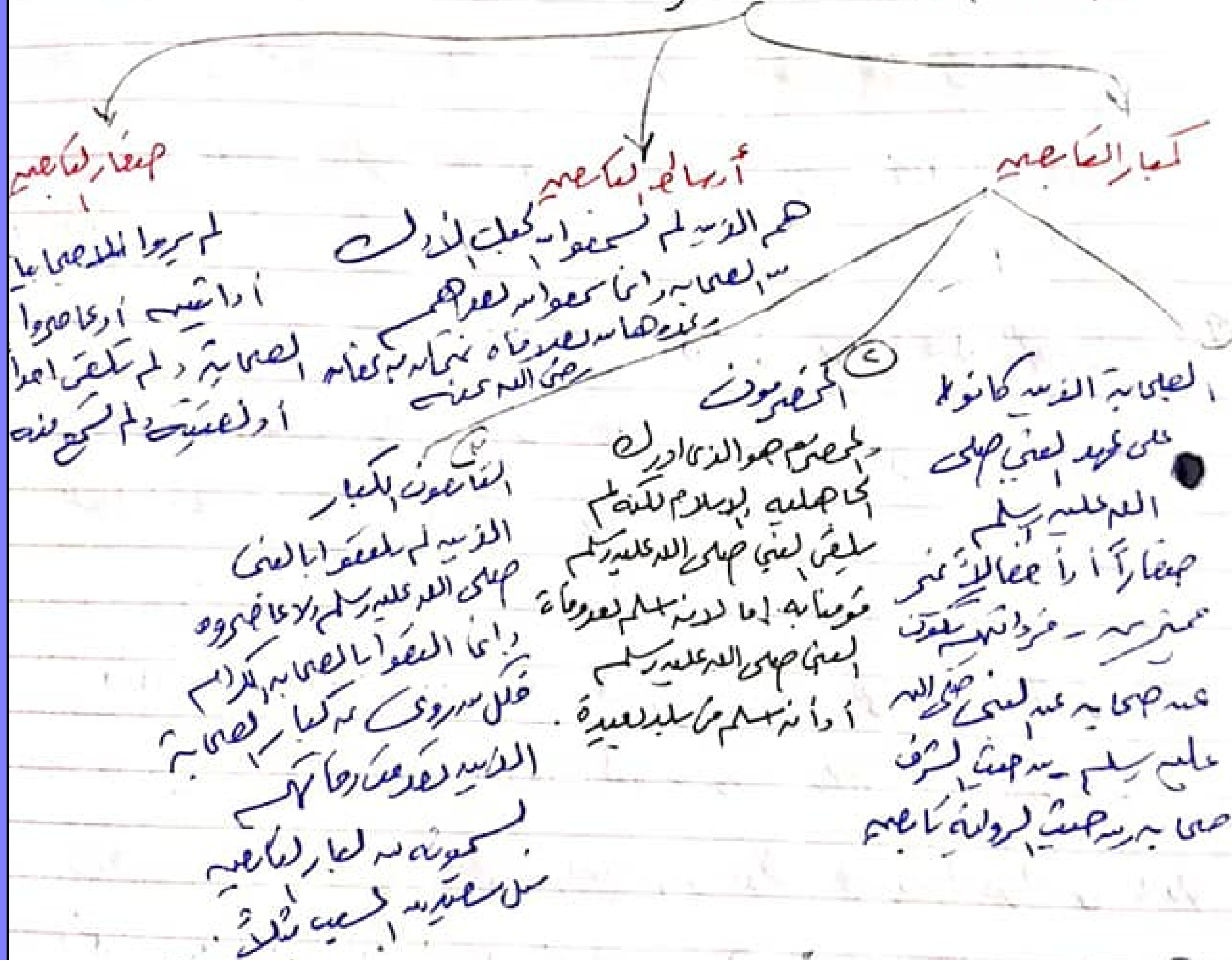
① — التابعي —

قال الحافظ رحمه: "أو إلى التابعي، وهو من لقي الصحابي كذلك".

ما كان من إسناد انتهى إلى تابعي، والتابعي هو الذي تكلم فيه سمي به مقطوعاً أو منقطعاً أما قولاً أو فعلاً.

تعريف التابعي: مسلم لقي صحابياً ومات مسلماً ولو تخللت ردة.

• طبقات التابعين: باعتبار الرواية.



(فائدة) : إن التابعي إذا كان صغيراً فإن مرسله لصعب أن نقويه لأن احتمال السقط منه كثير أما لو كان تابعيا كبيراً فاحتمال السقط منه قليل.

قول التابعي من السنة كذا : كأنه روى مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا أحكمه المرسل.

المخضرمون : هم الذين أدركوا الجاهلية وحياته صلى الله عليه وسلم، وأسلموا ولم يروه، سواء عرف بالإسلام الواحد منهم في زمنه صلى الله عليه وسلم كالنجاشي أو لا.

ومن أمثلتهم : سويد بن غفلة، عمرو بن ميمون الأودي، أبو رجاء العطاردي، وغيرهم.

قال الحافظ ابن حجر: "فالأول المرفوع، والثاني: الموقوف، والثالث: المقطوع، ومن دون التابعي فيه مثله، ويقال للأخيرين: الأثر"

الأول المرفوع : ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله أو فعله أو صفته أو تقريره.

والثاني الموقوف : قول الصحابي أو فعله.

والثالث المقطوع : وهو التابعي ومن دونه. ٢- الأخيرين.

والحديث الموقوف، المقطوع تسميتهم أثراً أو خبراً.

وتطلق الشافعي لفظ المنقطع على المقطوع أو المقطوع على منقطع. كما قال الحافظ في النزهة. يعني أن لفظ منقطع ولفظ مقطوع لا دلالات؟ إما أن يدل على أن هذا الحديث من كلام تابعي فمن بعده أو يدل على أن السند ليس متصلاً فعليه أن نعبر به عن هذا وعليه أن نعبر به عن هذا والتمييز بين هاتين المسألتين يكون سهلاً جداً.

فائدة = هنالك نوع لبعض النقاد يصفون ابن أبي شيبة يقولون هو أعلم أهل زمانه بالمقطوعات والموقوفات والآثار.

فائدة = من مظان الموقوف والمقطوع: مصنف ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق، وتفسير ابن جرير الطبري، وابن المنذر، والمحلى لابن حزم، والسنن الكبرى للبيهقي، وسنن سعيد بن منصور.

قال ابن حجر: "والمسند مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال".

لفظ المسند له ثلاث دلالات: إما أن نطلقه على الراوي أو نطلقه على الرواية أو نطلقه على الكتاب.

إذا قيل إن الكتاب مسنداً: ففيه احتمالات إما أن نقصد به كل كتاب يروي بالإسناد يبدأ بالمصنف إلى من انتهى إليه الإسناد فهذا نسميه كتاباً مسنداً، أما لو وجد فيه أحاديث بدون إسناد مثل رياض الصالحين أو كانت الأحاديث فيه لا يبدأ الإسناد من المصنف وإنما ينقل المصنف الأسانيد مثل تفسير ابن كثير فهذا لا نسميه مسنداً بل بالاستكثار..

المعنى الثاني الذي نطلقه على الكتاب المسند: هو الكتاب الذي يجمع الأحاديث المرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم بشكل عام ويدخل فيه كل الكتب التي تجمع الأحاديث المرفوعة أو نقصد به - وهذا معنى أخص - الكتاب الذي جمع الأحاديث مرفوعة هذه الأحاديث يرتبها المصنف على أسماء الصحابة وذكر أحاديث كل صحابي عنده ترتيبه = كل أحاديث أبي بكر، كل أحاديث عمر، كل أحاديث عثمان، كل أحاديث علي، أحاديث المكيين، المدنيين...

٤

أما لفظ مسند إذا أطلق على رواية، فأحياناً أن يراد به أن هذه الرواية مسندة يعني أسانيدها متصلة، سواء انتهت الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى صحابي أو إلى تابعي المهم أن الإسناد متصل. مسند هنا تساوي متصل.

أو يراد به بالمسند أي مرفوع، أي أن الرواية فيه مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان الإسناد متصلاً إليه أو ليس متصل. المهم أن الكلام مسندها الأخير إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

والمصطلح تطلقه لفظ المسند على الحديث الذي جمع شرطين الاتصال والرفع.

أما إذا أطلق على راوٍ ما أنه مسند وهي قليلة جداً، أما المقصود به أنه كثير الرواية أو أحياناً يطلقون على حديث بأنه مسند يعني أنه أصح، يقولون مثلاً: حديث فلان أسند من فلان. ولكنه تعبير نادر.

قال الحافظ: فإن قل عدده فإما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى إمام ذي صفة علية كشعبة: فالأول: العلو المطلق، الثاني: النسبي.

وهذا تقسيم آخر للرواية، وهو العلو والنزول.

والعلو: هو قلة الوسائط في رحلة الرواة. كالإمام البخاري أعلى ما عنده بينه وبين الإسناد ثلاثة، أخذ عن واحد من الصحابة، وواحد من التابعين وواحد من أتباع التابعين. لا يمكنه أن ينقل عن هذا، وهذا سمي علو لأنه استطاع أن ينقل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة رواة فقط فهذا ميزة بشرط أن يكون الإسناد متصلاً وأن يكون الرواة ثقات. أما إذا كان الإسناد منقطعاً والرواة ليسوا ثقات فهذا العلو لا ينفع.

زيادة الوسائط سبب من احتمال الخطأ، وقلة الوسائط قد احتمال الخطأ فيها متكمل فالمأخذ أقوى أيضا كثر الأدلة وتكرار الخطأ ، ولكن العلو الأشرف أن يكون الإسناد صحيحا وأن لا يثبت خطأ في الرواية .

فائدة : الكتب الستة للإسناد هو عبارة عن ثلاثي إلا عند الإمام البخاري وعند الترمذي ثلاثيات .

بحث هام ـ ملخص من مقدمات علوم الحديث ـ بحث العالي والنازل .

والعلو هو أن يقل الراوي الوسائط بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أما أن يقل الوسائط بينه وبين إمام مكثر .

هنالك أئمة مكثرون اعتنى العلماء بجمع رواياتهم وبالعلو إلى رواياتهم مثل : الحسن البصري ـ ابن سيرين ـ الشعبي ـ مكحول ـ الزهري ـ يحيى بن أبي كثير ـ الأعمش ـ أبو إسحاق السبيعي ـ عمرو بن دينار ـ ثابت البناني ـ قتادة ـ شعبة الثوري ـ ومالك .

دليل استحباب العلو : قلة الوسائط تقلل من نسبة الخطأ ، وهدي السلف يدل على ذلك لمن تتبع ما ورده الخطيب في جامعه ، أنهم استحبوا الرحلة ولم يكتفوا بالسماع بواسطة ، كما قال الإمام أحمد : طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف ومن العلماء من ذموا النزول ، كما قال ابن المديني : النزول شؤم ، وقال ابن معين : الإسناد النازل قرحة في الوجه .

العلو إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو العلو المطلق أما أي علو بالنسبة لمن دون النبي صلى الله عليه وسلم فهو علو نسبي .

أقسام العلو :-

علو المسافة وعلو الصفة .

علو المسافة = قلة الوسائط

علو الصفة = مكانة الراوي أو ضبطه أو حفظه .

علو المسافة على ثلاثة أنواع

القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد نظيف وذلك من أجل أنواع العلو

القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعروفة وذلك = الموافقات - الأبدال المساواة - المصافحة .

علو الصفة

علو مستفاد من تقدم وفاة الراوي
الراوي الذي تقدمت وفاته عندهم أعلى من الراوي الذي تأخرت وفاته وإن تساووا في السماع من نفس الشيخ

علو مستفاد من تقدم السماع
يعني لو أن راويا سمع من شيخ قديماً أفضل من راوي سمع من الشيخ وإن تقدم عمره

والتحقيق أن تقدم وفاة الراوي هذه لا أثر لها في الرواية .
إنما عندنا هو أن يكون هذا الراوي متقناً عن هذا الشيخ جاراً كان هذا الراوي متقناً عن هذا الشيخ فهذا هو الاعتبار ثم ننظر إذا كان هذا الشيخ اختلط = أي تغير حفظه فهنا ننظر هل هذا الراوي سمع منه قبل الاختلاط

أو بعد الإسناد ، إنما ليس لتقدم وفاة الراوي من الناحية العملية له فائدة ،
سواء الراوي كان كبيراً أو صغيراً .
فأحياناً تقدم السماع ليس مناطاً من قبول الرواية فعندنا اسرائيل من الرواة الثقات
سمع من أبي إسحاق السبيعي ، وهم يقربونه سيتقدمه الثوري ، أما شريك فهو يروي من
أبي إسحاق السبيعي وتقدم سماعه ومع ذلك هو ضعيف في أبي إسحاق السبيعي
وبالتالي فهذا الشرط ليس مناطاً من قبول الرواية .
إذا العالم هو ما توفر شروط القبول ثم بعد ذلك ننظر ما النزول والعلو.
قال ابن حجر : "وفيه الموافقة ، وهي الوصول الى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه.
كان يكون للإمام البخاري بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عدد من الرواة ، ثم
يأتي عالم متأخر يخرج نفس هذه الأحاديث بإسناده هو ما إنه يخرج نفس العبارة
لكنه من الطريق على البخاري ، ويحاول أن يصل الى شيخ البخاري او الى شيخ
شيخه وهكذا ، وهذا كان يعتني به المتأخرين كالمزي والذهبي وابن حجر
ربما العراقي . وهذا ربما يكون له أن يبقى شرف الإسناد من الأئمة أما فائدته
فهي قليلة جداً . لأنه أصل هذا الحديث موجود في البخاري أو مسلم أو الترمذي
وفي أبي داود أو في غيرهم من المؤلفين .
إذا الموافقة ← الوصول الى شيخ أحد المصنفين بطريق أقل عدداً من طريق ذلك
المصنف
والبدل : وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك

(٨)

تنبيه: هذه الأشياء من الفاصة التقسيمية للفائدة لا الإفادة نادرة جداً لأنه الأحاديث دونت وهي أصول موجودة في الكتب

أيضاً هذه الأمور لم تكن محل اهتمام الناس عند الأئمة المتقدمين واعتنى بها المتأخرون ربما لإيجاد شرف الإسناد.

قال ابن حجر: "وفيه المساواة، وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

راوي كأنه تساوى مع البخاري في الرواية.

وفيه المصافحة، وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف.

يروي بنفس عدد تلميذ المصنف، كأنه صافح المؤلف أو تتلمذ على يد هذا المصنف لأنه اتفق مع تلميذه في نفس الرواة.

ويقابل العلو بأقسامه: النزول

أي نفس أقسام العلو هي نفس أقسام النزول. وهناك نزول نسبي ونزول مطلق.

فإن تشارك الراوي ومن روى عنه في السن واللقي، فهو الأقران.

لو أن راويين أو أكثر اشتركوا في السن في لقاء المشايخ فهؤلاء يعدون طبقة واحدة يسمون أقراناً. ويروي عن بعضهم بعضاً رواية الأقران ومثاله رواية سليمان التيمي عن مسعر بن كدام. ورواية شعبة عن الثوري

- وإن روى كل منهما عن الآخر فالمدبج :

فمثلاً ابن عيينة يروي عن الثوري ، الثوري روى عن ابن عيينة .

وهذا لما ترك من الرواية وهذا من لطائف الإسناد .

- ومن روى عن دونه فالأكابر عن الأصاغر ، ومنه الآباء عن الأبناء وفي عكسه كثرة

، ومنه من روى عن أبيه عن جده .

شيخ كبير يروي عن تلميذه = هذا يسمى رواية الأكابر عن الأصاغر

كرواية النبي صلى الله عليه وسلم حديث الجساسة عن تميم الداري ، أو صالح بن كيسان

من التابعين وصالح أكبر من الزهري .

- وإن اشترك اثنان عن شيخ ، وتقدم موت أحدهما فهو السابق واللاحق .

راويان اتفقا عن شيخ وتباعد ما بين وفاتيهما = السابق واللاحق .

- وإن روى عن اثنين متفقي الاسم ولم يتميزا فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل .

أي عندنا تلميذ هذا التلميذ يروي عن حماد بن سلمة وحماد بن زيد ، لكنه مشهور بواحد

من الشيخين فلو أنه قال حدثني حماد أي أهمل نفسره بالاختصاص أنه مختص

بهذا الراوي . فإذا كان ملتزماً بشخص فيتضح الكلام والإهمال نفسره أنه هذا الشخص

ومن الكتب المهمة جداً في هذه الأمور كتاب سير أعلام النبلاء .

- وإن جحد مرويه جزماً رد ، أو احتمالاً قبل في الأصح ، وفيه من حدث ونسي .

حدث فقيل له أنت حدثت بكذا فقال لا ، فلو جزم أنه لم يحدث رد حديثه ، أما لو احتمل

- أي كان متردداً - وكان الراوي عنه ثقة فإننا نقبل قول الثقة ولا نقبل قول

هذا الشاك . وصنفوا فيه من حدث ونسي . وهذا صنف فيه السيوطي

ما اتفق الرواة من صيغ الأداء أو غيرها من حالات : فهو المسلسل

الحديث المسلسل : هو أن يتوالى أفراد من الرواة في الرواية سواء في الإسناد من أول
الإسناد إلى آخره وكانت تسلسلاً لشيء من بعض الصفات كأن يكون
كل الرواة شاميين أو مصريين أو بصريين ، أو الرواة هم يحدثون بعضهم
مسلسل بمصافحة أو يحدثون بالحديث عند الكعبة ، كل هذه الأمور لا أثر لها
في ضبط الرواية إلا في حالات نادرة لذلك العلماء كابن الصلاح والذهبي
قالوا إن عامة هذه المسلسلات واهية ولا تثبت ولا نجد هذه الأمور يهتم
بها إلا المتأخرون ، الذين اهتموا بالأمور التي ليس لها فائدة وتركوا
ما ينبغي أن يشتغل به أو يشتغل به من معرفة الرواة ودرجات الرواة ومعرفة
المكثرين وهكذا = فكل من اجتهد في الطريقة كلها لا بد أن يعرض الطريقة الصحيح.

المسلسل : تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة
أو حالة واحدة = ابن الصلاح .

قال ابن حجر .. صيغ الأداء : سمعت وحدثني ، ثم أخبرني ، وقرأت عليه ، ثم قرئ عليه
وأنا أسمع ، ثم أنبأني ، ثم ناولني ، ثم شافهني ، ثم كتب إلي ، ثم عن ونحوها .

طرق التحمل وصيغ الأداء

طرق التحمل = هي الطريقة التي أخذ بها الراوي الحديث عمن روى عنه = كمن سمع
قرأ عليه - وجد كتابه - إجازة الشيخ .

صيغ الأداء = هي اللفظ الذي يذكره الراوي بشيء ويبين ممن روى عنه .
سمعت - حدثني - أخبرني - أنبأنا - قال - عن .

"فالأول: لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فإن جمع فمع غيره".

لقوله: سمعت أو حدثني بخلاف قوله أخبرنا أو حدثنا.

وأولها: أصرحها وأرفعها في الإملاء.

أي أعلى مرتبة: سمعت، وهي أصرح من حدثني.

والثالث والرابع لمن قرأ بنفسه، فإن جمع فكالخامس

- الثالث، الرابع = أخبرني، قرأت. والخامس قرئ عليه وأنا أسمع

فإن جمع الثالث والرابع فهو كالخامس.

ويرى ابن حجر أن التعبير بـ "قرأت" لمن قرأ خير من التعبير بالإخبار، لأنه أفصح لصورة الحال.

والإنباء بمعنى الإخبار إلا في عرف المتأخرين فهو للإجازة كـ "عن":

. الإجازة: إذن في الرواية - لفظًا أو كتابة - يفيد الإخبار الإجمالي عرفًا

وأركانها أربعة: ١- المجيز - ٢- المجاز له ٣- المجاز به

٤- صيغة الإجازة لفظًا أو كتابة.

صيغ أداء الإجازة: هي "أجازني" و"شافهني" وكذا "أنبأني" وهذه عند المتأخرين، أما المتقدمون فعندهم "أنبأ" كأخبر.

وقال السخاوي عن الموصلي الأبهري: استقر الإجماع على جوازها.

وعنعنة المعاصر محمولة على السماع إلا من المدلس. وقيل: يشترط ثبوت لقائهما ولو مرة، وهو المختار.

الحالات بين الراوي ومن روى عنه.

١- حالة صريحة في الانقطاع أن الراوي لم يعاصر من روى عنه أصلاً وهذا واضح في الانقطاع.

٢- عاصره ولم يلتق به وهذه أيضاً منقطعة إذ أنه عاصره وما التقى به ولم يسمع منه هذه أيضاً منقطعة، لأنه رأى أنه لم يسمع منه.

٣- لقد التقى به وسمع منه فهنا حالات: إما أن يكون الراوي مدلساً أو ليس مدلساً فإذا كان مدلساً فننظر هل يدلس عن هذا الشيخ؟ هل تقبل عنعنته أم لا.

فيتم تحديث هنا عن معاصر عاصر رجلاً وهذا المعاصر ليس مدلساً واللقاء بينهما ممكن فهل نحكم بالاتصال أم لا بد من التصريح بين الراوي ومن روى عنه ولو مرة واحدة. فهنا اختار العقول الثاني وهو اشتراط اللقاء ولو مرة.

وهذه مسألة خلافية: هل هناك إجماع من العلماء على قول الإمام مسلم في مقدمته أن الراوي إذا عاصر راوياً، ولم يكن هذا الراوي مدلساً وروى عنه بالعنعنة فإنه محمولة على السماع ولا يشترط أن يثبت السماع بينهما ولو مرة. هذا ذكر فيه بعض الباحثين كلاماً قوياً بأن هذا كان إجماعاً من المحدثين وخطأ كل من نسبوا إلى البخاري أو ابن المديني خلافه.

لكن لعلمنا أنه المتأخرين يرى أن البخاري كان يشترط ثبوت السماع ولو مرة وأنهم يحكمون بناء على ذلك.

- ما أطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها، والكتابة في الإجازة المكتوب بها

أو الجمهور أما أن يكون عنده كتاب ويعطي هذا الكتاب للطالب ويأذن له في أن يرويه

وإجازات ببعث هذا الكتاب للراوي

والمتأخر لعلماء يحكم لها بالاتصال.

يشترطوا في صحة المناولة اقترانها بالإذن بالرواية وهي أرفع أنواع الإجازة.

- ولذا اشترطوا: الإذن في الإجازة، الوصية بالكتاب، وفي الإعلام، والإ

فلا عبرة بذلك، كالإجازة العامة، وللمجهول وللمعدوم على الأصح في جميع ذلك.

لشترط الإذن في جواز الرواية بالوجادة والوصية بالكتاب والإعلام، فإن خلت

عن الإذن فلا عبرة بها وتعتبر كالإجازة العامة وللمجهول وللمعدوم وذلك

على الصحيح من أقوال أهل العلم.

- الإجازة العامة = هي دون أن يحدد شخصاً معيناً كأن يقول أجزت لجميع المسلمين

أو لمن أدرك حياتي أو لأهل الإقليم الفلاني أو لأهل البلد الفلاني

فائدة = كل هذه الصور ليست موجودة في الروايات التي يحتاج إليها للوصول إلى النبي

صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابة أو إلى التابعين وإنما كثرها فقط عند المتأخرين.

والمعتبر ذلك ابن الصلاح توسع غير مرضي لأنه إذا كانت الإجازة التي هي قوية

الأبد فيها خلاف فكيف بما هو أضعف منها

- ثم الرواة إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً واختلفت أشخاصهم

فهو المتفق والمفترق.

أي اتفاق الاسم واسم الأب للكنى تخميناً مختلفات تسمى المتفق المفترق
أي اتفقوا في الاسم واختلفوا في شيء.
وفائدة المتفق المفترق فهو دفع توهم اتحاد ما هو متعدد والاحتراز به لتمييز
الضعيف والضعيف الصحيح.
وإن اتفقت الأسماء خطاً واختلفت نطقاً فهو: المؤتلف والمختلف ..
مثل حِبان وحَبان، عباس، عياش، اتفق خطاً واختلف لفظاً
النمسي والعيسي. الخياط والحناط
وفائدته الصون من التصحيف.
وإن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء لفظ متشابه وكذا إن وقع
الاتفاق في الاسم واسم الأب والاختلاف في النسبة
سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، أو العكس فهو شبه
يحيى بن سعيد الأنصاري - يحيى بن سعيد القطان ← اتفاق في الاسم واسم الأب واختلاف
في النسبة.
"ويتركب منه ومن قبله أنواع: منها، أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه إلا في حرف
أو حرفين أو بالتقديم أو التأخير أو نحو ذلك ..
تكمله أن يحصل تغيير في التشابه بين الرواة
- "معرف بن واصل" "مطرف بن واصل"
- الأسود بن يزيد - يزيد بن الأسود

خاتمة: ومن المسلم معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم وبلدانهم وأحوالهم تعديلاً وتجريحاً وجهالة، ومراتب الجرح.

تعريف الطبقة: عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ.

وأسوؤها: الوصف بأفعل، كـ "أكذب الناس"، ثم دجال أو وضاع أو كذاب، وأسهلها: لين أو سيئ الحفظ، أو فيه مقال.

الرواة الثقات درجات، والرواة الضعفاء درجات. ونحن هنا نتكلم عن ترتيب هذه الصفات.

ومراتب التعديل: وأرفعها: الوصف بأفعل كـ "أوثق الناس"، ثم ما تأكد بصفة أو صفتين كـ "ثقة ثقة" أو "ثقة حافظ"، وأدناها: ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كـ "شيخ".

وكلمة شيخ إذا لم يرد بها أو يلحق بها الأسانيد، كقولهم أصحاب الشيوخ، أو يقصدون الشيخ الراوي المتوسط، وأحياناً يطلقون شيخ بالنسبة لمقارنته بغيره.

الجرح = وصف الراوي بما يقتضي رد روايته
التعديل = وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته

والجرح مقدم على التعديل.

وحكمة جواز جرح المجروحين من الرواة أمواتاً وأحياءً وأجمع العلماء على ذلك كما ذكر الحافظ ابن الفتي.

٢٧

مقبول التزكية من عارف بأسبابها، ولو من واحد على الأصح

لو أن راويا نحن نبني كلام النقاد وزكاه ناقد واحد وهذا الناقد عدل ثقة جهابذ جهبير بالرواة وزكى هذا الراوي وهو عالم بأسباب التعديل فيقبل ذلك ولو كان الناقد واحداً. وكذلك الأمر في الجرح مع عدم وجود تعارض.

" الجرح مقدم على التعديل إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه فإن خلا عنه التعديل قبل مجملاً على المختار "

هنا يوجد تعارض ولابد أن نعلم أولاً هل هذا تعارض حقيقي أم تعارض ظاهري.

الجرح مقدم على التعديل: أي لو أن شخصاً جرح نقدم هذا الجرح على تعديل المعدل بشرط أن يصدر مبيناً أي يذكر سبب الجرح مع علمه بقواعد وأصول الجرح والتعديل فهنا نقدم الجرح. ولو أن راوياً ليس فيه كلام إلا جرحاً مجمل نقبل هذا الجرح المجمل، فهنا لم يحصل تعارض فيه تعديل وجرح مجمل ففي هذه الصورة اختلاف.

" ومن المهم معرفة: كنى المسمين وأسماء المكنين، ومن اسمه كنيته ومن اختلف في كنيته، ومن كثرت كناه أو نعوته، ومن وافقت كنيته اسم أبيه أو بالعكس أو كنيته كنية زوجته، ومن نسب إلى غير أبيه، أو إلى أمه، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، أو اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعداً، ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه "

لقول هنا هيا أبحث من النقاد عن راويا فإن هذا الراوي يكنى أبي

(٤١)

① يوجد لصور ثلاثة: بالاسم فقط "محمد" أو بالاسم والنسبة للأب "محمد بن مسلم" أو يوجد بكنيته "أبو هريرة" أو يوجد بنسبته "القرشي" أو "المكي" أو يوجد بوصف أو لقباً "الأعمش، الأعرج، الطويل". أو نسبة إلى جده = أحمد بن حنبل اسمه أحمد بن محمد بن حنبل

فهو يريد أن يقول لك ينبغي قبل أن تبحث عن رجال الراوي في كتب الرجال

② أن تعرف من هذا الراوي وتعرف أن بعضهم يذكر بكنيته أو نسبه أو نسبته إلى أمه - إسماعيل بن علية - أو بنسبته إلى جده كأحمد بن حنبل، ونسبه أو بلده كالحسن البصري. وهكذا.

- معرفة الأسماء المجردة والمفردة والكنى والألقاب.

الاسم مجرد عن أي شيء نسبة أو لقباً أو كنية.

والكنى كأبي هريرة وأبي محمد، أم عبد الله.

③

والنسبة مثل المكي، المدني

والألقاب مثل الأعمش، الأعرج

والأسماء المفردة هي الأسماء التي لم يسم بها إلا شخص واحد. كشعبة، وكندر، أسع آكم. وهكذا.

والأنساب تقع إلى القبائل والأوطان: بلاداً أو ضياعاً أو سككاً أو مجاورة وإلى الصنائع والحرف، ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء. وقد تقع ألقاباً

④

ومعرفة أسباب ذلك.

ومعرفة الموالي من أعلى ومن أسفل بالرق وبالحلف ومعرفة الإخوة والأخوات
ومعرفة آداب الشيخ والطالب وسن التحمل والأداء وصفة الضبط بالحفظ
والكتابة وصفة كتابة الحديث وعرضه وسماعه وإسماعه والرحلة فيه
وتصنيفه إما على المسانيد أو الأبواب أو الشيوخ أو العلل أو الأطراف
ومعرفة سبب الحديث، وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن
الفراء، وصنفوا في غالب هذه الأنواع.
وهي نقل محض، ظاهرة التعريف، مستغنية عن التمثيل، وحصرها متعسر
فلتراجع لها مبسوطاتها.
والله الموفق والهادي، لا إله إلا هو.

تم بحمد الله،
وما توفيقي إلا بالله،
ولا حول ولا قوة إلا بالله

